

الرسالة على سبيل الأوزار الحكي

للامام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري

المتوفى سنة ١٨٢ من الهجرة

عنى بتصحيحه والتعليق عليه

أبو الوفاء الأفعاني

المدرس بالمدرسة النظامية بالهند

عُيِّنَتْ بِشَرِّ لُجْنَةِ إَحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النِّعْمَانِيَّةِ
بِحَيْدَرَأَبَادِ الدِّكْنِ بِالْهِنْدِ

الطبعة الأولى : حق النشر والنقل محفوظ

أشرف على طبعه

رضوان محمد، ضوآن

وكيل لجنة إحياء المعارف النعمانية بمصر

الرَّعَى عَلَى سَبْرِ الْأَوْزَارِ الْحَيَّ

للامام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارى
المتوفى سنة ١٨٢ من الهجرة

عنى بتصحيحه والتعليق عليه

أبو الوفاء الأقفاني

المدرس بالمدرسة النظامية بالهند

عُيِّنَتْ بِشَرِّ لُجَّةِ إِيحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النَّهْمَانِيَّةِ
بِحَيْدَرَأَبَادِ الدِّكْنِ بِالْهِنْدِ

الطبعة الأولى : حق النشر والنقل بحفظ

أشرف على طبعه

رضوان محمد بن زوان

وكيل لجنة إحياء المعارف النهمانية بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمي
الكريم ، الرؤوف الرحيم ، وآله وصحبه الذين هم هداة الدين
أما بعد : فإن من أقدم ما صنف في السير كتاب السير^(١) للإمام
الاعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رضي الله عنه . أملاه
على أصحابه أبي يوسف ، وزفر ، وأسد بن عمرو ، والحسن بن زياد اللؤلؤي ،
وحفص بن غياث النخعي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وعافية بن يزيد ،
وحمد ابنه ، وأضرابهم من الأئمة الكبار . فرووه عنه ، وزادوا فيه ،
ورتبوه ، وهذبوه حتى نسب إليهم ، نحو كتاب السير للحسن بن زياد ،
والسير الصغير للإمام محمد بن الحسن . قيل : لما وقع السير الصغير بيد
أبي عمرو عبد الرحمن الأوزاعي إمام الشام فنظر فيه قال : « لمن هذا
الكتاب ؟ » ف قيل : « لمحمد العراقي . » فقال : « ما لأهل العراق والتصنيف
في هذا الباب ! فإنه لا علم لهم بالسير ومغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأصحابه كانت من جانب الشام والحجاز دون العراق ، فإنها محدثة فتحا ،

(١) السير : جمع سيرة ، وبه سمي كتاب السير ؛ لأنه بين فيه سيرة المسلمين
في المعاملة مع المشركين من أهل الحرب ، ومع أهل الحرب ، ومع أهل العهد
منهم من المستأمنين وأهل الذمة ، ومع المرتدين الذين هم أخبت الكفار بالانكار
بعد الاقرار ، ومع أهل البغي الذين حالهم دون حال المشركين وإن كانوا جاهلين
وفي التأويل مبطلين — شرح المبسوط للأمام شمس الأئمة :

فبلغ مقالة الأوزاعي محمداً رضى الله عنهما فغاظه ذلك ففرغ نفسه حتى صنف هذا الكتاب (١) ،

وقول الأوزاعي رضى الله عنه « فانه لا علم لهم به ، الخ ممنوع ، فان مغازى رسول الله وأصحابه كما كانت في الحجاز والشام كانت في العراق ، فان خالد أضى الله عنه غزا العراق في خلافة أبي بكر الصديق رضى الله عنه ثم دخل الشام ، وأرسل عمر سعداً رضى الله عنهما إلى العراق وفارس . وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين غزوا الشام وغيره من البلاد كثير منهم نزلوا الكوفة ومنهم أخذ أهلها علم المغازى طبقة بعد طبقة وليس من ضرورة علم أهل العراق بأحكام السير ومغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحضروا أو ينزلوا الحجاز والشام معهم للغزوات فان العلم يؤخذ من صدور الرجال الذين شهدوا المغازى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أصحابه بعده في خلافة خلفائه في أى بلاد كانت : في الحجاز أو الشام أو العراق أو مصر أو فارس أو الروم أو إفريقية أو الهند أو الترك أو غيرها من البلاد . أخرج الحارثي في مسنده عن القاسم بن معن عن أبي خنيفة عن الهيثم عن عامر الشعبي قال : كان يحدث عن المغازى وابن عمر رضى الله عنهما يسمعه فقال حين سمع حديثه : « إنه يحدث كأنه شهد القوم » . وأخرج الطبراني برجال ثقات قال : كان الشعبي يحدث بالمغازى فرأى ابن عمر فسمعه وهو يحدث بها فقال : « هو أحفظ لها مني وإن كنت قد شهدتها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » . والشعبي هذا هو شيخ أبي خنيفة في السير فكيف يرى مثله بقلّة العلم في السير ؟ .

وصنف الإمام الأوزاعي رضى الله عنه كتابا رد فيه على سير الإمام
أبي حنيفة رضى الله عنه ، ولما بلغ صاحبه الإمام أبا يوسف رد عليه واحتج
عليه بحجة حسنة . قال الأستاذ محمد زاهد الكوثرى سقاها الله من الكوثر :
« ومن كتب محمد أيضا السير الصغير يرويه عن أبي حنيفة ، وقد حاول
الأوزاعي الرد على سير أبي حنيفة فجأوبه أبو يوسف »

وصنف الإمام محمد بن الحسن الشيباني رضى الله عنه السير الكبير
وجأوبه فيه أيضا مع بيان أحكام كثيرة

وكتاب الرد على سير الأوزاعي للإمام أبي يوسف رضى الله
عنه نادر جدا لا يوجد له ، فيما نعلم ، إلا نسخة واحدة في الهند . فرأت
لجنة إحياء المعارف النعمانية إحياءه ونشره ، رغبة في تعميم نفعه . وأمرنى
أعضاؤها ، حفظهم الله تعالى ، بتصحيحه ، والتعليق عليه . فصححته بقدر
وسعى ، وعلقت عليه تعليقا وجيزا ، خرجت فيه أحاديثه ، وفسرت
فيه لغاته ، وترجمت فيه رجاله

واعتمدت في تفسير لغاته على كتب اللغة المشهورة ، وفي ترجمة رجاله
على خلاصة تذهيب الكمال ، وتهذيب التهذيب ، وغيرهما . وأما كتب
التفسير ، والحديث ، والسير ، والفقه فأتى أحلت عليها عند النقل منها
وأسأل الله تعالى أن يوفقنى ومن أعاننى للخير ، ويعيننى من شرور
نفسى ، وسيئات أعمالى ، ويجعل سعى خالصا لوجهه الكريم

٣ رمضان سنة ١٣٥٧

أبو الوفا الأفاغى

رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب قسمة الغنائم

عن أبي يوسف قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنهما : إذا غنم جند من المسلمين غنيمة في أرض العدو من المشركين فلا يقتسمونها حتى يخرجوها إلى دار الاسلام ويحرزوها (١)

وقال الأوزاعي (٢) : لم يقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها مغنا إلا خمسة ، وقسمه قبل أن يقفل (٣) : من ذلك غزوة بنى المصطلق ، وهوازن ، ويوم حنين ، وخيبر . وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ، حين أفتتحها ، صفية رضى الله عنها ، وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ، ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده . وغلته (٤) جيوشهم

(١) أحرزه : جعله في الحرز . والحرز : الموضع الحصين — مغرب

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي أبو عمرو الشامي ، الامام العلم . روى عن عطاء ، وابن سيرين ، ومكحول ، وقتادة ، ونافع ، وخلق . وعنه يحيى ابن أبي كثير من شيوخه ، وبتية ، وهقل بن زياد ، ويحيى بن حمزة ، وأمم . قال ابن مهدي : إمام . وقال ابن سعد : كان ثقة مأمونا فاضلا خيرا كثير الحديث والعلم والفقه . قال إسحاق : إذا اجتمع الأوزاعي والثوري ومالك على الأمر فهو سنة . كان أصله من سبي سنده . توفي سنة سبع وخمسين ومائة . وهو من رواية الستة — من الخلاصة

(٣) وفي المدونة : « قال ومن ذلك » بزيادة « قال » وزيادة « او » ، ولم يذكر و « هوازن » و « يوم »

(٤) وغل يغل وغولا في الشيء : دخل فيه وتوارى به : ذهب وأبعد . وفي

في أرض الروم في خلافة عمر بن الخطاب ، وخلافة عثمان ، رضى الله عنهما ،
في البر والبحر ، ثم هلم جرا ، وفي أرض الشرك حتى هاجت الفتنة ، وقتل
الوليد بن يزيد ^(١) [لم يخرج جيش منهم من أرض الروم إلا بعد ما يفرغون
من قسم غنائمهم ^(٢)]

قال أبو يوسف رضى الله عنه : أما غزوة بنى المصطلق فإن رسول الله
صلى الله عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر عليهم فصارت بلادهم دار الاسلام ^(٣) ،
وبعث الوليد بن عقبة ^(٤) يأخذ صدقاتهم . وعلى هذه الحال كانت خيبر حين

المدونة ناقلًا هذه العبارة عن الأوزاعي : « ووغلت » . وفيها « في أرض الشرك »
مكان « الروم » ، وزاد فيها « إلى خلافة عمر بن عبد العزيز في البر والبحر » الخ
(١) هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان الخليفة . قتله ابن عمه يزيد
ابن الوليد تدنيا : لنفسه ، وارتكابه القبائح . وكان ذلك في جمادى الآخرة ، من
سنة ست وعشرين ومائة . وكانت دولته سنة وشهرين ، ذكره الذهبي في دول
الاسلام . والأوزاعي كان في الشام في زمن هؤلاء ، خلفاء بنى أمية ، إلى أن انترضت
دولتهم وتحولت إلى بنى العباس ، وهو حي في الشام . ودخل السفاح الشام وطلب
الأوزاعي . وقصته مشهورة في التواريخ

(٢) زيادة من اختلاف الفقهاء للإمام محمد بن جرير رحمه الله
(٣) لأنهم ظهروا وقهروا وغلبوا المسلمون وسبى منهم السبايا ، فهذا لا يشك
في أن دارهم صارت دار لإسلام ، وبعث عليهم الوليد . وهو مصرح في سيرة
ابن إسحاق ، ورواه عن يزيد بن رومان

(٤) وما قيل أن الوليد كان زمن الفتح صيبا ، وذلك سنة ثمان ، وغزوة
بنى المصطلق كانت سنة خمس أو ست ، ولا يبعثه مصدقا إلا بعد أن يصير رجلا ،
فليس بصحيح . وما روى فيه اليماني حديثا من طريق أبي موسى الهمداني عن
الوليد قال : لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة جعل أهل مكة يأتونه
بصبيانهم فيمسح رءوسهم ويدعو لهم ، فجاء بنى إليه ، وقد خلقت بالخلق ،

أفتحتها وصارت دار الإسلام، وعاملهم على النخل^(١)، وعلى هذا كانت حنين، وهوازن، ولم يقسم في حنين إلا بعد منصرفه عن الطائف، حين

فلما رأى لم يمسنى، ولم يمنعه من ذلك إلا الخلق الذى خاتمتنى أمى، فليس بصحيح؛ لأن أبا موسى هذا مجهول، والحديث منكر مضطرب لا يصح. نقله علاء الدين التركانى فى الجوهر النقى، عن تمهيد ابن عبد البر. قال: وفى كتاب أبى حاتم عن البخارى: لا يصح حديثه. قال أبو عمرو: لا يمكن أن يكون من بعث مصدقا فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم صليا. ويدل أيضا على فساد حديثه أن الزبيرى وغيره من أهل السير ذكروا أن الوليد وعماره ابنى عقبة خرجا ليردا أختهما أم كلثوم عن الهجرة، وكانت هجرتها فى الهدنة بين النبى عليه السلام وبين أهل مكة، ومن كان غلاما مخلقا يوم الفتح ليس يحى منه مثل هذا. وذلك واضح. وقد ذكر البيهقى خروج الوليد وأخيه ليردا أختهما فيما بعد فى باب نقض الصلح لا يجوز. وذكر فى الاستيعاب نحو هذا وزاد: «لأنه لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن، فيما علمت، أن قوله تعالى: «إن جاءكم فاسق بنبأ» نزل فى الوليد: وذلك أنه عليه السلام بعثه إلى بنى المصطلق مصدقا، إلى آخره. قال: «ومن حديث الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: نزل فى على والوليد، فى قصة ذكرها، قوله تعالى: «أفئن كان مؤمنا كن كان فاستما». وذكر الحاكم فى المستدرک بسنده عن مصعب بن عبد الله الزبيرى قال: كان الوليد فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا

(١) وقال بعض الأئمة: إن خير بعد ما فتحتها النبى صلى الله عليه وسلم كانت دار حرب، وعلل لقوله بقوله: أما خير فسا علمته كان فيها مسلم واحد ماصالح إلا اليهود وهم على دينهم؛ وما حول خير كله دار حرب. قلت: فكيف بقيت دار حرب بعد ما فتحتها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأجرى فيها حكمه، وأبقى أهل ذمة له، لأنهم كانوا يعاملون له والأرض لله ولرسوله، وليس من ضرورة صيرورة الدار دار إسلام أن يكون حوله أيضا دار إسلام، ومعاملة النبى صلى الله عليه وسلم يهود خير وقسمته أراضيا أشهر من أن يشك فيه، وردت فيها أحاديث أخرجه البخارى وغيره من أصحاب الصحاح والسنن، وكذلك إرسال

سأله الناس^(١) وهم بالجرعانة^(٢) أن يقسمه بينهم . فاذا ظهر الامام على دار ،
وأثنى^(٣) أهلها ، فيجرى حكمه عليها ، فلا بأس أن يقسم الغنيمة فيها قبل

عامله عليها معروف في كتب الأحاديث ، فكيف تصير دار حرب بعد إجراء
أحكام النبي صلى الله عليه وسلم عليها ١٩ وذلك يريد الامام أبو يوسف

(١) قلت : أخرج البخارى في كتاب الجهاد من صحيحه في باب ما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يعطى المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخس الخ عن جبير بن مطعم
رضى الله عنه : أنه بينما هو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه الناس ، مقبلا
من حنين ، علق رسول الله الأعراب يسألونه حتى اضطروه إلى سمره فخطفت
رداه ، فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أعطوني ردائي ، فلو كان عدد
هذه العضاء نعلما لقسمته بينكم ثم لاتجدوني بخيلا ، ولا كذوبا ، ولا جبانا » .
قلت : قوله : « خطفت » من باب سمع ، والضمير للسمره أو للأعراب . يقال :
خطف الشيء إذا استلبه بسرعة

(٢) الجرعانة — بكسر الجيم والعين وفتح الراء مشددة ، وروى عن الامام
الشافعي أنها بسكون العين وتخفيف الراء : موضع قريب من مكة . قلت : وأخرج
البخارى في آخر باب : ومن الدليل على أن الخس لنواب المسلمين من كتاب الجهاد
عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتسم غنيمة بالجرعانة إذ قال له رجل : اعدل . فقال : « شقيت إن لم أعدل ! »
وأخرجه أيضا في الحج والجهاد عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم اعتمر أربع عمر ، كلهن في ذى القعدة إلا التي في حجته : عمرة من الحديبية
أو زمن الحديبية في ذى القعدة ، وعمرة من العام المقبل ، وعمرة من الجرعانة
حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة ، وعمرته مع حجته . ففي هذين الحديبين دليل
على أن أموال هوازن قسمت بجرعانة

(٣) أثنىته الجراحات : أوهته وأضعفته . وفي التنزيل : « حتى يشنخ

في الأرض » : أى يكثّر القتل

أن يخرج . وهذا قول أبي حنيفة رضى الله عنه أيضا ؛ وإن كان منيراً ^(١) فيها ، لم يظهر عليها ، ولم يجر حكمه ، فإنا نكره أن يقسم فيها غنيمة أو فيثاً : من قبل أنه لم يحزره ، ومن قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدداً لهم شركوهم ^(٢) في تلك الغنيمة ، ومن قبل أن المشركين لو استنفذوا ما في أيديهم ثم غنمه جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأولين منه شيء . وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يزالوا يقسمون مغائهم في خلافة عمر وعثمان رضى الله عنهما في أرض الحرب ، فإن هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات . فعمن هذا الحديث ؟ وعمن ذكره وشهده ؟ وعمن روى ؟ ونقول أيضا : إذا قسم ^(٣) الامام في دار الحرب فقسمه جائز ، فإن لم يكن معه حاملة يحمل عليها المغنم ، أو احتاج المسلمون إليها ، أو كانت علة فقسم لها المغنم ورأى أن ذلك أفضل ، فهو مستقيم جائز ، غير أن أحب ذلك إلينا وأفضله ألا يقسم شيئاً من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرج به إلى دار الاسلام

قال أبو يوسف : حدثنا مجالد بن سعيد ^(٤) عن الشعبي عن عمر رضى الله

(١) الاغارة : الهجوم على العدو من غير علم منه ، وأصله النهب

(٢) شركة من باب سمع : صار شريكاً في المال

(٣) هو من باب ضرب والتفعيل : أى جزأ

(٤) مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي أبو عمرو ، أحد الأعيان ، يروى عن الشعبي وأبي الوداك وطائفة ، وعنه ابنه إسماعيل ، والثوري ، وابن المبارك ، وخلق . روى له الأربعة ، ومسلم مقروناً بالغير . اختلف فيه بسبب أنه تغير في آخر عمره ، فمن روى عنه قبل تغيره يعتبر به : كشعبة ، وحامد بن زيد ، وهشيم ، وأبو يوسف منهم . مات سنة أربع وأربعين ومائة . وأما الشعبي فهو

عنه أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص : إني قد أمددتك بقوم ، فمن أتاك منهم قبل أن تنفقاً ^(١) القتلى فأشركه في الغنيمة ^(٢)

قال أبو يوسف : وهذا يعلم أنهم لم يحرزوا ذلك في أرض الحرب

عامر بن شراحيل ، أبو عمرو الحميري الكوفي الامام العلم ، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر رضي الله عنه . روى عنه وعن علي وابن مسعود ، ولم يسمع منهم ، وعن أبي هريرة وعائشة وجرير وابن عباس وخلق . قال : أدركت خمسمائة من الصحابة ، وعنه ابن سيرين والأعشى وشعبة وجابر الجعفي وخلق . قال : أبو جاز : مارأيت أفقه من الشعبي . وقال العجلي : مرسل الشعبي صحيح . توفي سنة ثلاث ومائة . وقيل غير ذلك . روى له الستة — من التهذيب ، والخلاصة

(١) قال الامام السرخسي في المجلد الثاني صفحة ٢٥٢ من شرح السير الكبير : أى مالم يتفقاً القتلى بطاول الزمان ، أو معناه : مالم يتميز قتلى المشركين من قتلى المسلمين بالدفن . وفي بعض الروايات : « مالم يتفقاً القتلى » : أى تجعلهم على فقاك بالانصراف إلى دار الاسلام . والأشهر هو الاول ؛ فان الفقاً عبارة عن التميز والتشقق ، ومنه سمى الفقيه لأنه يميز الصحيح من السقيم ، ومنه قول القائل :

تفقاً فوقه القلع السوار وجن الخازباز به جنونا

وذكر نحوه في شرح السير من المختصر الكافي

(٢) قلت : وأخرجه الامام محمد في السير الصغير والكبير أيضاً عن مجاهد عن الشعبي وزيد بن علاقة أن عمر — الحديث ، وسيأتي في هذا الكتاب أيضاً بعد ذلك بزيادة زياد ، ولفظه في السير الكبير : من وافاك من الجند مالم تنفقاً القتلى فأشركه في الغنيمة ، وأخرجه البيهقي بلفظ الكتاب وزاد في السند زيادا . وأخرج البلاذري في صفحة ٢٥٧ من فتوح البلدان في فتح القادسية عن العباس ابن الوليد النرسي عن عبد الواحد بن زياد عن مجاهد عن الشعبي قال : كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي عبيدة رضي الله عنه : ابعث قيس بن مكشوح إلى القادسية فيمن انتدب معه ، فانتدب معه خلق ، فقدم متعجلاً في سبعائة ، وقد فتح على سعد ، فسألوه الغنيمة ، فكتب إلى عمر رضي الله عنه في ذلك ،

قال أبو يوسف : ثنا محمد بن إسحاق^(١) سئل عبادة بن الصامت عن الأنفال فقال : فينا أصحاب محمد ، أنزلت : « يسألونك عن الأنفال » الآية . انتزع الله منا حين اختلفنا ، وساءت أخلاقنا ، فجعله الله إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شاء^(٢)

قال أبو يوسف : وذلك عندنا لأنهم لم يحرزوه ، ويخرجوه إلى دار الاسلام

فكتب إليه عمر : إن كان قيس قدم قبل دفن القتلى فأنسم له نصيبه
(١) هو محمد بن إسحاق بن يسار الملقبى مولى قيس بن مخزومة أبو عبد الله المدني أحد الأئمة الأعلام ولاسيما في المغازى والسير . رأى أنسا ، وروى عن أبيه وعطاء والزهرى ، وعنه يحيى بن سعيد الأنصارى من شيوخه ، وعبد الله بن عون وشعبة والحمادان وخلق ، روى له الخمسة والبخارى ، تعليقا ومسلم ممترونا . قال ابن شهاب : لا يزال بالمدينة علم ما كان فيها ابن إسحاق . وقال أحمد : حسن الحديث . مات سنة إحدى وخمسين ومائة — من الخلاصة وغيرها

(٢) قلت : وأخرج الحديث ابن إسحاق في سيرته عن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي أمامة قال : سألت عبادة الحديث بمعناه ، وزاد « فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بواء » يقول : على السواء . وأخرج الحاكم من طريق ابن إسحاق سندنا ومتنا نحوه . وأخرجه في تفسير سورة الأنفال من طريقه ولم يذكر فيه سليمان الأشدق . وأخرجه من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الرحمن عن الأشدق عن مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامة عن عبادة — الحديث مفصلا . وقال صحيح على شرط مسلم . وأخرج نحوه أبو عبيد في كتاب الأموال من طريق سفيان عن عبد الرحمن بالسند المذكور . وأخرجه البيهقي من طريق ابن إسحاق وعبد الله بن جعفر بالسند المذكور . وحديث ابن جعفر مفصل بغير لفظ ابن إسحاق

حدثنا الحسن بن عماره ^(١) عن الحكم ^(٢) عن مقسم ^(٣) عن ابن عباس

(١) هو الحسن بن عماره البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي قاضي بغداد. روى عن ابن مليكة والحكم وجماعة، وعنه السفينان والقطان. «قلت: وأبو حنيفة الامام من شيوخته وأبو يوسف ومحمد» وخلق. قال الدارقطني: متروك. ورماه ابن المديني بالوضع. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. قلت: روى له أبو داود وابن ماجه والبخارى تعليقا. قال عمرو بن علي: رجل صالح صدوق كثير الوهم والخطأ متروك الحديث. وأورد له ابن عدى أحاديث وقال: ما أقرب قصته إلى ما قال عمرو بن علي! وقد قيل: إن الحسن بن عماره كان صاحب مال ولأنه حول الحكم إلى منزله فغصه بما لم يخص به غيره، على أن بعض رواياته عن الحكم وعن غيره غير محفوظة، وهو إلى الضعف أقرب — من التهذيب وغيره. قلت: وقد روى عن الامام الاعظم أصحاب المناقب أنه قال: «جربنا الحسن في الحديث فوجدناه مثل الابريز الأحمر، وقد ضره الميل إلينا». وهو الذي تولى غسل الامام حين مات ببغداد وقال له: رحمك الله، لم تتوسد منذ ثلاثين سنة، وختمت القرآن في ركعتين، وفضحت القراء بعدك! كما رواه أصحاب المناقب بالاسانيد

(٢) الحكم بن عتيبة بمثناة فوقية مصغرا، الكندي الكوفي مولاهم أبو محمد أو أبو عبد الله أحد الاعلام. روى عن أبي جحيفة وعبد الله بن شداد وأبي وائل وعبد الرحمن بن أبي ليلى وخلق، وعنه منصور والاعمش ومسعر وشعبة وأبو عوانة. قلت: وأبو حنيفة الامام وخلق. قال العجلي: ثقة ثبت من فقهاء أصحاب إبراهيم، صاحب سنة واتباع. مات سنة خمس عشرة ومائة عن خمس وستين سنة — من الخلاصة وغيرها

(٣) مقسم — بكسر أوله وسكون ثانيه: ابن بجرة بالضم أو ابن نجدة بالنون، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل. روى عن أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة، ولزم ابن عباس فنسب إليه بالولاء، وعنه ميمون بن مهران والحكم وطائفة. قال أبو حاتم: لا بأس به، روى له الاربعة والبخارى. توفي سنة إحدى ومائة — من الخلاصة

رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من
بعد مقدمه المدينة ^(١)

والدليل على ذلك أنه ضرب لعثمان وطلحة رضي الله عنهما في ذلك
بسهم سهم ، فقالا : « وأجرنا » فقال : « وأجركما » ^(٢) ، ولم يشهدا وقعة بدر ^(٣)

(١) قلت : وأخرج الحارثي عن الامام عن مقسم عن ابن عباس مثله
(٢) قلت : أخرج البيهقي من طريق ابن أبي لمية عن أبي الاسود عن عروة -
الحديث بطوله ، فيه ذكرهما ، وذكر سعيد بن زيد ، وخمسة من الانصار الذين
ضرب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم
(٣) لأنهما كانا في طاعة الله وطاعة رسوله : خلف عثمان على ابنته رقية وهي
وجعة في المدينة ، وأرسل طلحة ليتجسس خبر عير قريش ، فكانت شهدا الواقعة .
أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : إنما تغيب عثمان عن بدر ،
فانه كانت تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت مريضة ، فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم : « إن لك أجر رجل من شهد بدرا وسهمه » . وأخرج الطحاوي
في باب المدد عن حبيب بن أبي مليكة قال : كنت قاعدا إلى جنب ابن عمر فأتاه
رجل فقال : هل شهد عثمان بدرا ؟ فقال : لا ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال يوم بدر : إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله ، فضرب له بسهم ولم
يضرب لأحد غاب غيره . وقال الامام السرخسي في مبسوطه : والذي يرويه
الشافعي رحمه الله أنه قسمها بالسير ، شعب من شباب الصفراء . والصفراء من بدر ،
لا يكاد يصح ، بل المشهور أنه قسم بالمدينة حتى طلب منه عثمان رضي الله عنه أن
يضرب له فيها بسهم ففعل . فقال : وأجرى يارسول الله ؟ قال : وأجرك . وكان
خلفه بالمدينة على ابنته رقية يمرضها فماتت قبل قدوم رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ما قاله بعضهم . قدم علينا زيد بن حارثة بشيرا بفتح بدرحين سونا على
رقية ، يعني التراب على قبرها ، إلى أن قال : وطلحة كان بعثه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليتجسس خبر العير ، فكان مشغولا بعمل المسلمين ، فجعله
كني شهد بدرا . الخ

حدثنا أشيخان^(١) عن الزهري^(٢) ومكحول^(٣) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنيمة في دار الحرب

(١) هو يروى عن جماعة ممن روى عن الزهري : كمحمد بن إسحاق ، وعلى ابن عبد الله ، وعبد الله بن المحرر ، والحسن بن عمار ، ويزيد بن أبي زياد ، والحجاج بن أرطاة ، وأشعث ، وأمثالهم . ويروى كذلك عن روى عن مكحول : كابن إسحاق ، والعلاء بن كثير . لخديثة عن هؤلاء عنهما ؛ لأنه قال : أشيخان وهو أعلم بأحوال أشيخان من غيره وكفى اختصاراً

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي أبو بكر المدني أحد الأئمة الأعلام ، وعالم الحجاز والشام ، روى عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس ومحمود بن الربيع وسعيد بن المسيب وخلق كثير من الصحابة والتابعين ، وعنه أبان بن صالح وجعفر بن برقان وابن عينة وابن جريج والليث ومالك والأوزاعي وأبو جعفر الباقر وابن المشكدر وهشام بن عروة ويحيى بن سعيد وعمر بن دينار وأبو الزبير المكي وعمر بن عبد العزيز ومعمّر وابن أبي الذئب وخلق كثير ، وروى له الستة . ولد ستة خمسين ، وقيل لإحدى وخمسين ، وقيل ست وخمسين ، وقيل ثمان . وتوفي سنة ثلاث وقيل أربع وقيل خمس وعشرين ومائة في رمضان — من تهذيب التهذيب

(٣) هو مكحول أبو عبد الله أو أبو أيوب أو أبو مسلم الفقيه الدمشقي الشامي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً ، وعن أبي بن كعب وثوبان وعبادة وأبي هريرة وعائشة وأم أيمن وأبي ثعلبة مراسلاً أيضاً ، وعن أنس ووائل وأبي أمامة ومحمود بن الربيع وعنبسة بن أبي سفيان وشرحيل بن السمط وطاوس وعراك وكثير وأم الدرداء الصغرى ، وعنه الأوزاعي وثور بن يزيد والحجاج وابن إسحاق وعكرمة بن عمار وإسماعيل بن أمية وبرد بن سنان ومحمد بن الوليد الزهري وآخرون ، ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام ، روى له الخمسة والخمسة في جزئه . قال ابن نجار : كان إمام أهل الشام . مات سنة ثمان عشرة ومائة . وقيل غير ذلك ، وكان عجمياً من أهل كابل ، وكانت فيه لكنة .

قال أبو يوسف : وأهل الحجاز يقضون بالقضاء فيقال لهم : عمن ؟ فيقولون : بهذا جرت السنة ، وعسى أن يكون قضى به عامل السوق أو عامل ما من الجهات . وقول الأوزاعي رحمه الله : على هذا كانت المقاسم في زمان عمر ، وعثمان رضي الله عنهما ، وهلم جرا ، غير مقبول عندنا

حدثنا الكلبي^(١) من حديث رفعه^(٢) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش رضي الله عنه إلى بطن نخلة^(٣) فأصاب هنالك عمرو بن الحضرمي^(٤) وأصاب أسيراً أو اثنين^(٥) وأصاب ما كان معهم من آدم وزيت^(٦) وتجارة من تجارة أهل الطائف ، فقدم بذلك على رسول الله

من التهذيب . قلت : وحديثه هذا مرسل ، ومراسيل الثقات حجة عندنا

(١) هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي أبو النضر الكوفي ، روى عن أبي صالح والشعبي وغيرهما ، وعنه ابن المبارك وابن فضيل وي زيد بن هارون وخلق ، روى له الترمذي وابن ماجه في التفسير . قال ابن عدى : رضوه في التفسير . مات سنة ست وأربعين ومائة — من الخلاصة

(٢) أوصله ابن إسحاق عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس كما في الدر المنثور . وذكر ابن إسحاق غزوة عبد الله بن جحش مفصلة عن الزهري وي زيد ابن رومان عن عروة بن الزبير كما في سيرة ابن هشام

(٣) بطن نخلة : موضع بالحجاز ، وهي واحدة النخل

(٤) الحضرمي هذا اسمه عبد الله بن عباد أحد الصدق ، واسم الصدق عمرو ابن مالك أحد السكون بن المغيرة بن أشرس بن كندة — كذا في سيرة ابن هشام (٥) الصحيح أنه أصاب أسيرين كما ذكره ابن إسحاق ، وهما : الحكم بن كيسان ، وعثمان بن عبد الله ، فداهما قريش ، فأسلم الحكم وأقام عند رسول الله وحسن إسلامه ، وقتل شهيداً يوم بدر معونة ، وأما عثمان بن عبد الله فلقى بمكة فقات بها كافراً

(٦) وفي سيرة ابن هشام : « وزبيب » مكان « زيت » ولعل الصواب والله أعلم

صلى الله عليه وسلم ، ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة ، وأنزل الله عز وجل في ذلك : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل : قتال فيه كبير ، حتى فرغ من الآية ، فقبض رسول الله المغنم وخمسه

حدثنا محمد بن إسحاق عن مكحول عن الحارث بن معاوية ^(١) قال : قيل لمعاذ بن جبل رضى الله عنه : إن شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقرأ أصابها بقنسرين نخلها الناس ^(٢) وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يبيعونه . فقال معاذ : لم يسأ شرحبيل : إذا لم يكن المسلمون محتاجين إلى لحومها فقهزوا على خلتها ^(٣) فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنيمة والخنس ، وإن كان المسلمون محتاجين إلى لحومها فلتقسم عليهم فيأكلونها : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خير وفيها الغنم والبقر قسمها وأخذ الخنس . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين ^(٤)

« زيت » كما هو في الدر المنثور ناقلا عن ابن إسحاق ، وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي من طريق يزيد بن رومان عن عروة . وفي النسخة المطبوعة من سنن البيهقي « زيب » . والأدم « بفتحين » أو بضمين جمع أديم : الجلد المدبوغ ، وبضمين : ما يؤتم به ، معناه : الذى يطيب الخبز ويصلحه ويتلذذ به الآكل . وهو جمع إدام . والمراد هنا الأول

- (١) وفي تجريد أسماء الصحابة : الحارث بن الحارث بن معاوية الكندى ، روى الحسن عن المقدم الرهاوى عنه في المغامم ، وله عن عمر « دغ »
- (٢) كذا في الاصل ولعله « بنخلها الناس » أو « يأكلها الناس » فصحف ، والله أعلم
- (٣) الخلة بالفتح : الحاجة والفقر
- (٤) هذا الحديث في المدونة حديثان : أخرج عن يحيى بن سعيد عن مكحول أن شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقرأ فقسمه بين الناس ، فقال معاذ :

باب أخذ السلاح

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنيمة إذا احتاج إليه بغير إذن الإمام فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يردّه في المغنم

وقال الأوزاعي : يقاتل به ما كان الناس في معمرة القتال ^(١) [ثم يردّه في مقاسمهم ^(٢)] ولا ينتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار

لم يسمه شرحبيل : إذ لم يكن المسلمون محتاجين أن يذبحوها فتد على أصحابها يبيعونها فيسكون ثمنها من الغنيمة في الخمس إذا كان المسلمون لا يحتاجون إلى لحومها ليأكلوها . والثاني ما روى ابن وهب عن الحارث بن نهبان عن محمد بن سعيد عن مكحول قال : قال معاذ بن جبل : قد كان الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكلون ما أصابوا من البئر والغنم ولا يبيعونها وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب غنما يوم حنين فقسمها وأخذ الخمس منها . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصابوا البئر والغنم لم يقسم للناس إذا كانوا لا يحتاجون إليها . وأخرج أبو داود والبيهقي من طريقه عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم . قال : « رأينا مدينة بقرين مع شرحبيل بن السمط فلما فتحها أصاب فيها غنما وبئر فأقسم فيها طائفة منها وجعل بئيتها في المغنم ، فلقيت معاذ بن جبل رضى الله عنه تحدثه ، فقال معاذ : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر فأصبنا فيها غنما فقسم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة وجعل بئيتها في المغنم » . فهذا الحديث ، كما ترى ، يشبه ذلك غير أنه فيه بيع المغنم و«إن حسنة مكان «ابن السمط» وليس في هذا بيع المغنم ، والله أعلم . وفي حديث المدونة « يوم حنين » وفي هذين «خير» فلعل أحدهما صحف عن الآخر ، والله أعلم

(١) معمرة القتال : شدته وهو اختلاف الأصوات وأصلها في التهاب النار، مغرب

(٢) زيادة من اختلاف الفقهاء لابن جرير

سنه^(١) من طوا، مكثه^(٢) في دار الحرب . وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إياك وربا الغلول : أن تركب الدابة^(٣) حتى تحسر^(٤) قبل أن تزي إلى المغنم ، وتلبس الثوب حتى يخلق قبل أن ترده^(٥) إلى المغنم^(٦) » ، قال أبو يوسف : قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال الأوزاعي ، ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ، ووجوه ، وتفسير لا يفهمه ولا يبصره إلا من أعانه الله تعالى عليه : فهذا الحديث

(١) وعند الطحاوي في معاني الآثار : « وانكساد الثمن » . والمراد من السن : واحد من شعبة السنان وغيره كذبابة السيف والرحم ، والله أعلم

(٢) وعند ابن جرير « من طول امتنائه »

(٣) وفي كنز العمال : « أن يركب الرجل الدابة » ويتذكر صيغ الفعل بعده

(٤) حسرت الدابة : تعبت وأعتيت ، والمراد منه : إعجافها ، كما في الرواية الثانية . وأخلق الثوب : بلى

(٥) وفي كنز العمال « قبل أن يؤدي » وعند ابن جرير : « تؤدي »

(٦) قلت : أخرج الحديث ابن أبي شيبة عن الأوزاعي عن بعض أصحابه ، ذكره في كنز العمال . قلت : وأخرج الطحاوي ، وأبو داود ، والبيهقي ، والدارمي ، عن رويض بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عام خيبر : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ دابة من المغنم فيركبها حتى إذا نقصها ردها في المغنم ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوباً من المغنم حتى إذا أخفته رده في المغنم » . وهذا لفظ الطحاوي ، ولم يذكر أبو داود عام خيبر . وأخرج الامام محمد في السير الصغير عن أبي مرزوق عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه افتتح قرية بالمغرب فخطب أصحابه فقال : لا أحدثكم إلا بما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سمعته يقول يوم خيبر : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع غيره ، ولا يبتغ المغنم حتى يقسم ، ولا يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا أعجفها ردها فيه ، ولا يلبس ثوباً من فيء

تعدنا على من يفعل ذلك وهو عنه غنى ، يبق^(١) بذلك على دابته وعلى ثوبه ، أو يأخذ ذلك يريد به الخيانة ، فأما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة ، وليس مع المسلمين فضل يحملونه إلا دواب الغنمة ، ولا يستطيع أن يمشى ، فإذا كان هذا فلا يحل^(٢) للمسلمين تركه ولا بأس بتركه^(٣) إن شاءوا وإن كرهوا ، وكذلك هذه الحال في الثياب ، وكذلك هذه الحال في السلاح ، والحال في السلاح آيين وأوضح . ألا ترى أن قوما من المسلمين لو تكسرت سيوفهم ، أو ذهب ولهم عتاء^(٤) في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفا من الغنمة فيقاتلوا بها ما داموا في [دار] الحرب^(٥) ١٢ أ رأيت إن لم يحتاجوا^(٦) إليها في معمة القتال واحتاجوا إليها بعد ذلك يومين : أغار عليهم العدو ، أيقومون هكذا في وجه العدو بغير سلاح !! أ رأيت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون ؟ أ يستأسرون ؟ هذا الرأي فيه توهين لمسكدة المسلمين ولجنودهم . وكيف يحل هذا مادام في المعمة ويحرم بعد ذلك ، وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثقات حديث .

المسلمين حتى إذا أخلته رده فيه . . وسمى الدارمى قرية المغرب وقال : يقال لها : جرية . قال البيهقي : الصحيح في الرواية « حنين » دون « خيبر » . وأخرجه البيهقي في باب آخر وفيه « يوم حنين » . قلت : الرجل هو رويغ الانصارى الذى مر (١) أبى عليه : رحمه وشفق عليه

(٢) وفي معاني الآثار : « فان هذا لا يحل »

(٣) وعند الطحاوى ، وابن جرير : « أن يركبه »

(٤) العتاء : المشقة

(٥) كان في الاصل « في الحرب » وزيد لفظ « دار » من معاني الآثار

وهو الصواب

(٦) وعند الطحاوى : « ولولم يحتاجوا »

مسند عن الرجال المعروفين بالفقه المأمورين عليه : أنه كان يغتم الغنيمة فيها الطعام فيأكل أصحابه منها إذا احتاج الرجل شيئا يأخذه ، وحاجة الناس إلى السلاح في دار الحرب ، وإلى الدواب ، وإلى الثياب ، أشد من حاجتهم إلى الطعام ١٩

حدثنا أبو إسحاق^(١) الشيباني عن محمد بن أبي المجالد^(٢) عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر يأتي أحدنا إلى الطعام من الغنيمة فيأخذ منه حاجته^(٣)

(١) هو سليمان بن أبي سليمان فيروز أبو إسحاق الشيباني الكوفي . روى عن عبد الله بن شداد وابن أبي أوفى وزر بن حبيش ، وعنه عاصم الاحول وأبو إسحاق السبيعي وسفيانان . روى له الستة ، وثقه ابن معين . مات سنة ثمان وثلاثين ومائة — من الخلاصة وغيرها

(٢) هو محمد بن أبي المجالد ، وقيل عبد الله بن أبي المجالد ، مولى عبد الله بن أبي أوفى . سماه أبو إسحاق محمدا ، وشك شعبة في اسمه فسماه مرة عبد الله ومرة محمدا ، روى عن مولاه وعبد الرحمن بن أبزي وعبد الله بن شداد ووراد ومقسم . وعنه شعبة وأبو إسحاق الشيباني وإسماعيل السدي وغيرهم . روى له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه . قال ابن معين : وأبو زرعة ثقة — من التهذيب (٣) وأخرجه الطحاوي أيضا عن سليمان بن شعيب أى الكيسانى عن أبيه عن أبي يوسف سندا ومتنا . وأخرجه أبو داود عن محمد بن العلاء عن أبي معاوية عن أبي إسحاق عن محمد بن أبي مجالد عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : قلت : هل كنتم تخمسون ، يعنى الطعام ، في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أصبنا طعاما يوم خيبر فكان الرجل يحبب فيأخذ منه متماد ما يكفيه . قلت : وأخرج البخاري في صحيحه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : كنا نصيب في منازلنا العسل والغلب فذاكل ولا نرفعه . وأخرج البيهقي من حديث هاني بن أم كاثوم أن صاحب جيش الشام كتب إلى عمر رضى الله عنه

باب سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : يضرب للفارس بسهمين : سهم له ،
وسهم لفروسه ، ويضرب للراجل بسهم^(١)
وقال الأوزاعي : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس بسهمين
ولصاحبه بسهم ، وأخذ المسلمون بعده إلى اليوم لا يختلفون فيه

« إنا فتحنا أرضاً كثيرة الطعام والعلف ، وكرهت أن أتقدم في شيء من ذلك
إلا بأمرك . فكتب إليه : دع الناس يأكلون ويلعبون ، فن باع شيئاً بذهب أو فضة
ففيه خمس لله ، وسهام للسليلين »

(١) احتج الامام بأحاديث . منها ما رواه هو عن زكريا بن الحارث عن المنذر
ابن أبي حمصة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمله على سرية ففتم ، فأسهم
للفارس سهمين ، وللراجل سهماً واحداً ، فبلغ ذلك عمر فرضى به . أخرجه
أبو يوسف عنه في آثاره . ومنها ما رواه عن عبد الله بن داود عن المنذر بن أبي حمصة
قال : بعثه عمر بن الخطاب في جيش إلى مصر ، فأصابوا غنائم ، فقسم للفارس سهمين
وللراجل سهماً ، فرضى بذلك عمر . رواه عنه محمد في الآثار . ومنها ما أخرجه
الخصاص في أحكام القرآن من طريق عفيف بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم يوم بدر للفارس سهمين
وللراجل سهماً . ومنها ما أخرجه الامام محمد في السير الصغير عن ابن عباس
أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفارس سهمين والراجل سهماً . ومنها ما روى
عن ابن عمر : قسم النبي صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين ، وللراجل سهماً .
وقد روى هذا الحديث من طرق ، منها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي أسامة ، وابن
نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به ، قال الدارقطني : « قال لنا
أبو بكر التيسابورى : هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة ؛ لأن أحمد رواه عن ابن
نمير كالجماعة ، وكذا عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ، ورواه ابن كرامة وغيره
عن أبي أسامة كذلك » . قلت : رواية ابن أبي شيبة المتقدمة أوردها عبد الحق

في أحكامه وسكت عليها ، ومثل ابن أبي شبة لا يهمل ، مع أن أبا أسامة وابن نمير لم ينفردا ، بل توبعا على ذلك : تابعه سفيان ، كما أخرج الجصاص عن عبد الله بن رجاء عنه عن عبيد الله الحديث في أحكام القرآن وقال : قال عبد الباقي : لم يجهل به عن الثوري غير محمد بن الصباح ، وذكر ابن نمير مع أبي أسامة يشير إلى التتوية وأنه ليس بوهي . ومنها ما أخرجه الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر به ، وقال : قال أحمد بن منصور : الناس يخالفونه . وقال النيسابوري : لعل الوهم من نعيم . قلت : وذكر هذه الرواية صاحب التمهيد ، وهو يدل على شهرتها عندهم ، وكيف يكون وهما وقد توبع عليه ١٩ ومنها ما أخرجه الدارقطني أيضا من طريق ابن وهب عن عبد الله بن عمر المكبر به ، وقال : قد رواه القعنبي عنه على الشك : هل قال : للفرس أو للفارس ؟ ومنها ما أخرجه أيضا من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر به . قلت : وهذا الشك من القعنبي ، وكذا الاختلاف فيه على حماد لا يضر مع المتابعات . ومما احتج به الامام مارواه أبو داود وأحمد وابن أبي شبة والطبراني والبيهقي والحاكم عن مجمع بن الجارية ، قال : شهدت الحديدية ، فذكر الحديث وفيه : فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى الراجل سهما . قال البيهقي : في سنده مجمع بن يعقوب ، لحكى عن الشافعي أنه قال : شيخ لا يعرف . قلت : هو مجمع بن يعقوب بن يزيد بن جارية الانصارى . وقال الحاكم في المستدرک : صحيح الاسناد ، ومجمع ثقة معروف . قال صاحب الكمال : روى عنه القعنبي ويحيى الوحاظي وإسماعيل بن أبي أويس ويونس المؤدب وأبو عامر العتدي وغيرهم . قال ابن سعد : توفي بالمدينة وكان ثقة . وقال أبو حاتم وابن مدين : ليس به بأس . وروى له أبو داود والنسائي انتهى . وابن مدين إذا قال : ليس به بأس فهو وثيق . ومنها ما أخرجه الطبراني عن المفدأ أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم له سهمين : لفرسه سهم ، وله سهم . وفي إسناده الشاذكوني عن الوافدي . ومنها ما رواه الواقدي في المغازي عن الزبير : شهدت بني قريظة فضرب لي بسهم ، ولفرسي بسهم . ومنها ما يروى عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قسم النبي صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق ، فأعطى الفارس سهمين ، والراجل سهما . أخرجه ابن مردويه . ومنها ما أخرجه ابن

وقال أبو حنيفة : الفرس ، والبرذون ^(١) سواء

أبي شعبة عن هاني بن هاني عن علي رضي الله عنه ، قال : للفرس سهمان ، وللراجل سهم . ومنها ما أخرجه ابن جرير في التهذيب : عن أبي موسى أنه لما أخذ تستر وقتل مقاتلهم جعل للفرس سهمين ، وللراجل سهماً . ومنها ما ذكر الجصاص في أحكامه قال : روى شريك عن أبي إسحاق قال : قدم قثم بن العباس على سعيد ابن عثمان بنخراسان وقد غنموا ، فقال : اجعل جائزتك أن أضرب لك بألف سهم ، فقال : أضرب لي بسهم ولفرسي بسهم . وقد روى من كل من ابن عمر والمقداد والزبير وعلى قولان متعارضان ، فرجح الامام ماروى عن ابن عمر أولاً لما ظهر له من الترجيحات ، وجعل ماروى عنه وعن غيره بخلاف ذلك على التنفيل ، كما روى أنه صلى الله عليه وسلم أعطى سلة بن الأكوع سهم الفارس والراجل ، رواه أحمد وأحمد ومسلم بمعناه ، وهو كان راجلاً أجيراً لا يستحق سهماً من الغنمة وإنما أعطاه رضخاً ، وقال : خير رجالنا سلة بن الأكوع ، وخير فرساننا أبو قتادة . وأعطى الزبير يومئذ أربعة أسهم . وروى ابن عينة بسنده إلى ابن الزبير أن الزبير كان يضرب له في المغنم بأربعة أسهم ، ذكره الجصاص . قال : وقد يمكن الجمع بينهما بأن يكون قسم لبعض الفرسان سهمين وهو المستحق ، وقسم لبعضهم ثلاثة ، وكان السهم الزائد على وجه النفل . وقال : وهذه الزيادة كانت على وجه النفل تحريضاً لهم على إيجاف الخيل ، كما كان ينفل بسلب القتل ويقول : من أصاب شيئاً فهو له ، تحريضاً على القتال . قال السرخسي : ولكن رجح أبو حنيفة حديث ابن عباس في غنائم بدر ، قال : السهم الواحد متين به لاتفاق الآثار ومازاد عليه بشكوك فيه لاشتباه الآثار فلا أعطيه إلا الميتين ولا أفضل بهيمة على آدمي وسنقره إن شاء الله . انتهى . فهذا ماخصت من المطولات ، ومن شاء زيادة التفصيل فعليه بالمطولات من كتب الفقه وشروح كتب الحديث . قلت : وبقول الامام قال زفر والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه . وروى عن الامام مالك ، قال : لم أزل أسمع أن للفرس سهمين ، وللراجل سهماً . ذكره ابن جرير في اختلاف الفقهاء عن يونس عن ابن وهب عنه

(١) البرذون : التركي من الخيل . وخلافها : العرب . والجمع البراذين ، والآثني

وقال الأوزاعي : كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة
من بعد قتل الوليد بن يزيد ، لا يسهمون للبراذين

بزذونة - من المغرب . قلت : ويقول الامام قال مالك والثوري والشافعي أيضا
وضعف الشافعي حديث «عرب العربي وهجن الهجين» بارساله وانقطاعه ، والثالث
بضعف بعض رواته ثم استشهد البيهقي بقوله صلى الله عليه وسلم : «الخير معقود
بنواصي الخيل» الحديث . وقال : وفيه دلالة على أنه علق المغنم بحبس الخيل والبراذين
من جملة الخيل . قال البيهقي : وروينا عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن البراذين
هل فيها صدقة ؟ فقال : وهل في الخيل صدقة ! وروى ابن وهب عن سفيان
الثوري عن هشام بن حسان عن الحسن قال : الخيل والبراذين سواء في السهمين ،
ذكره في المدونة . وقال الجصاص في أحكام القرآن : قال الله تعالى : «ومن
رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم» . وقال : «فما أوجعتم عليه من خيل
ولا ركاب» . وقال : «والخيل والبغال والحمير» فعقل باسم الخيل في هذه الآيات
البراذين كما عقل منها العرب ، فلما شملها اسم الخيل وجب أن يستويا في السهمان .
ويدل عليه أن راكب البرذون يسمى فارسا كما يسمى به راكب الفرس العربي ،
فلما أجرى عليهما اسم الفارس . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «للفارس سهمان
وللراجل سهم» عم ذلك فارس البرذون كما عم فارس العرب ، وأيضا إن كان من
الخيل فواجب ألا يختلف سهمه وسهم العربي ، وإن لم يكن من الخيل فواجب ألا
يستحق شيئا ، فلما وافقنا الايث ومن قال بقوله : أنه يسهم له ؛ لأنه يقول : للهجين
والبرذون سهم واحد ولا يلحقان بالعرب ، دل على أنه من الخيل وأنه لا فرق
بينه وبين العربي . وأيضا لا يختلف الفقهاء في أنه بمنزلة العربي في جواز أكله
وحظره على اختلافهم فيه . فدل على أنهما جنس واحد ، فصار فرق ما بينهما
كفرق ما بين الذكر والأنثى ، والهزيل والسمين ، والجواد ومادونه ، وأن اختلافهما
في هذه الوجوه لم يوجب اختلاف سهامهما . وأيضا فإن الفرس العربي وإن
كان أجرى من البرذون فإن البرذون أقوى منه على حمل السلاح . وأيضا فإن
الرجل العربي والعجمي لا يختلفان في حكم السهام كذلك الخيل العربي والعجمي .
قال عبد الله بن دينار : سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين ، فقال سعيد :

قال أبو يوسف : كان أبو حنيفة رضى الله عنه يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمها ، فأما البراذين فما كنت أحسب أحدا يجهل هذا ، ولا يميز بين الفرس والبرذون . ومن كلام العرب المعروف الذى لا تختلف فيه العرب أن تقول : هذه الخيل ولعلها براذين كلها أو جلها ، ويكون فيها المقاريف ^(١) أيضا . ومما نعرف نحن في الحرب أن البراذين أوفق لكثير من الفرس من الخيل : في لين عطفها ، وقودها ، وجودتها ، مما لم يطل الغاية . وأما قول الأوزاعي : « على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف ، فهذا كما وصف من أهل الحجاز ، أوراى بعض مشائخ الشام ممن لا يحسن الوضوء ، ولا التشهد ، ولا أصول الفقه — صنع هذا فقال الأوزاعي : بهذا مضت السنة

وقال أبو يوسف : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢) وعن غيره من أصحابه أنه أسهم للفارس بثلاثة أسهم ، وللراجل بسهم ، وبهذا نأخذ

وهل في الخيل صدقة ١٩ وعن الحسن أنه قال : البراذين بمنزلة الخيل . الخ ، ثم أجاب عن فعل خالد وحديث المنذر بن أبي حمصة

(١) المقاريف : جمع المقرف وهو : ما تكون أمه عريية وأبوه من أفراس العرب . والهجين بخلافه ، كذا في صفحة ١٧٨ من المجلد الثانى من شرح السير الكبير للسرخسى ، وكذا في مبسوطه

(٢) وصل هذا البلاغ في كتاب الخراج فقال : وحدثنا قيس بن الربيع عن محمد بن على عن إسحاق بن عبد الله عن أبي حازم قال : حدثني أبو ذر الغفارى رضى الله عنه قال : شهدت أنا وأخى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ ومعنا فرسان لنا ، فضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أسهم : أربعة لفرسينا وسهمينا لنا فبعنا ، الستة الأسهم بخين يكرين

وقال أبو حنيفة: إذا كان الرجل في الديوان راجلا، ودخل أرض العدو غازيا راجلا، ثم ابتاع فرساً يقاتل عليه، وأحرزت الغنيمة وهو فارس، أنه لا يضرب له إلا سهم راجل^(١)

وقال الأوزاعي: لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان^(٢) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم للخيل، وتتابع على ذلك أئمة المسلمين

وقال أبو يوسف: ليس فيما ذكر الأوزاعي رحمه الله حجة، ونحن أيضاً ننسبهم للفارس، كما قال، فهل عنده أثر مسند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم سهم فارس لرجل غزا معه راجلا ثم استعار أو اشترى فرسا فقاتل عليه عند القتال ويفسرها هكذا؟ وعليه في هذا

(١) قال السرخسي: وفي رواية ابن المبارك عنه يستحق سهم الفرسان؛ لأنه التزم مؤونة الفرس في دار الحرب للقتال عليه، ولأن مجاوزة الدرب بمنزلة القتال حكما، فإذا كان يستحق به سهم الفرسان فلأن يستحق بحقيقة القتال فارسا كان أولى ووجه ظاهر الرواية أن انعقاد سبب الاستحقاق يكون بمجاوزة الدرب، وقد انعقد له سبب استحقاق سهم الراجل فلا يتغير بعد ذلك، وهذا لأنه يشق على الامام مراعاة حال كل واحد من الغزاة في كل وقت، فيجب اعتبار حال مجاوزة الدرب تيسيراً؛ لأن العادة أن عرض الجيش عند ذلك يكون في حالة الدخول والخروج، فمن أثبت فارسا في الديوان عند ذلك يستحق سهم الفرسان وإن تغير حاله، ومن أثبت في ديوان الراجلة لا يستحق إلا سهم راجل. كذا في صفحة ١٨٤ من المجلد الثاني من شرح السرخسي على السير الكبير، ونحوه في شرح السير الصغير له (٢) قلت: نعم، ولم تكن الحاجة ماسة إذ ذاك، وأول من دون الدواوين أمير المؤمنين سيدنا عمر رضي الله عنه، فسأته سنة لنا أمرنا باتباعه، عليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ،

أشياء . أ رأيت لو قاتل عليه بعض يوم ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة ،
أكل هؤلاء يضرب لهم بسهم فرس ، وإنما هو فرس واحد ؟ هذا لا يستقيم !
وإنما توضع الأمور على ما يدخل عليه الجند ، فن دخل فارسا أرض
الحرب فهو فارس ، ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين
منذ زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى يومك هذا

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ، فى الرجل يموت فى دار الحرب ،
أو يقتل : إنه لا يضرب له بسهم فى الغنيمة ^(١)

وقال الأوزاعى رحمه الله : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
لرجل من المسلمين قتل بخير ، فأجمعت أئمة الهدى ^(٢) على الإسهام
لمن مات أو قتل .

وقال أبو يوسف : حدثنا بعض أشياخنا ^(٣) عن الزهرى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يضرب لأحد ممن استشهد معه بسهم فى شيء

(١) وهو قول على رضى الله عنه : وقال الشافعى : يورث ؛ وهو قول عمر رضى
الله عنه ، لأن من أصلنا أن الحق يثبت بنفس الإصابة ولا يتأكد إلا بالاحراز .
والحق الضعيف لا يورث كحق القبول ؛ فان المشتري إذا مات بعد لإيجاب البائع
قبل قبوله لا يختلفه وارثه فى القبول . وأما بعد الاحراز فالحق يتأكد ، والارث
يجرى فى الحق المتأكد كحق الرهن والرد بالعيب ، وهو نظائر مذهبنا فى الشفعة .
وخيار الشرط لا يورث ؛ لأنه حق ضعيف — من مبسوط السرخسى

(٢) وعند ابن جرير فى اختلاف الفقهاء : « أئمة الهدى وأهل العلم »

(٣) لعل المراد منه ابن إسحاق ؛ لأنه يروى عنه عن الزهرى ، ومع
هذا هو مرسل الزهرى . والمرسل عندنا حجة بشرط ثقة الراوى . والزهرى زهرى .
وأما الجهة فالامام أبو يوسف أعلم بحال شيخه من غيره ، وهو أعرف بالحديث
وأصوله ، وقوانينه

من المغنم قط ، وأنه لم يضرب لعبيدة بن الحارث رضى الله عنه في غنيمة بدر : ومات بالصفراء قبل أن يدخل المدينة

وقال أبو يوسف رضى الله عنه : ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال ، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في النى وغيره حال ليست لغيره ، وقد أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضى الله عنه في بدر ولم يشهدا فقال : وأجرى يارسول الله قال : وأجرك . قال : وأسهم أيضا لطلحة بن عبيد الله في بدر ولم يشهدا فقال : وأجرى قال : وأجرك . ولو أن إماما من أئمة المسلمين أشرك قوما لم يغزوا مع الجند لم يتسع ذلك له وكان مسيئا فيه وليس للأئمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لأحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل بها رهط معروفون فما نعلم أنه أسهم لأحد منهم وهذا ما لا يختلف فيه . فعليك من الحديث بما تعرف العامة وإياك والشاذ منه فإنه حدثنا ابن أبي كريمة^(١)

(١) كذا في الأصل ولم أظفر بترجمة ابن أبي كريمة في كتب الرجال ، ولعله تحريف أبنا أبو كريمة . أما أبو كريمة فهو من رجال أحمد في مسنده مذكور في تعجيل المنفعة . قال ابن حجر : وذكر الحاكم أبو أحمد ، الزبيرى ، أبو كريمة فرات ، روى عنه الحسن بن عمر الرقى أبو المليح ، فالظاهر أنه هو هذا ، وكذا ذكر النسائى ، والدولابى . وكتب إلى الأستاذ الكوثرى حفظه الله : ابن أبي كريمة هو أبو عبد الرحمن ، خالد بن ميسرة ، المعروف بابن أبي كريمة الأصهبانى ، ثم الكوفى مترجم في تهذيب التهذيب ، وتاريخ بغداد ، وتاريخ أصهبان لأبى نعيم . حدث عن معاوية بن قرة وعكرمة وأبى جعفر الباقر وعبد الله بن المسور ، وأبى جعفر المداينى ،

عن أبي جعفر^(١) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى عليه الصلاة والسلام ، فصعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر . فخطب الناس فقال : « إن الحديث سيفشوا عني فما أناكم عني يوافق القرآن فهو عني ، وما أناكم عني يخالف القرآن فليس عني »^(٢) ،

وثقه أحمد وأبو داود وابن معين في رواية الدورى وغيرهم ، وخرج عنه النسائي وابن ماجه . وروى عنه السفينان وشعبة ووكيع . وفي طبقاتهم أبو يوسف القاضي والظاهر أن أبا جعفر هو الباقر ، ومراسيله مقبولة كسائده ، ولا يعقل أن يحتج أبو يوسف برواية في سندهما المدائني وأقل ما قيل فيه أنه ضعيف

(١) قلت : هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم . أبو جعفر المدني الامام المعروف بالباقر . روى عن أبيه وأبي سعيد وجابر وابن عمر وطائفة ، وعنه ابنه جعفر والزهرى ومخول بن راشد وخلق . قال ابن سعد : ثقة كثير الحديث . وقال محمد بن المنكدر : ما رأيت أحداً يفضل على علي بن الحسين حتى رأيت ابنه محمداً : أردت يوماً أن أعظه فوعظني . توفي سنة أربع عشرة ومائة ، وقيل غير ذلك . روى له الستة

(٢) هذا الحديث أخرجه البيهقي في المدخل بإسناده عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرج الطبراني في الكبير عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « سألت اليهود عن موسى فأكثرُوا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا ، وسألت النصارى فأكثرُوا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا به ، وستفشوا عني أحاديث فما أناكم من حديثي فافرقُوا كتاب الله فاعتبروه فما وافق كتاب الله فأنأ قلته ، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله » وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث — مجمع الزوائد جزء ١ صفحة ٦٨ . قلت : ذكره ابن حبان في الثقات كما في لسان الميزان . وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : إنه ستفشوا عني أحاديث : فما أناكم من حديثي فافرقُوا كتاب الله

واعتبروه ، فوافق كتاب الله فأنا قلته ، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله ، رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو خلف منكر — من تخرّيج أحاديث أصول البزدوى العلامة قاسم بن قطلوبغا . وفيه عن أبي هريرة رفعه : «لأنه ستأتيكم عنى أحاديث مختلفة فوافق كتاب الله وسنتي فهو منى ، وما أنا كم مخالفا لكتاب الله وسنتي فليس منى» رواه ابن عدى وضمه بالطالحي . والبيهقي : «إذا رويتم الحديث عنى فاعرضوه على كتاب الله» — الحديث . وقال البخارى فى تاريخه : قال إبراهيم بن طهمان عن ابن أبى ذئب عن سعيد المقبرى عن النبى صلى الله عليه وسلم : «ما سمعتم عنى من حديث تعرفونه فصدقوه» وقال يحيى بن آدم عن أبي هريرة قال البخارى : هو وهم وليس فيه أبو هريرة ، وعن أبى جعفر رفعه : «إنها تكون بعدى رواة يروون عنى الحديث فاعرضوا حديثهم على القرآن : فوافق القرآن لحدوثها به ، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به» رواه الدارقطنى وقال صوابه مرسل . قلت : وأخرج نحوه ابن عساكر عن على بن عيسى عن مرفوعا كما فى كنز العمال . وعن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «اعرضوا حديثى على كتاب الله فوافقته فهو منى وأنا قلته» رواه الطبراني فى الكبير . وفيه يزيد بن أبى ربيعة متروك . قلت : قال فى الميزان ناقلا عن ابن عدى : أرجو أنه لأبأس به . وفيه وقال أبو مسهر : كان يزيد بن أبى ربيعة فقيها غير متهم به ما ينكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث ولكن أخشى عليه سوء الحفظ والوهم . قلت : وحديث «تكثر لكم الأحاديث» أخرجه البيهقي فى المدخل بطرق كلها ضعيفة . قال السخاوى فى المقاصد الحسنة تحت حديث «إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فصدقوه وخذوا به حدثت به أو لم أحدث» رواه الدارقطنى فى الأفراد ، والعقلى فى الضعفاء ، وأبو جعفر بن البخترى فى فوائده عن أبى هريرة مرفوعا ، والحديث منكر جداً . قال العقلى : ليس له إسناد يصح . ثم ذكر حديث ابن عمر الذى ذكرناه إلى أن قال : وسئل شيخنا ، يعنى ابن حجر ، عن هذا الحديث فقال : لأنه جاء من طرق لا تخلو عن مقال ، وقد جمع طرقه البيهقي فى كتابه المدخل . وقال الجصاص فى المجلد الثالث من أحكام القرآن صفحة ٢٨ . وقوله «اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم» دليل على وجوب اتباع القرآن فى كل حال ، وأنه غير جائز الاعتراض

على حكمه بأخبار الآحاد لأن الأمر باتباعه قد ثبت بنص التنزيل فغير جائز تركه؛ لأن لزوم اتباع القرآن قد ثبت من طريق يوجب العلم، وخبر الواحد يوجب العمل، فلا يجوز تركه ولا الاعتراض به عليه. وهذا يدل على صحة قول أصحابنا في أن قول من خالف القرآن في أخبار الآحاد غير مقبول. وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما جاءكم مني فأعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فهو عني وما خالف كتاب الله فليس عني» فهذا عندنا فيما كان روجه من طريق الآحاد. فأما ما ثبت من طريق التواتر ويشمل المشهور وغيره، لجائز تخصيص القرآن به، وكذلك نسخه. وقوله: «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» فما تيقنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله فإنه في إيجاب الحكم بمنزلة القرآن لجاز تخصيص بعضه ببعض، وكذلك نسخه. قال الاستاذ الكوثري ناقلاً قول الشوكاني ومتابعته: قول ابن حزم في الأحكام: لكن من أحاط بطرق الأحاديث في هذا الشأن، وصحة أحاديث مرسلة منها عند المحتجين بالمرسل، بشرط أو بدون شرط، واختلاف أهل الجرح في رجال كثير من تلك الطرق، وترك النصية — علم أن للحديث أصلاً بالمعنى الذي ذكره الجصاص فيما سبق، جمعاً بين الروايات. وحديث: «لا ألفين» الذي رواه العدي عن ابن عينة، لا يعارضه؛ لأن لفظ: «لا يأتيه الأمر» مما أمرت به أو نهيت عنه، لا ينطبق إلا على الميتين أنه قول الرسول بالسمع منه عليه السلام، أو بتواتره عنه. وحديث عمر «حسبنا كتاب الله» أخرجه البخاري في صحيحه، فتحكيم خبر الآحاد على الكتاب في غير بيان المجمع نزعة ظاهرية بأبائها من يراعى مراتب الأدلة. وفي شرح أصول نظر الاسلام البزدوى لعبد العزيز البخاري كلام جيد في حديث الباب صفحة ١٠ ج ٣، بل رد خبر الواحد الثقة بمخالفته لنص الكتاب يجب أن يكون موضع اتفاق بين الفريقين مما سوى الظاهرية ومسايرهم من الشذاذ لأنهم قائلون بأن خبر الآحاد يفيد العلم، فيزنون خبر الواحد الثقة مع الكتاب القطعي في ميزان واحد، فلا يمكن التفاهم معهم. قال الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه تحت عنوان: القول فيما يرد به خبر الواحد: إذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الاسناد رد بأمور: أحدها أن يخالف موجبات القول،

حدثني مسعر بن كدام^(١) والحسن بن عمار عن عمرو بن

فيلم بطلانه ؛ لأن الشرع إنما يرد لمجوزات العقول ، وأما بخلاف العقل فلا .
والثاني أن يخالف نص الكتاب ، أو السنة المتواترة ، فيعلم أنه لا أصل له ،
أو منسوخ . والثالث أن يخالف الاجماع على أنه منسوخ ، أو لأصل له ؛ لأنه
لا يجوز أن يكون صحيحا غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه . والرابع أن ينفرد
الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق عليه ، فيدل ذلك على أنه لا أصل له ؛ لأنه
لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعله بين الخلق العظيم . والخامس أن
ينفرد راو برواية ماجرت العادة بأن ينقله أهل التواتر فلا يقبل ؛ لأنه لا يجوز
أن ينفرد في مثل هذا بالرواية — من الفقيه والمتفقه للخطيب في ظاهرية دمشق
رقم ٩٢ أصول الفقه . قلت : وما ذكر من المدخل وتخريج أحاديث البزدوى
لابن قطلوبغا فكله مما كتب إلى الأستاذ الكوثري من القاهرة . وقال الطحاوى
في مشكل الآثار : والحاصل أن الحديث المروى إذا وافق الشرع ، وصدقه القرآن
وما تظاهرت به الآثار ؛ لوجود معناه في ذلك وجب تصديقه ؛ لأنه إن لم يثبت
القول بذلك اللفظ فقد ثبت أنه قال معناه بلفظ آخر ، ألا ترى أنه يجوز أن يعبر
عن كلامه صلى الله عليه وسلم بغير العربية لمن لا يفهمها ، يقال له : أمرك النبي
صلى الله عليه وسلم بكذا أو نهاك عن كذا ، وقائله صادق . وإن كان الحديث
المروى مخالفا للشرع ، يكذبه القرآن ، والأخبار المشهورة ، وجب أن يدفع ويعلم
أنه لم يقله ، وهذا ظاهر — المنتصر من المختصر من مشكل الآثار صفحة ٤٦٢
(١) هو مسعر — بكسر أوله ، ابن كدام — بكسر الأول ، ابن ظهير بن عبيد بن
الحارث الهلالي الرواسي بفتح الراء والواو الثقيلة ، أبو سلة الكوفي أحد الاعلام
روى عن عطاء وسعيد بن أبي بردة والحكم وخبيب وأبي إسحاق السبيعي
وعبد الملك وجامع بن شداد وإبراهيم بن محمد وعبد الجبار بن وائل وعدى بن
ثابت وعلقمة بن مرثد وقتادة وعمرو بن مرة ومعن والأعمش وجماعة ، وعنه
سليمان التيمي وابن إسحاق ، وهما أكبر منه ، وشعبة والثوري ومالك بن مغول
من أقرانه وابن عينة وابن المبارك ووكيع ويحيى بن زكريا وخلق . قال القطان :

مرة^(١) عن أبي البختری^(٢) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال :
إذا أتاكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه الذي هو
أهدى ، والذي هو أتقى ، والذي هو أحيا^(٣)

حدثنا أشعث بن سوار^(٤) وإسماعيل بن أبي خالد^(٥) عن الشعبي

مارأيت مثله ، كان من أثبت الناس . وقال شعبة : يسمى المصحف لانتقائه . وقال
وكيع : شكك كيعين غيره . قلت : روى له الستة . مات سنة ثلاث وخمسين ومائة
(١) هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الهمداني المراءى الجلي أبو عبد الله
الاعمى الكوفي أحد الأعلام . روى عن عبد الله بن أبي أوفى وابن المسيب
وغيرهما . وعنه ابنه عبد الله وأبو إسحاق ومنصور وخلق . وثقه ابن معين .
قلت : روى له الستة . مات سنة ست عشرة ومائة

(٢) هو سعيد بن فيروز الطائي مولا هم ، أبو البختری بالخاء المعجمة ، ابن
أبي عمران الكوفي تابعي جليل . روى عن عمر وعلى مرسلًا وعن ابن عباس وابن
عمر ، وعنه عمرو بن مرة ومسلم البطين . وثقه ابن معين ، وأبو زرعة . مات
في الجماجم سنة ثلاث وثمانين . قلت : روى له الستة

(٣) لعله : دأبنا ، فصنف . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه عن محمد بن
بشار عن يحيى بن سعيد عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختری عن
أبي عبد الرحمن السلي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : إذا حدثكم عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثًا فظنوا به الذي هو أهنا وأهداه ، وأتقاه .
موصولًا . وأخرج مثله عن يحيى عن شعبة عن ابن عجلان عن عون بن عبد الله عن
ابن مسعود . ومعنى الحديث أن يحمل على الرسول صلى الله عليه وسلم ما هو
مناسب لورعه وتقواه ، أو ظنوا به الذي يليق بشأنه من الهدى والتقوى ، فانه
لا يأمرنا إلا بالخير . والهنى : السائق ، وما أتاك بلا مشقة

(٤) هو أشعث بن سوار الكندي التوابي الأفرق الأثرم الكوفي قاضي
الأهواز . روى عن الحسن وابن سيرين وطائفة ، وعنه شعبة وحفص بن غياث
وهشيم . قال الثوري : أثبت من مجالده . توفي سنة ثلاثين ومائة . قلت : أخرج له
الستة إلا أبا داود ، لكن البخارى في الأدب ومسلم مقرونا بغيره .

(٥) هو إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي أبو عبد الله الكوفي أحد

عن قرظة بن كعب^(١) الأنصارى رضى الله عنه أنه قال : أقبلت فى رهط من الأنصار إلى الكوفة فشيئنا : عمر بن الخطاب رضى الله عنه يمشى ، حتى اتھينا إلى مكان ، قد سماه ، ثم قال : هل تدرون لم مشيت معكم يامعشر الأنصار ؟ قالوا : نعم ، لحقنا . قال : إن لكم الحق ، وليكنكم تأتون قوما لهم دوى^(٢) بالقرآن كدوى النحل ؛ فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم . فقال قرظة : لا أحدث حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبداً^(٣)

كان عمر رضى الله عنه ، فيما بلغنا ، لا يقبل الحديث عن رسول الله

الاعلام . روى عن عبد الله بن أبي أوفى وأبي جحيفة وعمر بن حريث والشعبى ، وكان أعلم الناس به ، وعنه شعبة والسفيانان وابن إدريس . كان يسمى الميزان . وقال العجلي : ثمة . مات سنة ست وأربعين ومائة . قلت : أخرج له الستة

(١) قرظة بن كعب بن ثعلبة الأنصارى الخزرجى من فضلاء الصحابة ، شهد أحداً ، وولى الكوفة لعل ، وقد شهد فتح الرى زمن عمر — تجريد أسماء الصحابة (٢) الدوى : هو الصوت الذى لا يفهم منه شيء من الذباب والنحل — قاله السيد الشريف

(٣) قلت : أخرج ابن ماجه هذا الحديث عن أحمد بن عبدة عن حماد بن زيد عن مجاهد عن الشعبي عن قرظة بن كعب ، قال : بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة وشيئنا فشيئنا معنى إلى موضع يقال له : صرار فقال : أتدرون لم مشيت معكم ؟ قال قلنا : لحق حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولحق الأنصار . قال : لكننى مشيت معكم لحديث أردت أن أحدثكم به ، فأردت أن تحفظوه لمشاى معكم : لأنكم تقدمون على قوم للقرآن فى صدورهم هزير كهزير المرجل فإذا رأوكم مدوا إليكم أعناقهم وقالوا : أصحاب محمد . فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أنا شريككم

صلى الله عليه وسلم إلا بشاهدين^(١) ولولا طول الكتاب لأسندت الحديث لك .
وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم^(٢) . والرواية تزداد كثرة ويخرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه
أهل الفقه ، ولا يوافق الكتاب ولا السنة ، فأياك وشاذ الحديث ، وعليك
بما عليه الجماعة من الحديث ، وما يعرفه الفقهاء ، وما يوافق الكتاب
والسنة ، فقس الأشياء على ذلك ، فما خالف القرآن فليس عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وإن جاءت به الرواية !

حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في مرضه الذى
مات فيه : « إني لأحرم ما حرم القرآن ! والله لا يمسون على بشيء^(٣) »

(١) قلت : يشهد له حديث أبي موسى الأشعري الذى أخرجه البخارى وغيره
من أصحاب الصحاح حين استأذن عليه ثلاثاً ثم رجع فقال أمير المؤمنين عمر:
ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس حتى أتى به حدث له حديثاً فى الأذن فطلب منه
الشهادة به فجاء إلى الانصار فقام معه أبو سعيد الخدرى بأمر أبي بن كعب فشهد
له ، كما هو فى كتاب الاستئذان

(٢) كذا فى الأصل ولعله سقط من الأصل إلا أن يتسم له أو نحوه . وهذا
معروف عنه رضى الله عنه ، كما فى مسند أحمد فى مسند أبي بكر أنه كان إذ حدثه
أحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلفه إلا أبا بكر الصديق رضى الله عنه
(٣) وفى الأحكام لابن حزم ج ٢ صفحة ٧٧ قال حجاج بن المنهال : ثنا
عبد الوهاب ، هو الثقفى ، سمعت يحيى بن سعيد قال : أخبرنى ابن أبى مليكة أن
ابن عمير حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس فى مرضه الذى مات فيه
إلى جنب الحجر لخدر الفتن وقال : إني والله لا يمسون الناس على بشيء : إني لأحل
إلا ما أحل الله فى كتابه ، ولا أحرم إلا ما حرم الله فى كتابه . قال على : أى ابن
حزم ، وهذا مرسل لا يصح . قلت : المرسل ججة عندنا ، وعند مالك وكثير من

فاجعل القرآن ، والسنة المعروفة لك إماماً قائداً ، واتبع ذلك ، وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة^(١) حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة هوازن أن وفد هوازن سألوه فقال : « أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم ، وأسأل لكم الناس إذا صليت الظهر ، فقوموا وقولوا : إنا نتشفع برسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، وبالمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقاموا ففعلوا ذلك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم . فقال المهاجرون وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالت الأنصار مثل ذلك ، وقال عباس بن مرداس : أما ما كان لى ولبنى سليم فلا . وقالت بنو سليم : أما ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الأقرع بن حابس : أما ما كان لى ولبنى تميم فلا .

الأئمة ورواه الزعفراني : حدثنا علي بن عاصم عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً : « لا تمسكوا على شيئاً ؛ فإني لأحل لأهل إلا ما أحل الله في كتابه ، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه » ذكره في ميزان الاعتدال في ترجمة علي بن عاصم . وفي الام ج ٧ صفحة ٢٦٤ قال الشافعي : أخبرنا ابن عيينة بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يمسكن الناس على بشيء ؛ فإني لأحل لهم إلا ما أحل الله ، ولا أحرم عليهم إلا ما حرم » . قلت : وأخرجه البيهقي في المعرفة عن طاوس مرسلًا ، وأخرجه هو وابن سعد عن عتبة أيضاً . وأخرج الطبراني في الأوسط عن عائشة رضي الله عنها : « لا تمسكوا على شيئاً فإني لأحل لأهل إلا ما أحل الله في كتابه ، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه » كما في كنز العمال ج ١ صفحة ٥٠ . قلت : فعمل من طرق الحديث المختلفة أن له أصلاً . قلت : وأمسك على نفسه : حبسه ، وعن الأمر : كف عنه وامتنع ، كما في كتب اللغة

(١) قلت : فهذا من قوله « فاجعل القرآن » قول الامام أبي يوسف

وقال عينة: أما ما كان لى ولبنى فزارة فلا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من تمسك بحصته من هذا السبي فله بكل رأس ست فرائض^(١) من أول فيء نصيبه ، فردوا إلى الناس أبنائهم ونساءهم ، فرد الناس ما كان في أيديهم^(٢) »

(١) وفي مجمع البحار: « وحيث أن له علينا ست فرائض ، هو جمع فريضة وهو: البعير المأخوذ في الزكاة ، لأنه فرض على رب المال ، ثم اتسع فيه حتى سمي البعير فريضة في غير الزكاة

(٢) قلت: أخرجه محمد بن إسحاق في سيرته والبيهقي في سننه الكبيرى من طريق يونس عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن وفد هوازن أتوا رسول الله فقال: يا رسول الله إنا أصل وعشيرة ، وقد أصبنا من البلاء ما لم يخف عليك فامن علينا من الله عليك . قال: وقام رجل من هوازن ثم أحد بنى بكر يقال له زهير ، يكنى أبا صرد ، فقال: يا رسول الله إنا في الحظائر عماتك وخالاتك ، وحواضنك اللاتي يكفلنك ، ولو أنا ملحنا للحارث بن أبي الشمر ، أو للثعمان بن المنذر ثم نزل منا يمثل الذى نزلت به رجونا عطفه وعائده ، وأنت خير المكفولين . وفي رواية: ولو أنا ملحنا الحارث أو الثعمان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم وإذا ما أنا صليت الظهر بالناس فتوموا فتولوا: إنا نستشفع برسول الله إلى المسلمين ، وبالمسلمين إلى رسول الله في أبنائنا ونسائنا ، فسأعطيكم عند ذلك ، وأسأل لكم . فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس الظهر قاموا فتكلموا بالذى أمرهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم . فقال المهاجرون: وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالت الأنصار: وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال الأقرع بن حابس: أما أنا وبنو تميم فلا . وقال عينة بن حصن: أما أنا وبنو فزارة فلا . وقال عباس بن مرداس: أما أنا وبنو سليم فلا . فتالت بنو سليم: بل ، ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم . قال: يقول عباس بن

(٣)

ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس . ولو أن إماما أمر جندا أن يدفعوا مافي أيديهم من السبي إلى أصحاب السبي بست فرائض كل رأس ، لم يحجز ذلك له ، ولم ينفذ ، ولم يستقم . ولا تشبه الأئمة في هذا والناس النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا ، قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ^(١) وهذا حيوان بعينه بحيوان بغير عينه

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا دخل الجيش أرض الحرب فغنموا غنيمة ، ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الاسلام مددوا لهم ولم يلقوا عدوا حتى خرجوا بها إلى دار الاسلام ، فهم شركاء فيها وقال الأوزاعي رحمه الله : قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض

مرداس لبنى سليم : رهنتموني فقال رسول الله : أما من تمسك منكم بحمته من هذا السبي فله بكل إنسان ست فرائض من أول سبي أصيبه ، فردوا إلى الناس أبناءهم ونساءهم . وهذا لفظ ابن إسحاق في سيرته ، ولم يذكر البيهقي « ولو أنا ملأنا للحارث ، الخ ، ولم يذكر أيضا قول الأنصار مع اختلاف يسير في الالفاظ

(١) قلت : أخرجه الترمذى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه عن سمرة مرفوعا قال الترمذى : حديث سمرة حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، وبه يقول أحمد . وأخرجه ابن حبان والدارقطنى ، والبخارى عن ابن عباس ، وأعل بالارسال ، والطبرانى عن جابر بن سمرة مثله وأخرجه عن ابن عمر نحوه ، والترمذى عن جابر أى ابن عبد الله مرفوعا : « الحيوان اثنين بواحد لا يصلح نسيئا ، ولا بأس به يدا بيد » . وقال : هذا

حديث حسن

الروم ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنيمة ، لا ينكر ذلك منهم والى جماعة ولا عالم (١)

وقال أبو يوسف رحمه الله : حدثنا الكلبي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأشعري رضي الله عنه يوم حنين إلى أوطاس فقاتل من بهامن هرب من حنين ، وأصاب المسلمون يومئذ سبايا وغنائم (٢) فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قسم من غنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ، ولا نعلم إلا أنه جعل ذلك غنيمة واحدة ، وفيثاً واحداً

وحدثنا مجاهد عن عامر الشعبي وزياد بن علاقة الثعلبي (٣) أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما : قد أمددك بقوم ، فن أذاك منهم قبل أن تتفقاً القتلى فأشركه في الغنيمة (٤)

(١) وعند ابن جرير : وال ، ولا عالم ، ولا جماعة

(٢) حديث سريه أبي عامر يوم حنين إلى أوطاس معروف مخرج في الصحيحين عن أبي كريب عن أبي أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، والكلبي يروى مثل هذه الاخبار عن أبي صالح عن أبي هريرة وابن عباس

(٣) هو زياد بن علاقة الثعلبي بمثلثة ، أبو مالك الكوفي ، روى عن عمه قطبة وجريز البجلي وأسامة بن شريك ، وعنه الأعمش ومسلم وشعبة وخطاب . وثنه ابن معين والنسائي . وقال أبو حاتم : صدوق . توفي سنة خمس وعشرين ومائة عن نحو مائة سنة . قلت : أخرج له الستة

(٤) قلت : ومرة الرواية قبل ذلك في أوائل هذا الكتاب وليس فيها ذكر زياد في السند ، والصحيح زيادته كما ذكره البيهقي عن الننافي حكاية عن أبي يوسف وكما أخرجه الامام محمد في السير الصغير والكبير ، فلعله سقط من السند في تلك الرواية . ومرة تحقيق الحديث هناك فأرجع إليه

حدثني محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط^(١) أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة رضي الله عنه ابن أبي جهل في خمسمائة من المسلمين مدداً لزياد بن لييد وللهاجر بن أبي أمية رضي الله عنهما ، فوافقوا الجند قد افتتح النجير^(٢) من اليمن فأشركهم زياد بن لييد وهو ممن شهد بدرأ في الغنيمة^(٣)

وقال أبو يوسف رحمه الله : فما كنت أحسب أحداً يعرف السنة

(١) هو يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي أبو عبد الله المدني الأعرج . روى عن ابن عمر وأبي هريرة وابن المسيب وخارجة بن زيد وعروة وغيرهم ، وعنه ابنه عبد الله والقاسم ومالك وابن إسحاق وي زيد بن خصيفة وحديد بن زياد وابن أبي الذئب والليث . وثقه النسائي . مات سنة اثنتين وعشرين ومائة . قلت : روى له الستة — من التهذيب وغيره

(٢) النجير بالنون والجيم تصغير النجر : حصن باليمن قرب حضرموت منيع لجأ إليه أهل الردة مع الأشعث بن قيس في أيام أبي بكر رضي الله عنه ، لحاصره زياد بن لييد البياض حتى افتتحه عنوة وقتل من فيه وأسر الأشعث بن قيس ، وذلك في سنة ١٢ للهجرة . وكتب أبو بكر رضي الله عنه إلى المهاجر بن أبي أمية وكان على صنعاء ، بعد قتل العنسي أن يمد زياداً بنفسه ويعينه على مخالفة الاسلام بحضرموت ، وكتب إلى زياد أن يقاتل مخالفي الاسلام بمن عنده من المسلمين ، لجمع زياد جموعه وأوقع بمخالفيه ، فنصره الله عليهم حتى تحصنوا بالنجير — من معجم البلدان . وحديث النجير مبسوط في فتوح البلدان أيضاً وتاريخ ابن جرير (٣) وفي فتوح البلدان : تقدم عليهما وقد فتح النجير ، فسأل أبو بكر المسلمين أن يشركوه في الغنيمة ففعلوا . وقال الطبري في تاريخه في وقائع سنة ١١ وقال هشام بن محمد : قدم عكرمة بن أبي جهل بعد ما فرغ المهاجر من أمر القوم مدداً له فقاتل زياد والمهاجر من معهما : إن إخوانكم قدموا مدداً لكم وقد سبقتموهم بالفتح فأشركوهم في الغنيمة ، ففعلوا وأشركوا من لحق بهم وتواصوا بذلك . الخ

والسيرة يجهل هذا ألا ترى أنه لو غزا أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ، ثم فرق السرايا وترك الجند رداً لهم ، لولاهؤلاء ما اقترب السرايا أن يبلغوا حيث بلغوا ، وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فيهم ، وما سمعنا بأحد منهم تسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت شيئاً ما أصابت

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في المرأة تداوى الجرحى ، وتنفع الناس : لا يسهم لها ، ويرضخ لها .

وقال الأوزاعي رحمه الله : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء بخير ، وأخذ المسلمون بذلك بعده (١)

(١) قلت : أخرج البيهقي من طريق يونس بن بكير عن محمد بن عبد الله الدمشقي عن مكحول وخالد بن معدان قالا : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس لفروسه سهمين ولصاحبه سهماً ، فصار له ثلاثة أسهم وللراجل سهماً ، وأسهم للنساء والصبيان . ثم قال : وهذا منقطع . وأخرج أبو داود والنسائي عن جدة حشرج بن زياد أم أييه أنها خرجت في غزوة خيبر سادسة ست نسوة ، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فبحث إلينا ، قالت : جئنا فرأينا في وجهه الغضب ، فتال : مع من خرجت ؟ وبأذن من خرجت ؟ فقلن : يا رسول الله خرجنا نغزل الشعر ، ونعين في سبيل الله ، ومعنا دواء للجرحى ، ونناول السهام ، ونسقى السوق . فقال : قن ، حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال . قال الخطابي : إسناداه ضعيف لا تقوم به حجة . وقال غيره : إنه لجهالة رافع وحشرج من رواه . قال ابن الهمام وقال الطحاوي : يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام استطاب أنفس أهل الغنيمة . وقال غيره : يشبه أنه إنما أعطاهن من الخس الذي هو حقه . هذا ويمكن أن يكون كون التشبيه في أصل العطاء ، وأرادت بالسهم ما خصص به ، والمعنى : خصنا بشيء كما فعل بالرجال

قال أبو يوسف رحمه الله : ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا !
ما نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم للنساء في شيء من غزوة ، وما
جاء في هذا من الأحاديث كثير ، لولا طول ذلك لكتبت لك من
ذلك شيئاً كثيراً

حدثنا محمد بن إسحاق وإسماعيل بن أمية^(١) عن ابن هرمز^(٢) قال : كتب
نجدة^(٣) إلى ابن عباس رضى الله عنهما : كان النساء يحضرن الحرب مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكتب إليه ابن عباس رضى الله عنه : كان
النساء يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يرضخ لهن من
الغنيمة ، ولم يكن يضرب لهن بسهم^(٤)

والحديث في هذا كثير ، والسنة في هذا معروفة

(١) هو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي المكي أحد العلماء
والأشراف . روى عن أبيه وأيوب بن خالد وسعيد المقبرى وابن المسيب ، وعنه
معمر والسفيانان وروح . وثقه أبو حاتم . مات سنة أربع وأربعين ومائة . قلت :
هو من رواة الستة

(٢) هو يزيد بن هرمز المدني . روى عن أبي هريرة وابن عباس ، وعنه سعيد
المقبرى والزهرى ، وثقه ابن معين . مات في خلافة عمر بن عبد العزيز . قلت :
روى له مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه

(٣) هو نجدة بن عامر الحارورى من الخوارج ، وهم كانوا قوماً يسألون سؤال
التعمق فكان كثيراً ما يكتب نجدة إلى ابن عباس حتى ربما كان يضجر ابن عباس
ويقول : لا يزال يأتينا بأحقوة من خاطه ، ومع هذا يجيبه فيما كتب إليه — قاله
الامام السرخسى في شرح السير الصغير

(٤) قلت : الحديث أخرجه مسلم وأبو داود من طريق الأعمش عن المختار بن
صفي ، ومن طريق ابن إسحاق عن أبي جعفر ، والزهرى عن يزيد بن هرمز ، قال :

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ، فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو : لا يسهم لهم ، ولكن يرضخ لهم
وقال الأوزاعي : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن غزا معه من يهود ، وأسهم ولاية المسلمين بعده لمن استعانوا به على عدوهم من أهل الكتاب والمجوس^(١)
وقال أبو يوسف رحمة الله تعالى عليه : ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه يجهل هذا ولا يشك !!

كتب نجدة ، الحديث ، وفي الأول ذكر المملوك أيضاً ، والثاني نحو حديث أبي يوسف ، وأخرجه في الخراج أيضاً عن ابن إسحاق عن الزهري عن يزيد بن هرمز موصولاً ، فعلم منه أن الزهري سقط من السند ، وأورسله أبو يوسف هنا اختصاراً منه ، وأخرجه في السير الصغير أيضاً . والحديث معروف في كتب الحديث
(١) قلت : ذكر ابن المهام في شرح الهداية ، وأسند الواقدي إلى محبسة قال : وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة ، غزا بهم أهل خيبر وأسهم لهم كسهمان المسلمين ، ويقال : أحذاهم ، ولم يسهم لهم ، وأسند الترمذي إلى الزهري قال : أسهم عليه الصلاة والسلام لقوم من اليهود قاتلوا معه . وهو منقطع وفي سنده ضعف ، مع أن يحيى القطان كان لا يرى مراسيل الزهري وقادة شيئاً ويقول : هي بمنزلة الريح ! ولا شك أن هذه لا تقاوم أحداث المنع في القوة ، فكيف تعارضها ؟ قلت : وأخرج البيهقي أيضاً حديث الزهري عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص عن ابن جريج عن الزهري ، قال : قال الشافعي : والحديث المنقطع عندنا لا يكون حجة . قلت : يريد المرسل ، وهو يحتج بمراسيل ابن المسيب كما هو معروف عندهم ، أو جاء موصولاً من طريق آخر . قال البيهقي : وروى الواقدي عن ابن أبي سبرة عن فطير الحارثي ، قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من اليهود من يهود المدينة إلى خيبر فأسهم لهم كسهمان المسلمين . وهذا منقطع ، وإسناده ضعيف

حدثنا الحسن بن عماره عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضى الله
عنهما أنه قال : استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود قينقاع ، فرضخ
لهم ولم يسهم لهم^(١)
والحديث في هذا معروف مشهور ، والسنة فيه معروفة

باب سهمان الخيل

قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، في الرجل يكون معه فرسان : لا يسهم
له إلا لواحد^(٢)

(١) قلت : وأخرجه البيهقي عن الشافعي . قال أبو يوسف : أنبأ الحسن ،
الحديث ، ثم قال : تفرد بهذا الحسن بن عماره وهو متروك ، ولم يبلغنا في هذا
حديث صحيح . وقد روينا قبل هذا في كراهية الاستعانة بالمشركون . قلت : يريد
حديث أم المؤمنين عائشة : « ارجع فلن نستعين بمشرك » أخرجه مسلم والترمذي
وغيرهما ، فقال بعض الأئمة به ، وكره الاستعانة بمشرك ، ولم ير له في الغنيمة شيئاً .
وأما إمامنا الأعظم فرأى الاستعانة بمشرك والرضخ له من الغنيمة : لأنه صلى الله
عليه وسلم استعان في غزوة خيبر بيهود قينقاع ، واستعان في غزوة حنين بصقوان
ابن أمية وهو مشرك ؛ لأن الرد إن كان لأجل أنه يخير أن يستعين به وأن يرده ،
كما له رد المسلم لمخى يخافه ، فليس واحداً من الحديثين مخالفاً للآخر ، وإن كان لأجل
أنه مشرك فقد نسخناه بعده ؛ لأن قوله « فلن نستعين بمشرك » لمن كان خرج لنصرته
لما خرج إلى بدر ، وغزوة حنين بعده بزمان . وأما حديث ابن عماره فاستدل
به الامام ، وما استدل به إمام من الأئمة فهو صحيح عنده . وقد ذكرت قوله
في ابن عماره قبل ذلك ، والراوى أدري بمن يروى عنه من غيره . وأخرج
أبويوسف في الخراج عن الشيباني أن سعد بن مالك غزا بقوم من اليهود
فرضخ لهم ، والله أعلم

(٢) وبذلك قال أبو يوسف في ظاهر الرواية وزفر والحسن بن زياد ومحمد

وقال الأوزاعي رحمه الله : يسهم للفرسين ولا يسهم لأكثر من ذلك ، وعلى ذلك أهل العلم ، وبه عملت الأئمة ^(١)

قال أبو يوسف : لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين إلا حديث واحد ^(٢) ، وكان الواحد عندنا شاذاً لا نأخذ به . وأما قوله : بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم . فهذا مثل قول أهل الحجاز : وبذلك مضت السنة . وليس يقبل هذا ، ولا يحمل هذا [عن] الجاهل ! فمن الإمام الذي عمل بهذا ، والعالم الذي أخذ به حتى

ومالك والشافعي : قال السرخسي في المبسوط : وهو قول أهل العراق وأهل الحجاز قلت : لأن النبي صلى الله عليه وسلم حضر خيبر بثلاثة أفراس لنفسه : السكب ، والضرب ، والمرتجز ، ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد ، كما ذكره البيهقي في سنته . وقال الجصاص : والذي يدل على صحة القول الأول أنه معلوم أن الجيش قد كانوا يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما ظهر الإسلام بفتح خيبر ومكة وحنين وغيرها من المغازي ، ولم يكن يخلو الجماعة منهم من أن يكون معه فرسان أو أكثر ، ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب لأكثر من فرس واحد ، وأيضاً فإن الفرس آلة ، وكان القياس ألا يضرب له بسهم كسائر الآلات ، فلما ثبت بالسنة والاتفاق سهم الفرس الواحد أثبتناه ، ولم تثبت الزيادة إلا بتوقيف ؛ إذ كان القياس يمنع

(١) وعند ابن جرير في اختلاف الفقهاء في قول الأوزاعي : يسهم لمن غزا بفرسين سهمان ، لا يسهم له أكثر من ذلك ، أثر يعرفه أهل العلم ، وعملت به أئمة المسلمين ، ثم ذكر بسنده ، قال الأوزاعي : ولا يسهم لأكثر من فرسين ، ويأخذ صاحبهما خمسة أسهم ، وإن لم يقاتل عليهما ، إذا غزا بهما معه ، فعلم منه أن بعض كلامه سقط هنا من الأصل ، والله أعلم

(٢) وهو ما أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبيه عن جده ، قال : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرسي أربعة أسهم

تنظر : أهو أهل لأن يحمل عنه ، مأمون هو على العلم أولاً ؟ وكيف يقسم للفرسين ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا ؟ وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله لم يقاتل عليه وإنما قاتل على غيره ؟ تفهم في الذى ذكرنا ، وفيما قال الأوزاعى وتدبره^(١)

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا يسهم لصبي في الغنيمة^(٢).

وقال الأوزاعى : يسهم لهم ، وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخير لصبي في الغنيمة^(٣) وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب

ولى سهما ، فأخذت خمسة أسهم . وروى عبد الرزاق من طريق مكحول أن الزبير قد حضر خير بفرسين ، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم . وروى الواقدى من وجه آخر نحوه ، وأخرج البيهقي أيضاً عن مكحول حديثه من طريق الشافعى ، ثم ذكر عن الشافعى أنه أعله بمعارضة مارواه هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله ابن الزبير عن الزبير : أعطاني النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر أربعة أسهم : سهمين لفرسى ، وسهما لى . وسهما لأمى ، وأخرجه الدارقطنى أيضاً . قلت : وأخرجه أبو يوسف أيضاً في الخراج . وأخرج عن يحيى بن سعيد عن الحسن في الرجل يكون في الغزو ومعه أفراس ، قال : لا يقسم له من الغنيمة لأكثر من فرسين . قلت : وقال بقول الأوزاعى الليث بن سعد وسفيان وأبو يوسف في رواية أهل الاملاء عنه وأحمد . قال السرخسى : وهو قول أهل الشام

(١) يعلم منه أن أبا يوسف مع الامام كما هو مروى في ظاهر الرواية . وروى عنه أصحاب الاملاء أنه قال : يسهم لفرسين ولا يسهم لأكثر من فرسين . ذكره ابن الهمام في شرح الهداية ، فلعله رجع إلى قول الأوزاعى

(٢) لحديث ابن عباس فيما كتب إلى نجدة حين سأله عن أشياء ، ولحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد ، وكان يرضخ لهم . ذكره السرخسى في شرح المختصر الكافى

(٣) أخرجه البيهقي من طريق مكحول ، وخالد بن معدان . قالوا : أسهم رسول

وقال أبو يوسف : ماسمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصبي ، وإن هذا لغير معروف عن أهل العلم ، ولو كان هذا في شيء من المغازي ماخفي علينا حدثنا محمد بن إسحاق وإسماعيل بن أمية عن رجل ^(١) أن ابن عباس رضى الله عنهما كتب إلى نجدة في جواب كتابه : كتبت تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له بسهم ؟ فانه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم ^(٢)

قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، في رجل من المشركين يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب : إنه لا يضرب له بسهم إلا أن يلقى المسلمون قتالا فيقاتل معهم

وقال الأوزاعي رحمه الله : من أسلم في دار الشرك ثم رجع إلى الله ، وإلى أهل الاسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم ، فحق ^(٣) على المسلمين إسهامه وقال أبو يوسف : فكر في قول الأوزاعي ، ألا ترى أنه أقي في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً للجيش الذي فيها ، أنهم لا يشركون

الله صلى الله عليه وسلم للفارس لفرسه سهمين ، ولصاحبه سهماً ، فصار له ثلاثة أسهم ، وللراجل سهماً ، وأسهم للنساء والصبيان . قال : فهذا منقطع

(١) هو يزيد بن هرمز وقد مر في سند حديث قبل ذلك ومرت ترجمته هناك (٢) قلت : وهذه قطعة من الحديث الطويل ، أخرجه بطوله مسلم ، والبيهقي وأخرجه مختصراً ، كما هو هنا أبو داود ، وأخرجه أبو يوسف في الخراج : سؤاله عن النساء فقط ، وأخرجه محمد في السير من طريق عطاء عن ابن عباس بطوله

(٣) وعند ابن جرير في هذه الرواية في اختلافه : « ثم خرج فاراً بدينه إلى الله والاسلام ، فأدرك المسلمين في أرض الحرب قبل أن يقتسموا غنائمهم ، فذلك المهاجر حتى » الخ مكان : « ثم رجع » الخ

في المغنم ، وقال في هذا أشركه ، وإنما أسلم بعد ما غنموا ، والجيش المسلمون المدد الذين شددوا ظهورهم ، وقبوا من ضعفهم ، وكانوا رداً لهم وعونا لا يشركونهم ، ويشرك الذي قاتلهم ، ودفعهم عن الغنمة بجهد وقوته حتى أعان الله عليه ، فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه ، سبحانه الله ، ما أشد هذا الحكم والقول !! وما نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحداً من السلف أنه أسهم لمثل هذا . وبلغنا أن رهطاً أسلموا من بني قريظة فحقنوا دماءهم ، وأموالهم ^(١) ولم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنمة

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم ، فيلحقان جميعاً بالمسلمين بعد ما يصيبون الغنمة : إنه لا يسهم لها إذ لم يلق المسلمون قتالا بعد لحاقهما ^(٢)

وقال الأوزاعي رحمه الله : يسهم لها

(١) وهم ثعلبة وأسيد ابنا سعية وأسد بن عبيد وكانوا شبانا أحداثا ، فلما كانت الليلة التي افتتحت فيها قريظة قالوا : يا معشر يهود للذي كان ذكر لكم ابن الهيثان ! قالوا : ما هو قالوا : بلى والله لو يا معشر اليهود إنه والله هو لصفته ثم نزلوا فأسلموا وخلوا أموالهم وأولادهم وأهاليهم ، وكانت أموالهم في الحصن مع المشركين ، فلما فتح رد ذلك عليهم . أخرج قصتهم البيهقي من طريق ابن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن شيوخ من قريظة بطولها ، وذكرها ابن إسحاق أيضا في سيرته . وأسلم رفاعة بن سموءل أيضا ، أجارته أم المنذر سلى بنت قيس فاستوهبته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فوهبه لها ، ذكره ابن إسحاق في سيرته

(٢) وفي السير من مبسوط السرخسي : وإن قاتلوا استحقوا السهم ، وإلا فلا شيء لهم ،

وقال أبو يوسف : وكيف يسهم لهذين ولا يسهم للجند الذين هم ردأ لهم ومعوثة ١٤ ما أشد اختلاف هذا القول ١١ وعلم الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من السلف أنه أسهم هؤلاء ، وليسوا عندنا بمن يسهم لهم

قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، فى الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه :

لا ينبغى للإمام أن ينقله إياه ؛ لأنه صار من الغنيمة (١)

(١) كان مالك لا يرى النفل ، ويكره أن يقول الامام من قال فى موضع كذا وقتل عدوا فله كذا ، أو بيعت سرية فيقول : ما غنمتم فلکم نصفه ، ويكره أن يقاتل الرجل ويسقط دم نفسه فى مثل هذا . وأثبت الشافى النفل وقال به ، وأحمد . ثم إن السلب عندنا لجميع الجند من جملة الغنيمة إذا لم ينقل به القاتل ، وعند الشافى هو للقاتل إذا كان من أهل أن يسهم له وقد قتل مقبلا . قال : والظاهر أنه نصب شرع لأنه بعث له . وفيه أمور : الأول أن حديث « من قتل قتيلا وله عليه بيعة فله سلبه » ليس فيه هذان القيدان ، وأيضا فإن حديث سلبه بن الأكوع الذى استدلل به البيهقى أنه أناخ بحمل رجل فقتله ، حجة عليه ، لأنه قتله مدبراً غير مقبل ، والحرب غير قائمة ، وأنه أعطى أبا قتادة بشاهد واحد بل يمين . وعند الشافى لابد من شاهدين أو شاهد ويمين . ذكره ابن المنذر فى الاشراف . والثانى حديث ابن مسعود فى قتل أبى جهل الذى رواه أحمد ، وفيه « فضربته حتى قتلتها ، ثم أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته فنفلنى سلبه » فهذا يدل على أن ما رواه الشافى مستدلاً به محمول على التنفيل . ولو كان السلب للقاتل لما صح التنفيل به جمعا بين الروايات ، والثالث أن حديث خالد الذى أخرجه مسلم وأحمد والطبرانى والحاكم وفيه أنه منع رجلا سلب قتيله وكان عليهم أميراً فأخذ النبى صلى الله عليه وسلم بذلك فقال : أعطه له ثم قال : لا تعطه فلو كان نصب شرع ، كما قال الشافى . لما وقع ذلك . ولا يقال : لعل هذا متقدم ؛ لأن عوف بن مالك ذكر أنه قال

قال الأوزاعي رحمه الله : مضت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من (١) قتل علجاً (٢) فله سلبه ؛ وعملت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم
وقال أبو يوسف : حدثنا أبو حنيفة عن حماد (٣) عن إبراهيم (٤) أنه

لخالد ، وهو الراوى لهذا : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى لكن استكثرته ، ولو كان نصب شرع لا ستحقه وإن
كثر ولم ينه عنه . وإنما منه خالد لأنه لم ينفلهم به في تلك الغزوة — من عقود
الجواهر ، بالاختصار في بعض المواضع وزيادة في أخرى

(١) وعند ابن جرير « سنة رسول الله فيمن ، الخ

(٢) العلج : الضخم من كفار العجم — مغرب

(٣) هو حماد بن أبي سلمان مسلم الأشعري أبو إسماعيل الكوفي الفقيه . روى
عن أنس وأبي وائل والنخعي وخلق . وعنه ابنه إسماعيل ومغيرة وأبو حنيفة
ومسعر وشعبة ، وتفتمهوا به . وثمة النسائي وغيره . كان يفطر في رمضان كل ليلة
خمسين إنساناً . مات سنة عشرين ومائة . علّق له البخاري قوله ، وأخرج له الخمسة
والبخاري في الأدب المفرد

(٤) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه
يرسل كثيراً . روى عن علانة وهمام بن الحارث والأسود بن يزيد وأبي عبيدة بن
عبادة ومسروق ، وعن عائشة في أبي داود والنسائي وابن ماجه . وقيل لأنه لم يسمع
منها . قلت : وقد ثبت أنه رآها ، دخل عليها مع خالته وهو صغير . وروى عنه
الحكم ومنصور والاعمش وابن عرون وخلق . وكان لا يتكلم إلا إذا سئل . قال
المغيرة : كنا نهاب إبراهيم كما يهاب الأمير . وقال الاعمش : كان يتوق الشهرة
ولا يجلس إلى الاسطوانة . قال يحيى بن معين : مراسيل إبراهيم أحب إلى من
مراسيل الشعبي . قال الشعبي : ما ترك إبراهيم بعده أعلم منه . قال أبو بكر بن شعيب
ابن الحباب ولا الحسن ولا ابن سيرين ؟ قال : ولا الحسن ولا ابن سيرين ، ولا من
أهل البصرة ، ولا من أهل الكوفة ، ولا من أهل الحجاز ولا من أهل الشام .

قال : إذا نفل الإمام أصحابه فقال : من قتل قتيلًا فله سلبه ، فهو مستقيم جائز ، وهذا النفل ^(١)

وأما إن لم ينفل الإمام شيئاً من هذا فلا ينفل أحد دون أحد ، والغنيمة كلها بين الجند على ما وقعت عليه المقاسم . وهذا أوضح وأبين من أن يشك فيه أحد من أهل العلم !

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ، فى الرجل يأخذ العلف فيفضل معه شيء بعد ما يخرج إلى بلاد الإسلام : فإن كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها ؛ وإن كانت قد قسمت باعه فصدق بثمنه

وقال الأوزاعي : كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والعلعام إلى دار الإسلام ، ويقدمون به على أهلهم ؛ وبالتقديد ^(٢) ويهدى بعض إلى بعض ، لا ينكره إمام ، ولا يعيبه عالم ، وإن كان أحد منهم باع شيئاً منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه فى الغنيمة ، وإن باعه بعد القسمة يتصدق به عن ذلك الجيش ^(٣)

وقال أبو يوسف : أبا عمرو : ما أشد اختلاف قولك ! ! تشدد فيما احتاج المسلمون إليه فى دار الحرب : من السلاح ، والدواب ، والثياب ،

مات سنة خمس وقيل ست وتسعين . وولد سنة خمسين ، وقيل سبع وأربعين . قلت : روى له الستة — من تهذيب التهذيب

(١) وأخرجه الامام محمد عنه فى الآثار ، ولفظه أنه قال : « من قتل قتيلًا فله سلبه ، ومن جاء بسلب فهو له ، ومن جاء برأس فله كذا وكذا فهو النفل » ثم قال محمد : وبه نأخذ . وهو قول أبى حنيفة

(٢) التقديد : اللحم المقدد : أى اليابس

(٣) وعند ابن جرير « تصدق به عن العسكر »

إذا كان من الغنيمة ، وتهى عن السلاح إلا في معمرة القتال ، وترخص
في أن يخرج بالطعام والعلف من الغنيمة إلى دار الإسلام ثم يهديه إلى صاحبه ،
هذا مختلف ١١ فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه ، واتسع هذا لهم
وهم في بيوتهم ، والقليل من هذا والكثير مكروه ينهى عنه أشد النهى ١٢
بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل لي من فيكم ولا
هذه ، وأخذ وبرة من سنام البعير ، إلا الخنس ، والخنس مردود فيكم . فأدوا
الخييط والخييط ^(١) فان الغلول ^(٢) عار وشنار ^(٣) على أهله يوم القيامة . فقام
إليه رجل بكبة ^(٤) من شعر فقال : هب هذا لي ، أخیط برذعة ^(٥) بغير
لي أدبر ^(٦) فقال : اما نصيبي منه فهو لك . فقال : إذا بلغت هذا ^(٧) فلا
حاجة لي فيها ^(٨)

-
- (١) وفي المغرب : ومنه الحديث « أدوا الخياط والخييط ، وفي التنزيل بمعنى
الخييط : الابرة
(٢) الغلول من المغنم : الخيانة فيها
(٣) الشنار : العار أقبح العيب
(٤) الكبة : الغزل ، أو الخيوط اللقية ، جمعها كب
(٥) البرذعة : المجلس الذي يلتقي همت رجل البعير ، والجمع : البراذع
(٦) يقال : دبر البعير دبراً فهو أدبر . والدبرة بالتحريك كالجراحة تحدث
من الرجل وغيره

- (٧) أى إذا بلغت هذه الكبة إلى هذا الضيق فلا حاجة لي فيها
(٨) قلت : أخرجه أبو داود من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده في قصة حنين إلى أن قال : ثم دنا ، يعنى النبي صلى الله عليه وسلم ،
من بعير فأخذ وبرة من سنامه ، ثم قال : « أيها الناس : إنه ليس لي من هذا
شيء ولا هذا ، ورفع أصبعيه ، إلا الخنس ، والخنس مردود عليكم ، فأدوا

وقد بلغنا نحو من هذا من الآثار ، والسنة المحنوظة المعروفة . وكيف
يرخص أبو عمرو في الطعام ، والعلف ينتفع به ١٩
وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ، في الرجل يقع على الجارية من الغنمة ،
أنه يدرأ عنه الحد ، ويأخذ منه العقر . والجارية وولدها من الغنمة ، ولا
يثبت نسب الولد

وقال الأوزاعي رحمه الله : وكان من سلف من علمائنا يقولون : عليه
أدنى الحدين : مائة جلدة ، ومهر قيمة عدل ، ويلحقونها وولدها به : لمكانه
الذى له فيها من الشرك

قال أبو يوسف : إن كان له فيها نصيب ، على ما قال الأوزاعي ، فلا
حد عليه ، وفيها العقر . بلغنا عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما في جارية
بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال : لاحد عليه وعليه العقر (١)

الخييط والخيط ، فقام رجل في يده كبة من شعر فقال : أخذت هذه لأصلح بها
برذعة لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب
فهو لك . فقال : أما إذا بلغت ما أرى فلا أرب لى فيها ونبذها . وأخرجه ابن
ماجه مختصراً . وأخرجه البيهقى من طريق سفيان وابن عجلان عن عمرو بن شعيب
بسنده — الحديث بطوله ، إلى أن قال : ثم أخذ من وبر ستام البعير فرفعهما
وقال : « مالى مما آفاه الله عليكم ولا مثل هذه إلا الخنس ، والخنس مروود عليكم ،
فلما كان عند قسم الخنس أتاه رجل يستحله خياطاً أو خييطاً ، فقال : « ردوا
الخياط والخيط ! فان الغلول عار وشار يوم القيامة »

(١) قلت : أخرجه البيهقى من طريق سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد عن
أبي السرية أن ابن عمر رضى الله عنهما ، سئل عن جارية بين رجلين وقع عليهما
أحدهما ، قال : هو خائن ! ليس عليه حد تقوم عليه قيمة . قلت : العقر صداق
المرأة إذا وطئت بشبهة

حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ؛ فان الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة . فاذا وجدتم لمسلم مخرجا فادروا عنه الحد ^(١) . قال أبو حنيفة : وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢) . فان كان هذا الرجل زانيا فعليه الرجم ، إن كان محصنا والجلد إن كان غير محصن ، ولا يلحق الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الولد للفراش ؛ وللعاهر

(١) وأخرجه الإمام محمد أيضاً في كتاب الآثار عنه ، والإمام ابن زياد ، وابن خسرو من طريقه عنه . وأخرجه أبو يوسف في الخراج عن منصور عن إبراهيم عن عمر رضى الله عنه : لأن أعطل الحدود في الشبهات خير من أن أقيمها في الشبهات . وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم عن عمر نحوه

(٢) أخرجه أبو محمد الحارثي في مسنده من طريق محمد بن بشر عنه عن مسم عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود بالشبهات » . وأخرجه أيضاً ابن عدى في جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة عن ابن عباس . وأخرجه الترمذي عن عائشة رضى الله عنها ولفظه : « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فان كان لها مخرج يغفلوا سبيله ؛ فان الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة » . قال : وفيه يزيد ابن زياد وهو ضعيف ، قال : ووقفه أصح . وأخرجه أبو يوسف أيضاً في الخراج عن عائشة رضى الله عنها قولها . وأخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي ، وقال : الموقوف أقرب إلى الصواب . وأخرج الدارقطني عن علي رضى الله عنه مرفوعا : « إدروا الحدود » . وابن ماجه وأبو يعلى عن أبي هريرة رفعه : « إدروا الحدود ما وجدتم لها مدفعا »

الحجر^(١) والعاهر الزاني . ولا يثبت نسب الزاني أبداً ، ولا يكون عليه المهر وهو زان ! أرايت رجلاً زنى بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك ؛ وأمضى عليه الإمام الحد أيكون عليه مهر ، وهل يثبت نسب الولد منه ؟ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم غير واحد^(٢) وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أقاموا الحدود على الزناة^(٣) ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ، ولا أثبت منه نسب الولد : حدثنا أبو حنيفة عن حماد

(١) قلت : هو في الصحيحين من حديث أبي هريرة ولفظه : « الولد للفراش ، وللماهر الحجر » ومن حديث عائشة في قصة وليدة زمعة . وفي أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « لادعوة في الاسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش وللماهر الحجر ! » ومن حديث علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الولد للفراش . وفيه قصة . وللترمذي من حديث أبي أمامة كالاول وفيه قصة

(٢) منهم ما عر رضي الله عنه ، أخرج واقفته وإقراره على نفسه أئمة في كتبهم وهي معروفة في الصحاح والسنن

(٣) قلت : منها ما أخرج عبد الرزاق عن نافع قال : جاء رجل إلى أبي بكر فذكر له أن ضيفاً له اقتض أخته ، استكرها على نفسها ، فسأله فاعترف بذلك ، فضربه أبو بكر الحد ، ونفاه سنة إلى فذلك ، ولم يضربها ولم ينفها ؛ لأنه استكرها ثم زوجها لإياه أبو بكر وأدخله عليها . ومنها ما أخرجه مالك وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي عن صفية بنت أبي عبيد أن أبا بكر الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر فأحبلها ، ثم اعترف على نفسه أنه زنى ، ولم يكن أحسن ، فأمر به أبو بكر بجلده الجلد مائة ثم نفي إلى فذلك . ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن عمرو بن شعيب ، أن رجلاً استكره امرأة فافتضها ، فضربه عمر بن الخطاب الحد

عن إبراهيم أنه قال : لا يجتمع الحد والصداق . الصداق دره الحد ^(١) وبلغنا عن عمر وعلى رضى الله عنهما فى غير حديث : فى المرأة يؤتى بها وقد فجرت فنقول : جمعت فأعطانى ، وتقول الأخرى : عطشت فسقانى : كل واحدة منهما تقول هذا ^(٢) وإن كان هذا الذى وطئ الجارية له نصيب

وأغرمه ثلث دينها . وأخرجه ابن أبى شيبه أيضا وقال : « فأفضاها مكان » فأفضتها ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن حنش قال : أتى على برجل قد زنى بامرأة ، وقد تزوج بامرأة ولم يدخل بها ، فقال : أزنيت ؟ فقال : لم أحسن ، فأمر به بجلد مائة (١) قلت : أخرج الامام محمد فى كتاب الآثار عنه أنه قال : من كان من الناس حرا أو مملوكا غضب امرأة نفسها فعليه الحد ، ولا صداق عليه ، قال : وإذا وجب الصداق درأ عنه الحد ، وإذا ضرب الحد سقط عنه الصداق . قال محمد : وهذا كله قول أبى حنيفة وقولنا

(٢) كذا فى الأصل ولعل فدرأ عنها الحد سقط من الأصل . وروى الامام أبو حنيفة عن حماد عن الوليد بن عبد الله بن جميع الزهرى الكوفى عن أبى الطفيل وإثالة بن الأسقع أن امرأة خرجت مع إخوة لها فاستأثروا بالحملان ثم بالطعام فأجاعوها وبالشراب فأعطشوها . فلما بلغها الجهد رجعت فلما راعى غم فاستسقطته فأبى إلا أن تمككه من نفسها ففعلت ووقع عليها ، وقدمت المدينة حبل فأتى بها لإخوتها عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكرت ذلك نخل سبيلها ، أخرجه طاحه ابن محمد فى مسنده من طريق إبراهيم بن طهمان عنه . وأخرج عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن الأعمش عن ابن المسيب عن عمر نحوه من غير قصة لإخوتها ، وأخرج عبد الرزاق عن أبى الطفيل أن امرأة أصابها جوع فأنت راعيا فسأله الطعام فأبى عليها حتى تعطيه نفسها قالت : فحلى لى ثلاث حثيات من تمر ثم أصابنى ، وذكر أنها كانت أجهدت من الجوع فأخبرت عمر رضى الله عنه فكبر وقال : مهر مهر مهر ، كل حفنة مهر ودرأ عنها الحد . وأخرج هو فى الخراج قصة امرأة تبكى بنى ، وقع عليها رجل وهى نائمة ، فقال عمر : لو قتلت هذه خشيت على

فيها فذلك أخرى أن يدرك عنه الحد ، أرأيت هذا الذي وطئ الجارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عتقه فيهم ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل ؟ فان كان عتقه يجوز في جماعتهم فقد أخذه السنة ؛ حيث جعل غنيمة المسلمين مولى لرجل واحد

باب في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها

قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، في المرأة إذا سبيت ثم سبي زوجها بعدها يوم وهما في دار الحرب ، أنهما على النكاح ^(١)

وقال الأوزاعي رحمه الله : ما كانا في المقاسم فهما على النكاح ، وإن اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع ، وإن شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه ، أو زوجها لغيره بعد ما يستبرئها بحيضة ، على ذلك مضى المسلمون ، ونزل به القرآن

وقال أبو يوسف : إنما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، أنهم أصابوا سبايا وأزواجهم في دار الحرب ، وأحرزوه

الآخشين النار ، ثم كتب إلى أمراء الأمصار ألا تقتل نفس دونها . وأخرج محمد في الآثار عن الثوري عن مغيرة عن الهيثم بن بدر عن حرقوص عن علي رضى الله عنه أنه أئتم امرأة حرقوص فقالت : زوجى وقع على جاريتى . فقال : صدقت ، هي وما لها لى ، فقال : اذهب فلا تعد . قال محمد : درأ عنه الحد لأنه ادعى شبهة

(١) قال الامام السرخسى في السير من مبسوطه : وهذا فصل بيناه في كتاب النكاح أن الموجب للفرقة تباين الدارين لا السبي ، فاذا انعدم تباين الدارين كانا على نكاحهما ، سواء سبيا معا أو أحدهما بعد الآخر

دون أزواجهم^(١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ الجبالى من النىء حتى يضعن ، وغير الجبالى حتى يستبرئن بحیضة حیضة^(٢) وأما

(١) كذا فى الاصل « هم » بتذكير الضمير فى الالفاظ الثلاثة ، ولعل الصواب « هن » فصحف بقلم الناسخ ، والله أعلم

(٢) أخرج البيهقى من طريق شريك عن قيس بن وهب والمجالد عن أبى الوداك عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، قال : أصبنا سبايا يوم أوطاس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ حامل حتى تضع حملها ، ولا غير حامل حتى تحيض حیضة . » وأخرج هو والحاكم من طريق الأعمش عن مجاهد ، والحاكم أيضا من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرو بن شعيب عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن أكل لحوم الحر الأهلية ، وعن النساء الجبالى أن يوطأن حتى يضعن ما فى بطونهن وقال : أتسقى زرع غيرك ١٩ ، وأخرجه عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يوقع على الجبالى حتى يضعن حملهن ، الحديث . وأخرج فى باب المرأة التى تسبى عن يونس عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى مرزوق عن حنش الصنعانى قال : غزونا مع أبى رويغ الأنصارى المغرب فافتتح قرية فقام خطيبا فقال : إنى لا أقول فيكم إلا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فينا يوم خيبر ، قام فينا عليه السلام فقال : « لا ياحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقى ماءه زرع غيره ، يعنى إتيان الجبالى من النىء ، الحديث بطوله . قال البيهقى : كذا قال يونس . وروى غيره عن ابن إسحاق ، وكذا غير ابن إسحاق فقال رويغ بن ثابت : « وحنين » مكان « خيبر » وهو الصحيح . وأخرجه الدارمى وفيه ذكر خيبر وسمى قرية من المغرب فقال يقال لها جرية . وقد مر تخريج الحديث بطوله قبل ذلك . وأخرج الدارمى عن أبى الدرداء رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى امرأة محجة ، يعنى حبلى ، على باب فسطاط فقال : لصله قد ألم بها ؟ قالوا : نعم ، قال : لقد هممت أن ألغنه لعنة تدخل معه قبره ، كيف يورثه وهو لا ياحل له ، وكيف يستخدمه وهو لا ياحل له ١٩

المرأة إذا سبيت هي وزوجها وصارا مملوكين قبل أن تخرج الغنيمة إلى دار الإسلام فزما على النكاح ، وكيف يجمع المولى بينهما إن شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح ١٩ فهو إذا كان صحيحا فلا يستطيع أن يزوجهما أحداً غيره ، ولا يطأها هو ، وإن كان النكاح قد انتقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما إلا بنكاح مستقبل

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : وإن سبي أحدهما فأخرج إلى دار الإسلام ثم أخرج الآخر بعده فلا نكاح بينهما

وقال الأوزاعي رضى الله عنه : إن أدركها زوجها في العدة ، وقد استردها زوجها وهى في عدتها ، جمع بينهما ، فانه قد كان قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين نسوة ثم اتبعهن أزواجهن قبل أن تمضى العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم^(١)

قال أبو يوسف : قول الأوزاعي هذا ينقض قوله الأول : زعم في القول الأول إن شاء ردها إلى زوجها ، وإن شاء زوجها غيره ، وإن شاء وطئها وهى في دار الحرب بعد ، وزعم أنهم إذا خرجوا إلى دار الإسلام فهى مردودة على زوجها ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك ، فكيف استحل أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا وقع السباء وأخرج بهن إلى دار الإسلام فقد انقطعت العصمة ١٩ أمر رسول الله

(١) قلت : منهن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ردها على زوجها أبي العاص بن الربيع رضى الله عنه ، قيل بالنكاح الأول ، كما أخرجه أصحاب السنن سوى النسائي ، بعد خمس سنوات ، وقيل بالنكاح الجديد ، كما هو عند الترمذى وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، واختاره إمامنا الامام الأعظم رضى الله عنه

صلى الله عليه وسلم الناس في السبايا أن لا توطأ الجبالى حتى يضعن ،
والحيال ^(١) حتى يستبرئن بحبضة ^(٢) ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق
بن فيها إن جاؤا ولم يأمر بوطئن في عدة والعدة أكثر من ذلك ، ولكن
ليس عليهن عدة ولا حق لأزواجهن فيهن إلا أن المسلمين يستبرؤهن
كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف
وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ، في العبد المسلم يأتى إلى دار الحرب
فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنمة ، بعد القسمة أو قبلها ، أنه يأخذه
بغير قيمة ^(٣) وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة أخذه
بغير شيء ، وإن أصابه بعد القسمة أخذه بالقيمة

(١) والحيال : جمع الحائل ، وهى : كل أنثى لا تحمل (٢) وقد مر تخريج
الحديث قبل ذلك ، وروى الامام أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر رضى الله
عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ الجبالى حتى يضعن
مافى بطونهن ، وأخرجه الحارثى من طريق عثمان بن دينار عنه ، والله أعلم
(٣) قلت : وهذا القول قول الامام خاصة . وأما صاحبه فقالا : هو كالذى
أسروه من دار الاسلام ، ولم يذكر الامام أبو يوسف هنا قوله فلعله رجع عن
قوله بعد تصنيف هذا الكتاب . قال في الهداية : وإذا أبق عبد مسلم فدخل لإيهم
فأخذه لم يملكوه عند أبي حنيفة ، وقالوا : يملكونه ؛ لأن العصمة لحق المالك لقيام
يده وقد زالت ، ولهذا لو أخذه من دار الاسلام ملكوه ، ولأبى حنيفة أن
العبد ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا ؛ لأن سقوط اعتباره لتحقق يد
المولى عليه تمكينا له من الانتفاع وقد زالت يد المولى ، فظهرت يده على نفسه
وصار معصوما بنفسه ، فلم يبق محلا للملك ، بخلاف المتردد ، يعنى في دار الاسلام ،
لأن يد المولى باقية عليه لقيام يد أهل الدار فنع ظهور يده ، وإذا لم يثبت الملك لهم
عند أبي حنيفة يأخذه المالك القديم بغير شيء موهوبا كان أو مشترى أو مغنوما
قبل القسمة وبعد القسمة ، يؤدى عوضه من بيت المال ؛ لأنه لا يمكن إعادة

وقال الأوزاعي رضى الله عنه : إن كان أبق منهم وهو مسلم استتيب
فإن رجع إلى الإسلام رده إلى سيده ، وإن أبى قتل ، وإن أبق وهو كافر
خرج من سيده ما كان يملكه وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وإن شاء
صلبه ، ولو كان أخذ أسيراً لم يحل قتله ، ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء
وقال أبو يوسف رضى الله عنه : لم يرجع هذا العبد عن الإسلام فى شيء
من الوجوه ، ولم تكن المسألة على ذلك ، وإنما كان وجه المسألة أن يحوز^(١)
المشركون العبد لإلهم كما يحوزون العبد الذى اشتروه . وأما قوله فى الصلب
فلم تمض بهذا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من
أصحابه فيما نعلم ، ولم يبلغنا ذلك فى مثل هذا ، وإنما الصلب فى قطع الطريق
إذا قتل وأخذ المال

قال : حدثنا الحسن بن عماره عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن
عباس رضى الله عنهما ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عبد وبغير
أحرزهما العدو ثم ظفر بهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما :
إن أصبتهما قبل القسمة فهما لك بغير شيء ، وإن أصبتهما بعد القسمة
فهما لك بالقيمة^(٢)

القسمة لتفرق الغنائم ، وتعدر اجتماعهم . وليس له على المالك جعل الآبق ؛
لأنه عامل لنفسه إذ فى زعمه أنه ملكه . قال ابن الهمام : وعندهما يأخذه بالثمن
فى المشتري وبالقيمة فى الموهوب ، كما فى المأسور غير الآبق . وإنما قيدنا أول
المسألة بكون العبد مسلماً لأنه لو ارتد فأبق لإلهم فأخذه ملكوه اتفاقاً ،
ولو كان كافراً من الأصل فهو ذمى تبعاً لمولاه . وفى العبد الذى إذا أبق قولان
ذكره فى طريقة مجد الأئمة

(١) حاز الشيء : ضمه وجمعه وحصل عليه .

(٢) وأخرجه الدارقطني بسنده عن الحسن بن عماره عن عبد الملك بن ميسرة

قال : حدثنا عبيد الله بن عمر ^(١) عن نافع ^(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما

عن طاوس عن ابن عباس ولفظه قال : فيما أحرزه العدو فاستنقذه المسلمون منهم أو أخذه صاحبه قبل أن يقسم فهو أحق ، فإن وجدته وقد قسم فإن شاء أخذه بالثمن . وأخرجه البيهقي من طريق القاسم بن الحكم عن الحسن بسند الدارقطني ، ولفظه : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني وجدت بعيري في المغنم كان أخذه المشركون فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انطلق فإن وجدت بعيرك قبل أن يقسم فخذ ، وإن وجدته قد قسم فأنت أحق به بالثمن إن أردته » . قال البيهقي : الحسن بن عمار مترك لا يمتنع به . قال العلامة الحافظ علاء الدين الترككاني في الجوهر النقي : قلت : ذكر عبد الحق في الأحكام عن ابن عدى أنه قال : وقد روى ، يعني هذا الحديث ، عن مسعر عن عبد الملك ، قال : وقد روى عن مسلمة بن علي وإسماعيل بن عياش . وفي الاستذكار : ذكر الطحاوي أن علي بن المديني روى عن يحيى بن سعيد أنه سأل مسعراً عن هذا الحديث ، فقال : هو من حديث عبد الملك بن ميسرة . قال البيهقي : ورواه أيضاً مسلمة بن علي الخثعمي عن عبد الملك ، وهو أيضاً ضعيف . وروى بإسناد آخر مجهول عن عبد الملك ولا يصح شيء من ذلك . قلت : مسلمة من رواة ابن ماجه . قال المولى علي القاري : رواية أبي يوسف عن الحسن يدل على إصابته في هذا الحديث ؛ إذ لا يلزم من كون الشخص متروكاً أن يكون كل فرد من أفراد حديثه متروكاً . قلت : ليس هو بمتروك عنده

(١) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أبو عثمان المدني ، أحد الفقهاء السبعة والعلماء الأثبات . روى عن أبيه وخاله خبيب بن عبد الرحمن والقاسم وسالم ونافع وعطاء والزهرى وخلق ، وعنه شعبة والسفيان والليث ومعمر وخلق كثير . قال ابن معين : عبيد الله عن القاسم عن عائشة الذهب المشتبك بالدر . وقال أحمد : هو أثبت من مالك في نافع ، حدث عنه أيوب وعبد الرزاق ، وبين وفاتها ثمانون سنة . مات سنة أربع أو خمس وأربعين ومائة . قلت : هو من رواة الستة

(٢) هو نافع العدوي مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني أحد الأعلام . روى عن مولاه ابن عمر وأبي لبابة وأبي هريرة وعائشة وخلق ، وعنه ابنه أبو بكر وعمر ، وأيوب وأبو حنيفة وابن جريج ومالك وخلائق . قال البخاري : أصح

في عبد أحرزه العدو فظفر به المسلمون فرده^(١) على صاحبه^(٢)
قال : وحدثنا الحجاج بن أرتاة^(٣) عن عمرو بن شعيب^(٤) عن عبد الله

الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر . قال العجلي وابن خراش والنسائي : ثقة .
مات سنة عشرين ومائة . قلت : هو من رواية الستة وغيرهم
(١) كذا في الأصل ولعله كان في الأصل فرده النبي صلى الله عليه وسلم فسقط
من الأصل أو كان فردوه . فصحف أو والله أعلم الضمير زائد زاده الناسخ
سهواً والصواب فرد

(٢) هكذا أخرجه هنا ، وأخرجه في الخراج عن عبد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر أن عبداً له أبق وذهب له بفرس فدخل في أرض العدو ، فظهر عليه
خالد بن الوليد فرد عليه أحدهما ، وذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورد الآخر بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : الصحيح عبيد الله
مصغراً كما هو هنا في الأصل . وأخرجه البخاري عن محمد بن بشار عن يحيى عن
عبيد الله بسنده هذا أن عبداً لابن عمر أبق فلحق بالروم ، فظهر عليه خالد بن
الوليد فردوه على عبد الله . وأخرج بعده من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر أنه كان على فرس يوم لقي المسلمون ، وأمير المسلمين يومئذ خالد بن الوليد
بثته أبو بكر فأخذه العدو ، فلما هزم العدو رد خالد فرسه . وأخرج تعليقا عن
نمير عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر
عليه المسلمون فرد عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم . فظهر
عليه المسلمون فردوه عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وأخرج
الطحاوي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، أن غلاماً لابن عمر رضي الله عنهما
أبق إلى العدو وظهر المسلمون عليه فردوه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن قسم
(٣) هو حجاج بن أرتاة ، أبو أرتاة النخعي الكوفي ، قاضي بصرة أحد
الاعلام . روى عن يحيى بن أبي كثير ولم يسمع منه والشعبي وعطاء وعكرمة ،
وعنه منصور بن المعتمر من شيوخه وشعبة وعبد الرزاق وخلق . قال أبو حاتم :
إذا قال : حدثنا فهو صالح لا يرتاب في حفظه وصدقه . قال ابن معين : صدوق
يدلس . قلت : روى له مسلم مقروناً بغيره ، والبخاري في الأدب ، والأربعة .
مات سنة سبع وأربعين ومائة

(٤) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي

ابن عمرو رضى الله عنهما ؟ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون يد على من سواهم ، تنكافأ دماؤهم »^(١) ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويعقد عليهم

أبو إبراهيم المدنى نزىل الطائف . روى عن أبيه عن جده وعمته زينب وزينب بنت أبي سلمة والريع بنت معوذ وطاوس وسليمان بن يسار وطائفة ، وعنه عمرو بن دينار وقائدة والزهرى وأيوب ومكحول وحجاج والأوزاعى ومحمد ابن إسحاق . قلت : وأبو حنيفة الامام وخلق . قال الحافظ أبو بكر بن زياد . صح سماع عمرو من أبيه وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو . قال البخارى : رأيت أحمد وعلى ابن المدنى وإسحاق بن راهويه وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يتحدثون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه من الناس بعدهم . قال القطان : إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتاج به . وفى رواية عن ابن معين : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة . قلت : روى له الأربعة ، والبخارى فى جزئه . ومات سنة ثمان عشرة ومائة

(١) قال فى المغرب : الكف النظر ، ومنه كافأه : ساواه ، ونكافأوا : تساوا . وفى الحديث « المؤمنون تنكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم وهم يد على من سواهم ، يرد مشدحهم على مضغفهم ، ومتسريهم على قاعدتهم ، لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد فى عهده » : أى يتساوى فى القصاص والديات لافضل لشريف على وضع ، وإذا أعطى أدنى رجل منهم أمانا فليس للباقيين نقضه ، ويرد عليهم أقصاهم : أى إذا دخل العسكر دار الحرب فوجه الامام سرية فسا غنمت جعل لها ماسى ورد الباقي على العسكر ؛ لأنهم رده للسرائيا . « وهم يد » أى يتناصرون على الملل المحاربة لها . و « المشد » الذى دوابه شديدة أو قوية . و « المضغف » بخلافه . و « المتسرى » : الخارج فى السرية : أى لا يفضل فى المغنم هذا على هذا . وإذا بعث الامام سرية وهو خارج إلى بلاد العدو فغنموا أشياء كان ذلك بينهم وبين العسكر . الخ

أولاهم ، ويرد عليهم لقطاعهم (قال أبو يوسف : فهذا عندنا على العبد الأبق ، وشبهه . وقوله ^(١)) ويرد متسريهم على قاعدهم ^(٢) . فهذا عندنا في الجيش إذا غنمت السرية رد الجيش على الفقراء القعد فيهم بهذا الحديث . وقال أبو يوسف : الذي يأسره العدو وقد أحرزوه وملكوه ، فإذا أصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا أبق إليهم فهذا مما لا يجوز ، ألا ترى أن عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام ، لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مقرون بالإسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليهم . فأما الصلب فليس يدخل فيها هاهنا

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا كان السبي رجالا ونساء وأخرجوا إلى دار الإسلام ، فأنى أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيتقوا
قال الأوزاعي رضى الله عنه : كان المسلمون لا يرون ببيع السبايا بأسا

(١) ما بين القوسين تفسير من أبى يوسف فى وسط الحديث ؛ ولذا جعلناه بين القوسين لىتميز عن ألفاظ الحديث

(٢) قلت : الحديث أخرجه هو فى الخراج مختصراً عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة رفعه : « ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم » وهو فى الصحيحين ، وأخرجه أبو داود مفصلاً عن يحيى بن سعيد وابن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولفظه : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، يسعى بذمتهم أدناهم » ويجيز عليهم أقصاهم ، وهم يد على ما سواهم ، يرد مشدهم على مضغفهم ، ومتسريهم على قاعدهم ، لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه فى عهده » قال : ولم يذكر ابن إسحاق القود والتكافؤ . وأخرجه البيهقى أيضاً بسند أبى داود ولفظه قلت : فلعله سقط هنا من السند عن أبيه وهو موجود فى سندهما وفيه « أولاهم » مكان « أقصاهم » وورد عليهم أنظاهم ، زائد ، ونقص « يرد مشدهم على مضغفهم » وكذا آخر الحديث ساقط أيضاً

وكانوا يكرهون بيع الرجال إلا أن يفادى بهم أسارى المسلمين
وقال أبو يوسف: لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة؛
لأنهم قد خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب، ألا
ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا أحدهما صليت عليه
لأنه في أيدي المسلمين وفي دارهم. وأما الرجال والنساء فقد صاروا فينا
للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب، أرأيت تاجراً مسلماً أراد أن
يدخل دار الحرب برقيق للمسلمين كفاراً، أو رقيق من رقيق أهل الذمة
رجالاً ونساءً أكنت تدعه وذلك؟ ألا ترى أن هذا مما يتكثرون به
وتعمر بلادهم؟ ألا ترى أنني لا أترك تاجراً يدخل إليهم بشيء من السلاح
والحديد، وشيء من الكراع^(١) مما يتقون به في القتال؟ ألا ترى أن
هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم في ملكهم ولا ينبغي أن يفتنوا ولا يصنع
بهم ما يقرب إلى الفتنة. وأما مفاداة المسلم بهم فلا بأس بذلك^(٢)

(١) الكراع: مادون الكعب من الدواب، ثم سمي به الخيل خاصة، ومنه
وكذلك يصنع بما قام على المسلمين من دوابهم وكراعهم، أراد به الخيول،
والدواب ماسواها، وعن محمد رحمه الله، الكراع: الخيل والبغال والحمير. مغرب
(٢) كما فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد بن النعمان بن أكال أخا بني
صرو بن عوف بعمرو بن أبي سفيان وقد أسر يوم بدر، وخرج سعد معتمراً
فعدا عليه أبو سفيان بمكة فحبسه بابه عمرو. أخرجه قصته ابن إسحاق عن عبد الله
ابن أبي بكر في سيرته. وأخرج البيهقي عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه
قال: خرجنا مع أبي بكر رضي الله عنه وأمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقتال بني فزارة إلى أن قال: فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم في السوق.
فقال لي: يا سلمة هب لي المرأة لله أبوك! أعني التي كان أبو بكر نفلها إياها، فقلت

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا أصاب المسلمون أسرى فأخرجوهم إلى دار الإسلام رجالا ونساء وصبيانا وصاروا في الغنيمة ، فقال رجل من المسلمين أو أثنان : قد كنا أمانهم قبل أن يؤخذوا أنهم لا يصدقون على ذلك لأنهم أخبروا عن فعل أنفسهم

وقال الأوزاعي رحمه الله : هم مصدقون على ذلك ، وأمانهم جائز على جميع المسلمين ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يعقد على المسلمين أولاهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم » ، ولم يقل إن جاء على ذلك بيينة ولا فلا أمان لهم

قال أبو يوسف : لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجوه لا يبصرها إلا من أعانه الله تعالى عليها ، وهذا من ذلك ، إنما معنى الحديث عندنا يعقد على المسلمين أولاهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، القوم يغزون قوما فيلتقون ، فيؤمن رجل من المسلمين المشركين ، أو يصلحهم على أن يكونوا ذمة ، فهذا جائز على المسلمين . كما أمنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليهما وسلم زوجها أبا العاص . وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) . فأما غنيمة أحرزها المسلمون فقال رجل منهم : قد كنت

هى لك يارسول الله ، والله ما كشفت لها ثوبا ، فبعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى بها ناسا من المسلمين كانوا أسروا بمكة . وأخرج مسلم وأبو داود والترمذى والبيهقى عن عمران بن حصين رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين وأعطى رجلا من المشركين

(١) قال ابن إسحاق فى سيرته : وأقام أبو العاص بمكة ، وأقامت زينب عند رسول الله صلى الله عليهما وسلم بالمدينة حين فرق بينهما الاسلام ، حتى إذا كان قبيل الفتح خرج أبو العاص ، وكان رجلا مأمونا ، بمال له وأموال لرجال من

أمنتهم قبل الغنيمة فإنه لا يصدق ولا يقبل قوله ، أرأيت إن كان إذا غزا فاسقاً غير مأمون على قوله ، أرأيت إن كانت امرأة فقالت ذلك تصدق ؟
 أرأيت إن قال ذلك عبد أو صبي ؟ أرأيت إن قال ذلك رجل من أهل الذمة استعان به المسلمون في حربهم له فيهم أقرباء أصدق ؟ أو كان مسلماً له فيهم قربات أصدق ؟ فليس يصدق واحد من هؤلاء ١١ وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « يعقد لهم أدناهم » في مثل هذا مفسراً هكذا ؟ قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفاً لهذا عن الثقة : ادعى رجل وهو في أسارى بدر ^(١) أنه كان مسلماً فلم يقبل ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجرى عليه الفداء ، وأخذ ما كان معه في الغنيمة ، ولم يحسب له من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الله أعلم بذلك ، أما ماظهر من أمرك فكان علينا »

قريش أبضوها منه ، فلما فرغ من تجارته ، وأقبل قافلاً لنتيته سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأصابوا مامعه وأعجزهم هاربا ، فلما قدمت السرية بما أصابوا من ماله أقبل أبو العاص تحت الليل حتى دخل على زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستجار بها فأجارته ، وجاء في طلب ماله ، فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصبح ، كما حدثني يزيد بن رومان ، فكبر وكبر الناس ، صرخت زينب من صفة النساء : أيها الناس إني قد أجرت أبا العاص بن الربيع . قال : فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة أقبل على الناس فقال : أيها الناس ، هل سمعتم ما سمعت ؟ قالوا : نعم ، قال : أما والذي نفس محمد بيده ما علمت بشيء من ذلك حتى سمعت مامعتم ، إنه يجير على المسلمين أدناهم ، ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل على ابنته فقال : أي بنية أكرمي مثواه ، ولا تخلصن إليك ، فأنك لاتخلصين له — في غزوة بدر من سيرته . وأخرج قصة إجازة زينب أبا العاص الطبراني أيضاً ، ذكره ابن الهمام في شرحه (١) الرجل الذي ادعى أنه من أسارى بدر العباس بن عبد المطلب رضي الله

باب حال المسلمين

يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا حاصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سورهم معهم أطفال المسلمين يتترسون بهم ^(١) قال : يرمونهم بالنبل ،

عنه : أخرج قصته ابن جرير في تاريخه : ثنا ابن حميد ، قال : ثنا سلبة ، قال : قال محمد بن إسحاق عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبدالمطلب حين انتهى به إلى المدينة : يا عباس افد نفسك ، وابني أخيك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث ، وحليفك عتبة بن عمرو بن جحدم أخا بني الحارث بن فهر ، فانك ذو مال ، فقال : يا رسول الله إني كنت مسلماً ولكن القوم استكروني . فقال : الله أعلم بإسلامك ، إن يكن ما تذكر حقاً فالله يحريك به ، أما ظاهر أمرك فقد كان علينا فافد نفسك . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخذ منه عشرين أوقية من ذهب ، فقال العباس : يا رسول الله احسبها لي في فداي ، قال : لا ذلك شيء أعطانا الله عز وجل منك ، قال : فانه ليس لي مال ، قال : فأين المال الذي وضعت به بمكة حيث خرجت عند أم الفضل بنت الحارث ليس معك أحد ، ثم قلت : لها : إن أصبت في سفرى هذا فللفضل كذا وكذا ، ولعبد الله كذا وكذا ، ولقثم كذا كذا ، ولعبيد الله كذا وكذا ؟ قال : والذي بعثك بالحق ما علم هذا أحد غيري وغيرها ، ولأني لأعلم أنك رسول الله . فقضى العباس نفسه وابني أخيه وحليفه . قلت : فلم منه أن الثقة الذي روى عنه ، الله أعلم : ابن إسحاق أو الكلبي ، لأنه يروى عن كليهما . قلت : وأخرج مسلم والبيهقي عن عمران في حديث طويل أن ثنيثاً أسرت رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : رجلاً من بني عتيل ، إلى أن قال لرسول الله : إني مسلم ، قال : لو قتلها وأنت تملك أمرك أفأجبت كل الفلاح ^(١) تترس : لبس الترس ، أو استتر به . والترس : صفحة من الفولاذ تحمل للوقاية من السيف ونحوه : أى جعلوا أطفال المسلمين في وجوههم لوقاية أنفسهم

والمنجنيق^(١) يمدون بذلك أهل الحرب ، ولا يتعمدون بذلك أطفال المسلمين

قال الأوزاعي رحمه الله تعالى : يكف المسلمون عن رميهم ، فإن برز أحد منهم رموه ؛ فإن الله عز وجل يقول : « ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات ، حتى فرغ من الآية ، فكيف يرى المسلمون من لا يرونه من المشركين ؟ »

قال أبو يوسف : تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ، ولو كان يحرم رمي المشركين وقتلهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضاً منهم إذا كان معهم أطفالهم ونساؤهم ، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان^(٢) وقد حاصر رسول الله

(١) قال المولى على الفارسي في شرح المختصر : منجنيق — بفتح الميم وبكسر :

آلة يرمى بها الحجارة معربة ، فارسيها من جهنك : أى ما أجودنى

(٢) قلت : أخرج الشيخان عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، أن امرأة وجدت في بعض منازل رسول الله صلى الله عليه وسلم متتولة فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء ، والصبيان . وفي رواية عندهما عنه : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء ، والصبيان » . وأخرج أبو داود عن أنس رضى الله عنه رفعه : « لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا صغيراً ولا امرأة » . وأخرج البيهقي عن ابن كعب بن مالك عن عمه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى ابن أبي الحقيق نهاه عن قتل النساء والولدان . قلت : وأخرج حديث ابن عمر ، الإمام أبو يوسف أيضاً في الخراج عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : وجدت امرأة متتولة في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن قتل النساء والولدان . وروى عن ليث عن مجاهد قوله : « لا يقتل في الحرب الصبي ، ولا المرأة ، ولا الشيخ الفاني » . وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء »

صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خير وقرينة والنضير، وأجاب المسلمون عليهم ^(١) فيما بلغنا أشد ماقدروا عليه . وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنجنيق ^(٢) فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في ميدانهم الأطفال لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم ، لم يقاتلوا لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال ، والنساء ، والشيخ الكبير ، والفاني ، والصغير ، والأسير ، والتاجر . وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته ؛ ثم لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون

(١) وأجلب عليه : صاح به : أى إيجاف المسلمين عليهم بخيل
(٢) قلت : أخرج حديث نصب المجانيق على الطائف الترمذى وأبو داود في مراسيله وابن سعد عن مكحول مرسل ، وأخرجه العقيلي موصولا في ترجمة عبد الله بن خراش من حديث علي بن رضى الله عنه . وذكره الواقدي في المغازي عن شيوخه ، كما ذكره مكحول ، وزعم أن الذى أشار به سلمان الفارسي رضى الله عنه ، وأخرج البيهقي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي عبيدة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاصر أهل الطائف ونصب عليهم المنجنيق سبعة عشر يوما . قال البيهقي : قال أبو قلابة : وكان ينكر عليه هذا الحديث . قال فكانه كان ينكر عليه وصل لإسناده ، ويحتمل أنه إنما أنكر رميهم يومئذ بالمجانيق . قلت : وقد علمت ما أخرجه العقيلي موصولا عن علي ، وتعدد طرق المرسل تدل على أن للحديث أصلا . وفعل بعده صلى الله عليه وسلم أصحابه : نصب عمرو بن العاص رضى الله عنه المنجنيق على الاسكندرية ، ذكره البيهقي عن الشافعي ، قال : ذكره في القديم حديث ابن المبارك عن موسى بن علي عن أبيه عنه . وأخرج البيهقي أيضاً عن الحارث بن يزيد ويزيد بن أبي حبيب في فتح قيسارية قال : فكانوا يرمونها في كل يوم بستين منجنيقا ، وذلك في زمن عمرو بن الخطاب رضى الله عنه ، حين فتح الله على يدي معاوية ، وعبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهم

الأعاجم قبلنا على ذلك ، لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برقي ولا غيره من القوة لمكان النساء والصبيان ، ولمكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم

باب ماجاء في أمان العبد مع مولاه

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جاز أمانه ، وإلا فأمانه باطل

وقال الأوزاعي رحمه الله : أمانه جائز ، أجازته عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولم ينظر كان يقاتل أم لا ؟

وقال أبو يوسف فى العبد : القول ما قال أبو حنيفة ؛ ليس لعبد أمان ولا شهادة ، فى قليل ولا كثير . ألا ترى أنه لا يملك نفسه ، ولا يملك أن يشتري شيئاً ، ولا يملك أن يتزوج ، فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه ١٩ أرأيت لو كان عبداً كافراً ومولاه مسلم هل يجوز أمانه ١٩ أرأيت إن كان عبداً لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم ثم أمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك ١٩ أرأيت إن كان عبداً مسلماً ومولاه ذمى فأمّن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك ١٩

حدثنا عاصم بن سليمان ^(١) عن الفضيل بن زيد ^(٢) قال : كنا نحاصري

(١) هو عاصم بن سليمان التيمي مولاهم أبو عبد الرحمن البصري الاحول ، روى عن أنس وعبد الله بن سرجس والشعبي وأبي عثمان النهدي ، وعنه قتادة وحامد ابن زيد وزائدة وشريك . وثقه ابن معين وأبو زرعة . مات سنة إحدى وأربعين ومائة . قلت : هو من رجال السنة

(٢) هو فضيل بن زيد الرقاشي أبو حسان البصري خال يزيد الرقاشي . روى

حصن قوم فعمد عبد لبعضهم فرمى بسهم فيه أمان فأجاز ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ^(١)

فهذا عندنا مقاتل ، على ذلك يقع الحديث . وفى النفس من إجازة أمانه إن كان يقاتل مافيا ، لولا هذا الأثر ما كان له عندنا أمان ، قاتل أولم يقاتل ، ألا ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون يد على من سواهم ، تكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم » ^(٢) ، وهو عندنا فى الدية

عن عمرو بن عمر وعبد الله بن مغفل ، وعنه عامر الأحول وغيره . قال ابن معين : رجل صدوق ثقة بصرى . قال ابن حبان : كان من قراء أهل البصرة . مات سنة خمس وتسعين . قلت : حديثه عند أحمد من رواية عاصم الأحول عنه عن عبد الله ابن مغفل فى النهى عن الدباء والحنتم — تعجيل المنفعة . قلت : هو كما قال الحافظ ابن حجر : عاصم الأحول كما هو هنا فى الكتاب ، وكذا فى الخراج ، وكذا عند البيهقى فى سننه من طريقه ، وأما عامر فهو تحريف ، وكان فى الأصل : « فضل بن يزيد » وفى الخراج : « فضيل بن يزيد » وهو تصحيف هنا فى كليهما ، وفى الخراج فى اسم أبيه ، والصواب ما فى السنن : فضيل بن زيد الرقاشى ، بالتصغير ، وزيد بلایاء ، وكما هو فى التعجيل

(١) قلت : وأخرجه فى الخراج أيضا وقال : فيه الفضيل بن يزيد الرقاشى ، وأخرجه البيهقى أيضا من طريق شعبة عن عاصم الأحول عن فضيل بن زيد هذا ، ولفظه : كنا مصافى العدو قال : فكتب عبد فى سهم أمانا للشركين فرماهم به لجأوا فقالوا : قد أمتمونا . قالوا : لم تؤمنكم إنما أمنكم عبد فى سهم . فكتبوا فيه إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فكتب عمر رضى الله عنه : إن العبد من المسلمين وذمته ذمتهم وأمنهم

(٢) قال الامام السرخسى فى المبسوط : وفى قوله « تكافأ دماؤهم » دليل لنا على المساواة بين العبيد والاحرار فى حكم القصاص . ولا معنى لاستدلال الشافعى رحمه الله تعالى بهذا اللفظ أنه لا يقتل مسلم بكافر لأن فيه إثبات التساوى

إنما هم سواء ، ودية العبد ليست دية الحر ، وربما كانت ديته لا تبلغ مائة درهم ، فهذا الحديث عندنا إنما هو على الأحرار ، ولا تكافأ دماؤهم مع دماء الأحرار ، ولو أن المسلمين سبوا سبياً فأمن صبي منهم بعد ما تكلم بالإسلام ، وهو في دار الحرب ، أهل الشرك ، جاز ذلك على المسلمين ، فهذا لا يجوز ولا يستقيم !!

باب وطء السبايا بالملك

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا كان الإمام قد قال : من أصاب شيئاً فهو له ، فأصاب رجل جارية ، لا يطؤها ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى : له أن يطأها ، وهذا حلال من الله عز وجل ، بأن المسلمين وطئوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بنى المصطلق قبل أن يقفلوا ^(١) ولا يصلح للإمام أن

في دماء المسلمين لانقي المساواة بين دمائهم ودماء غيرهم ، بل ذلك مفهوم والمفهوم عندنا ليس بحجة . وبقوله : « يسعى بذمتهم أدناهم » يستدل محمد رحمه الله تعالى على صحة أمان العبد ، فإن أدنى المسلمين العبد ، ولكننا نقول : معناه يسعى بذمتهم أقربهم إلى دار الحرب ، وهو من يسكن الثغور ، مشتق من الدنو وهو القرب . لا من الدناءة ، قال الله تعالى : « فكان قاب قوسين أو أدنى » وقيل معناه : أقلهم في القرب ، ويكون ذلك من القلة كما في قوله تعالى « ولا أدنى من ذلك ولا أكثر » فيكون ذلك دليلاً على صحة أمان الواحد ، أو المراد به الفاسق ، لأنه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينسب العبد الورع إلى الدناءة . وقيل المراد بالذمة عقد الذمة دون الأمان ، وذلك صحيح من العبد عندنا

(١) رواه البخارى ومسلم عن أبي سعيد رضى الله عنه قال : أصبنا سبايا في سبي بنى المصطلق فأردنا أن نستمتع ، وأن لا يلدن ، فبأئنا عن ذلك رسول الله

ينفل سرية ما أصابت ، ولا ينفل سوى ذلك إلا بعد الخمس ؛ فإن
في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة ، كان ينفل في البداية
الرابع ، وفي الرجعة الثالث ^(١)

فقال : « لا عليكم أن لا تفعلوا ؛ فإن الله قد كتب من هو خالق إلى يوم القيامة ،
وأخرجه البيهقي أيضا في سننه

(١) قال الامام أبو بكر الرازي في أحكام القرآن : ولا خلاف في جواز
النفل قبل إحراز الغنيمة ، نحو أن يقول : من أخذ شيئا فهو له ، ومن قتل قتيلا
فله سلبه . وقد روى حبيب بن مسلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في بدايته
الرابع وفي رجعته الثالث بعد الخمس . فأما التنفيل في البداية فقد ذكرنا اتفاق الفقهاء
عليه ، وأما قوله : « في الرجعة الثالث » فإنه يحتمل وجهين : أحدهما ما يصيب السرية
في الرجعة بأن يتول لهم : ما أصبتم من شيء فلكم الثالث بعد الخمس ، ومعلوم
أن ذلك ليس بلفظ عموم في سائر الغنائم وإنما هي حكاية فعل النبي صلى الله
عليه وسلم في شيء بعينه لم يبين كيفيته ، وجائز أن يكون معناه ما ذكرناه من قوله
للسرية في الرجعة ، وجعل لهم في الرجعة أكثر مما جعله في البداية لأن في الرجعة
يحتاج إلى حفظ الغنائم وإحرازها ، ويكون من حوالهم الكفار متأهين ،
مستعدين للقتال لانتشار الخبر بوقوع الجيش إلى أرضهم . والوجه الآخر أنه
جائز أن يكون ذلك بعد إحراز الغنيمة ، وكان ذلك في الوقت الذي كانت الغنيمة
كلها التي صلى الله عليه وسلم لجعلها لمن شاء منهم ، وذلك منسوخ بما ذكرنا . فإن
قيل : ذكر في حديث حبيب بن مسلمة رضى الله عنه الثالث بعد الخمس ، فهذا يدل على
أن ذلك كان بعد قوله : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة » قيل له : لادلالة
فيه على ما ذكرت ، لأنه لم يذكر أنه الخمس المستحق لأهله من جملة الغنيمة بقوله
تعالى « فإن لله خمسة » . وجائز أن يكون ذلك على خمس من الغنيمة لافرق بينه وبين
الثالث والنصف ، ولما احتمل حديث حبيب بن مسلمة ما وصفنا لم يحز الاعتراض به
على ظاهر قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة » إذ كان قوله
ذلك يقتضى إيجاب الأربعة الإخماس للغنائمين اقتضاءه لإيجاب الخمس لأهله ؛

قال أبو يوسف: ما أعظم قول الأوزاعي في قوله: هذا حلال من الله ! أدركت مشائخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام ، إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا بلا تفسير حدثنا ابن السائب ^(١) عن ربيع بن خثيم ^(٢) وكان من أفضل التابعين

المذكورين ، فحتى أحرزت الغنيمة فقد ثبت حق الجميع فيها بظاهر الآية ، فغير جائز أن يجعل شيء منها لغيره على غير مقتضى الآية إلا بما يجوز بمثله تخصيص الآية . ثم ساق سنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فبلغ سهاما اثني عشر بعيرا ونقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا ، فبين في هذا الحديث سهمان الجيش وأخبر أن النفل لم يكن من جملة الغنيمة وإنما كان بعد السهمان وذلك من الخمس . ويدل على أن النفل بعد إحراز الغنيمة لا يجوز إلا من الخمس ما حدثنا محمد بن بكر ، وساق سنده إلى عمرو بن عبسة ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير من المغنم فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال : « ولا يحمل من شأنكم مثل هذا إلا الخمس والخمس مردود فيكم » فأخبر عليه السلام أنه لم يكن جائز التصرف إلا في الخمس من الغنائم ، وأن الأربعة الأخماس للغنائمين ، وفي ذلك دليل على أن ما أحرز من الغنيمة فهو لأهلها لا يجوز التنفيل منه إلخ ^(١) هو عطاء بن السائب الثقفي أبو محمد الكوفي أحد الأعلام الأئمة . روى عن أنس وعبد الله بن أبي أوفى وعمرو بن حريث وذو المرهي ، وعنه شعبة والسفيانان والحادان ويحيى القطان . كان يختم كل ليلة ، واختلط عطاء فسمع منه شعبة في الاختلاط حديثين ، وجريرو عبد الواحد وأبو عوانة وهشيم وخالد بن عبد الله . قال ابن عدى : واختلطه في آخر عمره . مات سنة ست وثلاثين ومائة . قلت : روى له الأربعة ، وقرنه البخاري بغيره

^(٢) هو الربيع بن خثيم بفتح المعجمة والمثناة بينهما تحتانية ساكنة ، الثوري أبو يزيد الكوفي ، مخضرم . روى عن ابن مسعود وأبي أيوب وعمرو بن ميمون ، وعنه الشعبي وإبراهيم النخعي وأبو بردة . قال له ابن مسعود : لو رأك النبي صلى الله عليه وسلم لأحبك . توفي سنة أربع وستين . وكان لا ينام الليل كله . قلت : روى له الستة إلا أن أبا داود في كتاب القدر

أنه قال : إياكم أن يقول الرجل : إن الله أحل هذا أو رضىه ! فيقول الله له : لم أحل هذا ولم أرضه ، ويقول : إن الله حرم هذا ، فيقول الله : كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه !

وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه قالوا : هذا مكروه ، وهذا لا بأس به ^(١) فأما نقول : هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا !

قال أبو يوسف : وأما ما ذكر الأوزاعي من الوطء فهو مكروه بغير خصلة ، يكره أن يطاق في دار الحرب ، ويكره أن يطاق من السبي شيئا قبل أن يخرجوه إلى دار الإسلام

أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه نهى أن يوطأ السبي من النية في دار الحرب

أخبرنا بعض أصحابنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل سعد بن معاذ يوم بنى قريظة سيف ابن أبي الحقيق ^(٢) قبل القسمة ، والخمس

(١) قال في الدر المنثور : وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي نضرة قال : قرأت هذه الآية في سورة النحل : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام » إلى آخر الآية ، فلم أزل أخاف الفتيا إلى يوم هذا . وأخرج الطبراني عن ابن مسعود رضى الله عنه ، قال : عسى رجل أن يقول : إن الله أمر بكذا أو نهى عن كذا ، فيقول الله عز وجل له : كذبت ، ويقول : إن الله حرم كذا وأحل كذا فيقول الله عز وجل : كذبت

(٢) هو أبو رافع سلام بن أبي الحقيق من بني النضير ، أجلاه النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة لما أجلى بني النضير فنزل خيبر ، ذكر قصة جلائهم ابن إسحاق

وقال أبو يوسف : رأيت رجلا أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطئها قبل أن يخرجها إلى دار الاسلام ولم يحرزها ١٩ فكذلك الباب الأول . وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس ^(١) فقد نقضه بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه كان ينفل في البدأة الربع والرجعة الثلث ^(٢) ولم يذكر أن هذا بعد الخمس ، وصدق . وقد بلغنا هذا وليس فيه

في سيرته ، والطبرى في تاريخه ، وقتله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير قبل وقعة الخندق ؛ لأنه كان يسب النبي صلى الله عليه وسلم . وقصة قتله معروفة في كتب الحديث ، وسيرة ابن إسحاق ، وتاريخ الطبرى

(١) قال الامام الطحاوى في معاني الآثار : ومعنى قوله : « إلا بعد الخمس » عندنا ، والله أعلم : أى حتى يقسم الخمس ، وإذا قسم الخمس انفرد حق المقاتلة وهو أربعة أخماس ، فكان ذلك النفل الذى ينفله الامام من بعد أن أثر به أن يفعل ذلك من الخمس لامن الأربعة الأخماس التى هى حق المقاتلة . وقد دل على ذلك أيضا ما قد حدثنا محمد بن خزيمة قال حدثنا يوسف بن عدى ، قال : ثنا ابن المبارك عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين أن أنس بن مالك رضى الله عنه كان مع عبيد الله ابن أبى بكر فى غزاة غزاها فأصابوا سبيا فأراد عبيد الله أن يعطى أنسا من السبي قبل أن يقسم فقال أنس : لا ولكن اقسم ثم أعطى من الخمس ، قال : فقال عبيد الله : لا لامن جميع الغنائم ، فأبى أنس أن يقبل منه ، وأبى عبيد الله أن يعطيه من الخمس شيئا . وروى عن خالد بن عمران بسنده قال : سألت سليمان بن يسار عن النفل فى الفزو ، فقال : لم أر أحدا صنعه غير ابن خديج : فقلنا بأفريقية النصف بعد الخمس ومعنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين الأولين أناس كثير ، فأبى جلبة بن عمرو أن يأخذ منها شيئا

(٢) أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه ، والحاكم وابن أبي شيبه والطحاوى وأبو نعيم عن حبيب بن مسلمة : كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفل عن المغنم فى بدأته الربع وفى رجعته الثلث . وأخرجه الامام محمد أيضا فى السير الصغير . وفى رواية عند ابن ماجه ، وابن أبي شيبه والطحاوى : نفلى الثلث بعد الخمس ،

الحسن . فأما النفل قبل الخمس فقد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل أن تخمس ^(١)

باب بيع السبي في دار الحرب

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : أكره أن يبيعها حتى يخرجها إلى دار الإسلام ^(٢)

وفي رواية عند أبي نعيم نفل الربع بعد الخمس في البداية وينفل الثلث بعد الخمس ، وأخرج ابن أبي شيبة عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في البداية الربع وفي الرجعة الثلث ، وأخرجه الطحاوى أيضا ولفظه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفلهم إذا خرجوا بأديين الربع ، وينفلهم إذا قتلوا الثلث ، وأخرج الترمذى نحوه عنه ، وأخرجه البيهقى ولفظه : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أغار في أرض العدو نفل الربع ، وإذا أقبل راجعا وكل الناس نفل الثلث ، وكان يكره الانفال ويقول : ليرد قوى المؤمنين على ضعيفهم

(١) نفل صلى الله عليه وسلم من غنائم بدر سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه سيف الذى قتله ، كما رواه أبو داود والترمذى والحاكم والبيهقى وابن إسحاق وغيرهم . وروى أبو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نفله يوم بدر سيف أبي جهل وأعطى الأرقم بن أبي الأرقم حين سأله المرزبان سيف بنى عائد الخزوميين . ذكره ابن هشام في السيرة

(٢) قال في السير الكبير ج ٤ ص ٣٧٥ : فإن قسم الامام الغنائم في دار الحرب فوقعت في سهم رجل ، أو باعها وسلها إلى المشتري فاستبرأها بحبضة كان له أن يطأها بعد ذلك ، لأنه لم يبق بينها وبين الزوج النكاح ولا حقه ، فكان حالها كحال ما لم تكن ذات زوج حين سبيت سواء ، وبالقسم في دار الحرب أو البيع يتغير الملك كما يتغير الملك بالقسم في دار الاسلام ، ألا ترى أنه لو لحقهم مدد بعد ذلك لم يكن لهم شركة مع الجيش في المصاب ، ولا في الثمن إن كان الامام باع الغنائم ١٩

قال الأوزاعي : لم يزل المسلمون يتبايعون السبايا في أرض الحرب ، ولم يختلف في ذلك اثنان حتى قتل الوليد
قال أبو يوسف : ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام بمثل هذا :
أن يقول : لم يزل الناس على هذا ؛ فأكثر ما لم يزل الناس عليه مما لا يحل ،
ولا ينبغي ، مما لو فسرته لك لعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وعن السلف من أصحابه ، ومن قوم فقهاء ، وإذا كان
وطؤها مكروها فكذلك بيعها ، لأنه لم يحرزها بعد

باب الرجل يغنم وحده

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا خرج الرجل والرجلان من المدينة
أو من المصر فأغاراً في أرض الحرب فما أصابا بها فهو لهما ، ولا يخمس
قال الأوزاعي رحمه الله : إذا خرجا بغير إذن الإمام ، فإن شاء عاقبهما

ولو أن الإمام نفل قوما في دار الحرب فقال : من أصاب جارية فهي له ،
فأصاب كل رجل منهم جارية واستبرأها بحبضة وهو في دار الحرب فعلى قول
أبي حنيفة رضى الله عنه ليس له أن يطأها حتى يخرجها إلى دار الاسلام ، وهو
قول أبي يوسف ، وفي قول محمد له أن يطأها ، لأنه اختص بملكها على وجه
لاشركة لأحدهما ، فكانت هذه والتي اشتراها أو وقعت في سهمه سواء ، وأبو حنيفة
وأبو يوسف قالوا : الملك في المنفل إنما يثبت للنفل له بالأخذ فلا يتم هذا الملك
قبل الأحراز بدار الاسلام ، بمنزلة الملك الذي يثبت للتخلص في دار الحرب ،
بخلاف الملك الذي يثبت بالقسمة والشراء . والذي يوضح الفرق أن بعد القسمة
والبيع لا يبقى لهم حق تناول من الطعام والعلف من غير ضرورة ، وبعد التنفيل
يبقى ذلك الحق

وحرهما وإن شاء [عفا عنهما] (١) خمس ما أصابا ثم قسمه بينهما ، وقد كان
 هرب نفر من أهل المدينة (٢) كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من
 أموالهم فنقلهم عمر بن عبد العزيز ماخرجوا به بعد الخمس
 وقال أبو يوسف : قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضا : ذكر في أول
 هذا الكتاب أن من قتل قتيلًا فله سلبه ، وأن السنة جاءت بذلك ، وهو
 مع الجند والجيش إنما قوى على قتله بهم ، وهذا الواحد الذى ليس معه
 جند ولا جيش إنما هو لص أغار يخمس ما أصاب أفا لأول أخرى أن
 يخمس ، وكيف يخمس فيثا مع هذا ولم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا
 ركاب ١٩ وقد قال الله عز وجل في كتابه : « ما أفاء الله على رسوله منهم
 فإأوجفتم عليه من خيل ولا ركاب » ، وقال : « ما أفاء الله على رسوله
 من أهل القرى فله وللرسول ، فجعل النية في هذه الآية لهؤلاء دون المسلمين ،
 وكذلك هذا الذى ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه شريك
 ولا خمس . وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه هؤلاء (٣)
 الأسرى ، رأيت قوما من المسلمين خرجوا بغير أمر الإمام فأغاروا
 فى دار الحرب ثم انفلتوا من أيديهم ، وخرجوا بغنيمة فهل يسلم ذلك لهم ؟
 رأيت إن خرج قوم من المسلمين يحتطبون ، أو يتصيدون ، أو لعلف ،
 أو لحاجة ، فأسرهم أهل الحرب ثم انفلتوا من أيديهم بغنيمة ، هل تسلم لهم ؟

(١) الزيادة من اختلاف الفقهاء

(٢) وعند ابن جرير : « من أهل الذمة »

(٣) كذا فى الأصل ولعله : « خالف قوله عمر بن عبد العزيز فى هؤلاء »

فسقط « فى » من الأصل ، والله أعلم

وإن ظفروا بتلك الغنيمة قبل أن يأسرهم أهل الحرب هل تسلم لهم ؟ قال : قال به فقد نقض قوله ، وإن قال : لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (١)

(١) قال الامام السرخسي في شرح السير الكبير في ج ٣ ص ٩٤ : قد بينا فيما سبق أن المستأمن إذا أخذ شيئاً من ما لهم بغير طيب أنفسهم فأخرجه إلى دارنا أمر برده ولا يجبر عليه في الحكم ، لأنه أخف دمة نفسه لازمة الامام والمسلمين . واستدل عليه « أي محمد في السير الكبير » بحديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه صحب قوماً من المشركين فوجد منهم غفلة فقتلهم وأخذ أموالهم ، فجاء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلب منه أن يخمس ، فأبى أن يفعل ذلك ، ولم يجبر على رد ذلك على ورثتهم ، فهو الأصل في هذا ، فإن جاء صاحب المتاع مسلماً أو معاهداً أو بأمان وأقام على ذلك بينة عدولاً من المسلمين ، أو أقر ذو اليد بذلك ، فإن الامام يخبره بالرد ولا يفتيه على ذلك الخ . قلت : وحديث المغيرة وقصته في صحيح البخاري في حديث المراءعة وهو : وكان المغيرة صحب قوماً في الجاهلية فقتلهم وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما الاسلام فأقبل ، وأما المال فليست منه في شيء » وأخرجه البيهقي أيضاً بسند البخاري وقال : وإنما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من تخميسه فيما روى يونس عن الزهري أنه مال غدر ، وفيما روى عقيل عن الزهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نخمس مالا أخذ غصباً » فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم المال في يد المغيرة ، وفي ذلك دلالة على أنه يملكه بالأخذ ، والله أعلم . وفي المدونة ص ١١٤ ج ١ ابن وهب عن ابن لهيعة عن عتيل عن ابن شهاب : أن المغيرة بن شعبة نزل وأصحاب له بأيلة فشرىوا خمرأ حتى سكروا وناموا ودهو ، معهم ، وهم يومئذ كفار قبل أن يسلم المغيرة بن شعبة ، فقام لإلهم المغيرة فذبحهم جميعاً ثم أخذ ما كان لهم من شيء فسار به حتى قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسلم المغيرة بن شعبة ودفع المال إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره الخبر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا لا نخمس مالا أخذ غصباً » فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب في الرجلين

يخرجان من العسكر فيصيدان جارية فيتبايعانها

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية ، والعسكر في دار الحرب ، فاشتري أحدهما حصه الآخر منه أنه لا يجوز ، ولا يطؤها المشتري

وقال الأوزاعي : ليس لأحد أن يحرم ما أحل الله ، فإن وطأه إياها مما أحل الله له ، كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده ، وإن المسلمين غدوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفية إلى جانبهم فقالوا : يا رسول الله : هل في بنت حبي من بيع ؟ فقال : إنما قد أصبحت كتكم^(١) فاستدار المسلمون حتى ولوا ظهورهم

ذلك المال في يد المغيرة بن شعبة ، ورواه عن عمرو بن الحارث واليث بن سعد عن بكير بن الأشج مختصراً . قلت : وذكر ابن هشام قصته في سيرته ، وذكرها الواقدي أيضاً مفصلة كما ذكرها العيني في شرح الجامع الصحيح ، قال : ولما قدم المغيرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلم قال له أبو بكر رضى الله عنه : ما فعل المالكيون الذين كانوا معك ؟ قال : قتلتهم وجئت بأسلابهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخمس أو ليرى فيها رأيي ، قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأما المال فليست منه في شيء ، يريد في حل ، لأنه علم أن أصله غصب ، وأموال المشركين وإن كانت مغنومة عند القهر فلا يحل أخذها عند الأمن ، فإذا كان الإنسان مصاباً لم فقد أمن كل واحد منهم صاحبه ؛ فسفك الدماء وأخذ الأموال عند ذلك غدر ، والغدر بالكفار وغيرهم محظور

(١) الكنة بالفتح : امرأة الابن أو الأخ . أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « كتكم » ، أنها صارت امرأته بعتقه إياها ولم تبق أمة ، فسيماها كتكم ، لأنه أخوهم ديناً ، ولا يخفى ما فيه من تواضعه صلى الله عليه وسلم

وقال أبو يوسف : إن خير كانت دار لإسلام فظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجرى عليها حكمه وعاملهم على الأموال ، فليس بشيء خير ما يذكر الأوزاعي وما يعنى به ، وقد نقض قوله في هذين الرجلين قوله الأول ، حيث زعم في الأول أنهم يعاقبون ويؤخذ ما معهم ، ثم زعم هاهنا أنه جائز في الرجلين

باب إقامة الحدود في دار الحرب

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير فانه لا يقيم الحدود في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر ، والشام ، والعراق أو ما أشبهه ، فيقيم الحدود في عسكره وقال الأوزاعي رحمه الله : من أمر على جيش ، وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار ، أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يقفل من الدرب^(١) فإذا قفل قطع

وقال أبو يوسف : ولم يقيم الحدود غير القطع ، وما للقطع من بين الحدود ١٢ إذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولايته عنهم ، لأنه ليس بأمر مصر ولا مدينة إنما كان أمير الجند في غزوهم ، فلما خرجوا إلى دار الإسلام انقطعت العصمة عنهم

(١) قال في المغرب : الدرب : المضيق من مضائق الروم ، وعن الخليل : الدرب : الباب الواسع على رأس السكة ، وعلى كل مدخل من مداخل الروم ، ودرب من دروبها المراد به في قوله زقاق أو درب غير نافذ : السكة الواسعة نفسها ، والمراد به هنا ثغر من ثغور دار الحرب

أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قال : لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو . والحدود في هذا كله سواء

حدثنا بعض أشياخنا عن ثور بن يزيد^(١) عن حكيم بن عمير^(٢) أن عمر رضى الله عنه كتب إلى عمير بن سعد الأنصارى^(٣) رضى الله عنه وإلى عماله ، ألا يقيموا حداً على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا

(١) هو ثور بن يزيد بن زياد الكلاعى أبو خالد الحمصى . روى عن مكحول ورجاء بن حيوة وعطاء وعكرمة وأبي الزبير وأبي الزناد وابن جريح والزهرى ، وعنه السفينان وبقية والخريبي وعيسى بن يونس وابن إسحاق ومالك وابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وأبو عاصم النبيل . روى له الستة إلا مسلماً . وثقه يحيى ابن سعيد وابن معين ، وغير واحد . مات سنة خمسين أو ثلاث أو خمس وخمسين ومائة بيت المقدس

(٢) هو حكيم بن عمير بن الأحوص العنسى ، ويقال الحمدانى ، أبو الأحوص الحمصى . روى عن عمرو عثمان مرسلان وجابر وتبيع امرأة كعب ، والعرباض ابن سارية وأبيه عمير ، واسمه عمر ويعرف بعمير ، وعنه ابنه الأحوص وأرطاة ابن المنذر وأبو بكر بن أبي مرزوم ومعاوية بن صالح وعبد الله بن بسر الحبلى . قال أبو حاتم : لا بأس به . وقال ابن سعد : كان معروفاً قليل الحديث . وذكره ابن خلفون في الثقات . روى له أبو داود وابن ماجه

(٣) هو عمير بن سعد الأوسى الأنصارى ، له صحبة ، وهو الذى رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كلام الجلاس بن سويد ، وكان يتيماً في حجره . شهد فتوح الشام ، وأستعمله عمر رضى الله عنه على حمص ، وكان من الزهاد ، وكان عمر معجباً به ، وكان يسميه نسيج وحده ، وقال : ولكنى أتمنى أن يكون لى رجال مثل عمير أستعين بهم على أمور المسلمين . مات في خلافة عمر رضى الله عنه ، وقيل في خلافة عثمان رضى الله عنه ، وقيل في خلافة معاوية رضى الله عنه

إلى أرض المصالحة^(١). وكيف يقيم أمير سرية حداً وليس هو بقاض ولا

(١) أخرج البيهقي الحديثين عن الشافعي عن أبي يوسف، ثم قال: قال الشافعي: ماروى عن عمر بن الخطاب مستنكر وهو يعيب أن يحتاج بحديث غير ثابت ويقول: حدثنا شيخ، ومن هذا الشيخ؟ ويقول مكحول عن زيد بن ثابت ومكحول لم ير زيد ابن ثابت. قال الشيخ الحافظ علاء الدين التركاني تحت هذا القول: قلت: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف فقال: ثنا ابن مبارك عن أبي بكر بن أبي مريم عن حكيم ابن عمير قال: كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه: ألا لا يجلدن أمير جيش، ولا سرية أحداً الحد حتى يطلع على الدرب، لئلا يحمله الشيطان أن يلحق بالكفار. وبالإسناد إلى ابن أبي مريم عن حميد بن فلان بن رومان أن أبا الدرداء نهى أن يقام على أحد حد في أرض العدو. احتج أبو يوسف في كتاب الخراج لهذه المسألة فقال: ثنا الأعمش عن علقمة قال: غزونا بأرض الروم ومعنا حذيفة، وعلينا رجل من قریش، فشرب الخمر فأردنا أن نحده، فقال حذيفة: تحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعون فيكم! وذكر ابن أبي شيبة هذا الأثر عن عيسى بن يونس عن الأعمش. وروى عبد الرزاق عن ابن عينة عن الأعمش عن إبراهيم عن عائمة قال: أصاب أمير الجيش وهو الوليد بن عتبة شراباً فسكر، فقال الناس لآبي مسعود وحذيفة بن اليمان: أقبما عليه الحد، فقالا: لا نفعل، نحن بأزاء العدو، ونكره أن يعلبوا فيكون جرأة منهم علينا وضعفاً بنا. قلت: روى أبو يوسف عن روى عن ثور ومكحول كمحمد بن إسحاق وسفيان وعيسى والكلي وأبي حنيفة وأضرابهم، ومن عاداته أنه يبههم أسماء شيوخه اختصاراً منه، وهو أعلم بشيوخه، ولا بأس بعدم رؤية مكحول زيداً لأنه ثقة إمام لأنه يرى الاحتجاج بالمرسل. والمتقطع، وإن لم يره الشافعي، فذهب فيه لا يكون قدوة له، وحديث عمر وأبي الدرداء أخرجهما محمد بن الحسن أيضاً في السير الكبير. وأخرج عن عطية ابن قيس الكلبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا هرب الرجل وقد قتل أوزق أو سرق إلى العدو، ثم أخذ أماناً على نفسه فانه يقام عليه ما فرمته، وإذا قتل في أرض العدو أو زنى أو سرق ثم أخذ أماناً لم يقم عليه شيء مما أحدث في أرض العدو

أمير يجوز حكمه ١٩ أو رأيت القواد الذين على الخيول أو أمراء الأجناد يقيمون الحدود في دار الاسلام ١٩ فكذلك هم إذا دخلوا دار الحرب

باب ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع ، أو غنم ، فعجزوا عن حمله ، ذبحوا الغنم ، وحرقوا المتاع ، وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن يتفجع بذلك أهل الشرك (١)

وقال الأوزاعي رحمه الله : نهى أبو بكر رضى الله عنه أن تعقر بهيمة إلا للمأكلة (٢) . وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم ، حتى إن كان علماءهم

(١) وذكر البيهقي في سننه عن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن عقر الدابة إذا هي قامت . وعن قبيصة أن فرسه قام عليه بأرض الروم فتركه ونهى عن عقره . أخبرنا من سمع هشام بن الغاز وروى عن مكحول أنه سأله عنها فقهاه وقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة . قلت : المراد منه عقر قوائمها وهو ممنوع قال به أبو حنيفة ، وأما ذبحه فليس بعقر . قال الشيخ علاء الدين التركاني : قلت : إذا جاز الذبح للأكل فلضرر الكفار ونفعه أكثر وأولى بالجواز ؛ ولهذا عقر الدابة في حال القتال ؛ كما ذكره البيهقي في الباب الذي يتلوه . وقد ذكر وصية أبي بكر رضى الله عنه بطولها مع أن قطع الشجر يجوز عند الحاجة بالاتفاق . وقد ذكر البيهقي جوازه فيما مضى من قريب

(٢) أخرجه البيهقي في سننه عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر رضى الله عنه ، الحديث بطوله ، وفيه : ولا ترقن نخلا ولا تحرقها ، ولا تعقروا بهيمة ولا شجرة ثمر ، ولا تهدموا يعة ، ولا تقتلوا الولدان ولا الشيوخ ولا النساء ، الحديث . ثم روى بسنده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول : هذا حديث منكر ما أظن من هذا شيئا ، هذا كلام أهل الشام أنكروه أبي على يونس من حديث الزهري كأنه عنده من يونس غير الزهري . وأخرجه البيهقي في باب تحريم قتل ماله

ليكرهون للرجل ذبح الشاة والبقرة ليأكل طائفة منها ويدع سائرهما (١).
وبلغنا أنه من قتل نخلا ذهب ربع أجره ، ومن عقر جوادا (٢) ذهب
ربع أجره (٣)

وقال أبو يوسف : قول الله في كتابه أحق أن يتبع ، قال الله تعالى :
« ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله ، وليخزي
الفاستقين ، واللينية ، فيما بلغنا : النخلة ، وكل ما قطع من شجرهم وحرقت من
نخلهم ومتاعهم فهو من العون عليهم والقوة . وقال الله عز وجل : « وأعدوا
لهم ما استملعتم من قوة » . وإنما كره المسلمون أن يحرقوا النخل والشجر
لأن الصائفة (٤) كانت تغزوا كل عام فيتقون بذلك على عدوهم ، ولو حرقوا

روح الخ عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه بعث جيوشا إلى الشام
فذكر الحديث في وصية ، إلى أن قال : ولا تعمقن شاة ، ولا بعيرا إلا لما كلة .
وأخرج أيضا عن أبي عمران الجوني أن أبا بكر بعث يزيد بن أبي سفيان إلى
الشام فشى معه ، فذكر الحديث إلى أن قال : ولا تذبحوا بعيرا ولا بقرأ إلا
لما كل . وأخرجه ابن زنجويه عن ابن عمر أن أبا بكر الصديق ، الحديث بطوله
إلى أن قال : ولا تعرقوا نخلا ، ولا تحرقوا زرضا ، ولا تجسدوا بهيمة ، ولا
تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تقتلوا شيخا كبيرا ولا صبيا ولا صغيرا ولا امرأة . الخ
ذكره في كنز العمال

(١) وعند ابن جرير في اختلاف الفقهاء : وليكرهون ذبح الرجل الشاة أو البقرة
لأهابها أو ليأكل طائفة منها ويترك سائرهما

(٢) وعند ابن جرير : « من غرق نخلا ، الخ » ومن عقر جواده ، الخ

(٣) زاد ابن جرير بعده : « ومن لم يباشر رفيقه ذهب ربع أجره ، ومن
عصى إمامه ذهب أجره كله »

(٤) الصائفة : الغزو في الصيف ، وبها سميت غزوة الروم ، لأن سببهم أن
يغزوا صيفا ويقفل عنهم في الشتاء — مغرب

ذلك خافوا أن لاتحملهم البلاد . والذى فى تخريب ذلك من خزى العدو ونكايتهم ^(١) أنفع للمسلمين ، وأبلغ ما يتقوى به الجند فى القتال حدثنا بعض مشائخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم بنى الأسود بن مسعود أن يقطع ، حتى طلب بنو الأسود إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعلبوا إلى النبی صلى الله عليه وسلم أن يأخذها لنفسه ولا يقلدها ، فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢)

باب قطع أشجار العدو

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس بقطع شجر المشركين ونخلهم وتحريق ذلك ، لأن الله عز وجل يقول : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله » وقال الأوزاعي رحمه الله : أبو بكر رضى الله عنه يتأول هذه الآية : وقد نهى عن ذلك ، وعمل به أئمة المسلمين ^(٣)

(١) وفى المغرب : نكيت فى العدو إذا قتلت فيهم وجرحت
(٢) ذكره ابن إسحاق فى مغازيه . وأخرج البيهقي عن موسى بن عقبة فى غزوة الطائف قال : ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأكمة عند حصن الطائف بضع عشرة ليلة يقاتلهم ، فذكره إلى أن قال : وقطعوا طائفة من أعنانهم ليغيظوهم بها ، فقالت ثقيف : لاتفسدوا الأموال ، فانها لنا أولكم قال : واستأذنه المسلمون فى مناهضة الحصن ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أرى أن نفتحه ، وما أذن لنا فيه الآن

(٣) كذا فى الأصل . وذكر ابن جرير فى اختلاف الفقهاء قال الأوزاعي : نهى أبو بكر الصديق رضى الله عنه أن يقطع شجرة تمر ، أو يخرب عامر ، وعمل بذلك

وقال أبو يوسف : أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصرو بني قريظة ، إذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها ، فكان بنو قريظة يخرجون حينئذ يلقونهم ويأخذون حجارتها ليرموا بها المسلمين ، وقطع المسلمون نخلا من نخلمهم فأنزل الله عز وجل : « يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » وأنزل الله عز وجل : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها ^(١) » ،

قال : وأخبرنا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال : لما بعث أبو بكر رضي الله عنه خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى طليحة وبنى تميم قال : أي واد أودار غشيتها فأمسك عنها إن سمعت أذانا ^(٢) حتى تسألهم ما يريدون وما يتعمون ؟ وأي دار غشيتها فلم تسمع أذانا فشن عليهم الغارة واقتل وحرق

أئمة المسلمين بعده ، وكانت عليه علياؤهم ، ولا أعلم مكان أحد يشك في أبي بكر وأصحابه أنهم كانوا أعلم بتأويل هذه الآية من أبي حنيفة ، يعني قوله : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها » أكره تخريب القرى والكنائس ، والشجر . فلعل أبا يوسف اختصره ، والله أعلم

(١) قلت : كذا في الأصل ، وهي واقعة بني النضير دون قريظة . أخرج البيهقي في الدلائل عن عروة قصة بني النضير وهي تشابه ما ذكره أبو يوسف ، غير أنه لم يذكر فيه « ويأخذون حجارة ليرموا بها المسلمين » ذكره في الدر المنثور . وقصة إجلالهم المذكورة في كتب الحديث والسيرة ، فلعل لفظ قريظة تحريف ، والصحيح النضير ، والله أعلم

(٢) قلت : وعادة النبي صلى الله عليه وسلم معروفة في الاغارة : أنه إذا أراد أن يغير على قوم انتظر الصباح فان سمع أذانا كف عنهم . أخرجه أصحاب الصحاح والسنن

ولا نرى أن أبا بكر رضى الله عنه نهى عن ذلك بالشام إلا لعله بأن المسلمين سيظهرون عليها ويبقى ذلك لهم ، فنهى عنه لذلك فيما نرى لا أن تخريب ذلك وتحريقه لا يحل ، ولكل من مثل هذا توجيه^(١)

(١) قال ابن جرير في اختلاف الفقهاء : وقال أبو حنيفة وأصحابه : إنما قول أبي بكر رضى الله عنه : لا تخرب عمراناً ، وتحرق نخلاً ، وتقطع شجراً مثمراً ، وذلك إذا افتتح بلادهم وظفر بها فصارت في أيديهم ، فلا ينبغي لهم أن يفعلوا شيئاً من ذلك ، قد صار فينا للمسلمين . وأما إذا كان الجيش لا يقرون على أن يقيموا في تلك البلاد ، ولا يقدر على أن يولوا عليها أحداً ، ولا يقدر على أن يحرقوها فتصير لهم ، فليحرق حصونهم ، ومدائنهم ، وكنائسهم ، ويعقر نخلهم وشجرهم ويحرق الخ . وقال الامام السرخسى في مبسوطه ص ٣١ ج ١٠ : وكان الاوزاعي رحمه الله يكره ذلك كله ، لحديث أبي بكر رضى الله عنه في وصية يزيد ابن أبي سفيان رضى الله عنهما : لا تقطعوا شجراً ولا تخربوا ، ولا تفسدوا ضرعاً ، ولقوله تعالى : « وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها » الآية . وتأويل هذا ما ذكره محمد رحمه الله في السير الكبير : أن أبا بكر رضى الله عنه كان أخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الشام تفتح على ما روى أنه قال يوماً : « إنكم ستظهرون على كنوز كسرى وقيصر ، فقد أشار أبو بكر رضى الله عنه إلى ذلك في وصيته حيث قال : فإن الله ناصركم عليهم ويمكن لكم أن تسخذوا فيها مساجد فلا يعلم الله منكم أنكم تأتونها تلهايا ، فلما علم أن ذلك كله ميراث للمسلمين كره القطع والتخريب لهذا . ثم الدليل على جوازه ما ذكره الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقطع نخيل بني النضير فشق ذلك عليهم حتى نادوه : ما كنت ترضى بالفساد يا أبا القاسم ، فما بال النخيل تقطع ؟ فأَنزل الله تعالى : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها » الآية . واللينه : النخلة الكريمة ، فيما ذكره المفسرون . وأمر بقطع النخيل يخبر حتى آتاه عمر رضى الله عنه فقال : أليس أن الله تعالى وعده خير ؟ فقال : نعم ، فقال : إذا قطع نخيلك ونخيل أصحابك ! فأمر بالكف عن ذلك . ولما حاصر ثقيفاً أمر بقطع النخيل والكروم حتى شق

حدثنا بهض أسيافنا عن عبادة بن نسي^(١) عن عبد الرحمن بن غنم^(٢)
أنه قيل لمعاذ بن جبل رضى الله عنه : إن الروم يأخذون ما حسر من

ذلك عليهم وجعلوا يقولون : الحيلة لا تحمل إلا بعد عشرين سنة فلا عيش بعد هذا
ففي هذا بيان أنهم يذلون بذلك ، وأن فيه كتباً وغيظاً لهم . وقد أمرنا بذلك ، قال
الله تعالى : « ولا يطمئنون موطئاً يغيظ الكفار » . ولما مر رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أوطاس يريد الطائف بداله قصر عوف بن مالك النضري فأمر بأن يحرق ،
وفيه يقول حسان بن ثابت :

وهان على سراة بنى لؤى حريق بالبورى مستطير

فهذه الآثار تدل على جواز ذلك كله

(١) هو عبادة بن نسي — بضم النون وفتح المهملة وتشديد التحتانية —
الكندي ، أبو عمرو الأردني — بضم الهمزة والذال المهملة وإسكان المهملة بينهما
وتشديد النون — قاضي طبرية . روى عن أبي الدرداء وأبي موسى وشداد بن
أوس وخباب بن الأرت وخلق ، وعنه برد بن سنان والمغيرة بن زياد وطائفة .
وفقه ابن معين والنسائي . مات سنة ثمانى عشرة ومائة . قلت : روى له الأربعة

(٢) هو عبد الرحمن بن غنم — بفتح الغين وسكون النون — الأشعري ،
مختلف في صحبته . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعثمان وعلى ومعاذ
وأبي ذر وأبي الدرداء وأبي عبيدة بن الجراح وأبي مالك وأبي موسى الأشعريين
وأبي هريرة وعمرو بن خارجة وشداد بن أوس وعبادة بن الصامت وثوبان ومعاوية
رضي الله عنهم وغيرهم ، وعنه ابنه محمد وعطية بن قيس وأبو سلام ومكحول وشهر
ورجاء وعبادة بن نسي ومالك بن أبي مريم وصفوان بن سليم وجماعة ، ذكره
ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين من أهل الشام ، وكان ثقة ، بعثه عمر بن
الخطاب رضى الله عنه يفقه الناس ، وكان أبوه ممن قدم على رسول الله صلى الله
عليه وسلم صحبة أبي موسى ، قال البخارى في تاريخه بسنده إليه : كتبنا جلوساً عند النبي
صلى الله عليه وسلم ، فذكر حديثنا . وروى عن أحمد أنه قد أدرك النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يسمع منه . مات سنة ٧٨ . قلت : روى له الأربعة والبخارى تعليفاً

خيلنا فيستلقحونها^(١) ويقاتلون عليها ، أفعقر ما حسر من خيلنا ؟ قال : لا^(٢) ليسوا بأهل أن ينقصوا^(٣) منكم إنما هم غداً رقيقكم وأهل ذمتكم^(٤) قال أبو يوسف : إنما الكراهية عندنا لأنهم كانوا لا يشكون في الظفر عليهم ، وأن الأمر في أيديهم لما رأوا من الفتح ؛ فأما إذا اشتدت شوكتهم ، وامتنعوا ، فإنا نأمر بحسير الخيل أن يذبح ثم يحرق لحقه بالنار حتى لا يتنفعون به ولا يتقوون منه بشيء ؛ وأكره أن نعدبه ، أو نعقره ؛ لأن ذلك مثله ، والله أعلم

باب ما جاء في صلاة الحرس

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا كان الحرس يحرسون دار الإسلام أن يدخلها العدو ، فكان في الحرس من يكتبى به ، فالصلاة أحب إلى قال الأوزاعي رحمه الله : بلغنا أن حارس الحرس يصبح وقد أوجب^(٥) في ما لم يمض في هذا المصلى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف : إذا احتاج المسلمون إلى حرس ، فالحرس أفضل من الصلاة ، فإذا كان في الحرس من يكفيه ويستغنى به فالصلاة [أفضل]^(٦)

(١) حسر الرجل أو الدابة : تعب وأعيأ . وأحسر الدابة : ساقها إلى أن أعيأها ولقح الفحل الناقة : أحبلها

(٢) حرف « لا » ساقط من الأصل ، وزيد من سنن البيهقي

(٣) وفي رواية السنن : « أن ينقصوا »

(٤) وأخرجه البيهقي بسنده من طريق الشافعي عن أبي يوسف سنداً ومثلاً

(٥) وقد أوجب : أى الأجر . وباقى الكلام غير واضح لعله محرف أو سقط منه شيء ، والله أعلم

(٦) لفظ « أفضل » ساقط من الأصل

لأنه قد يحرس أيضا وهو في الصلاة ، حتى لا يغفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك ، فيجمع أجرهما جميعا أفضل
أخبرنا محمد بن إسحاق ، والكلبى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل واديا فقال : « من يحرسنا في هذا الوادى الليلة ؟ » فقال رجلان : نحن ، فأتيا رأس الوادى ، وهما مهاجرى وأنصارى ، فقال أحدهما لصاحبه : أى الليل أحب إليك ؟ فاختار أحدهما أوله والآخر آخره ، فنام أحدهما وقام الحارس يصلى (١)

باب خراج الأرض

قال أبو يوسف : وسئل أبو حنيفة رضى الله عنه : أيكره أن

(١) هذا حديث طويل أخرجه ابن إسحاق في مغازيه عن صدقة بن يسار عن عقيل عن جابر قال : خرجنا مع رسول الله ، يعنى في غزوة ذات الرقاع ، فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين ، خلّف أن لا أنتهى حتى أهرىق دما فى أصحاب محمد ، فخرج يتبع أثر النبي صلى الله عليه وسلم ، فنزل النبي صلى الله عليه وسلم منزلا فقال : « من رجل يكلؤنا ؟ » فانتدب رجل من المهاجرين ، ورجل من الأنصار . قال : « كونا بقم الشعب » فلما خرج الرجلان إلى قم الشعب اضطجع المهاجرى وقام الأنصارى يصلى ، وأتى الرجل فلما رأى شخصه عرف أنه ريثة اللقوم فرماه بهم فوضعه فيه ونزعه حتى مضى ثلاثة أسهم ، ثم ركع وسجد ، ثم انتبه صاحبه ، فلما عرف أنه قد نزرؤا به هرب ، ولما رأى المهاجرى ما بالأنصارى من الدماء قال : سبحان الله ! ألا أنتهى أول مارى ؟ قال : كنت فى سورة أقرؤها فلم أحب أن أقطعها . وأخرجه ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک وابن خزيمة فى صحيحه وأحمد فى مسنده والدارقطنى والبيهقى والبخارى تعليقا فى باب من لم یر الوضوء إلا من المخرجين . الخ

يؤدى الرجل الجزية على خراج^(١) الأرض ؟ فقال : لا ، إنما الصغار خراج الأعناق

وقال الأوزاعى رحمه الله : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من [أقر] بذل طائعا فليس مأا^(٢) وقال عبد الله بن عمر^(٣) رضى الله عنهما وهو المرتد على عقبه . وأجمعت^(٤) العامة من أهل العلم على الكراهية لها وقال أبو يوسف : القول ما قال أبو حنيفة ، لأنه كان لعبد الله بن مسعود ، ولجباب بن الارت ، وللحسين بن على ، ولشريح رضى الله عنهم أرض خراج^(٥)

(١) كذا فى الأصل وعند ابن جرير : « من خراج الأرض ،

(٢) قلت : وأخرج يحيى بن آدم فى خراجه عن رجل من جهينة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أقر بالخراج بعد أن أنقذه الله عز وجل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » . وأخرج أبو داود بمعناه عن معاذ رضى الله عنه وهو : « من عقد الجزية فى عنقه فقد برىء مما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج عن أبى الدرداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أخذ أرضا بجزيتها فقد استقال هجرته ، ومن نزع صغار كافر من عنقه فجعله فى عنقه فقد ولى الاسلام ظهره » وأخرجهما البيهقى أيضا . قلت وما بين القوسين زيادة من ابن جرير (٣) قلت أخرج البيهقى عن ابن عمر : كان إذا سئل عن الرجل من أهل الاسلام يأخذ الأرض من أهل الذمة بما عليها من الخراج يقول : لا يحل لمسلم أن يكتب على نفسه الذل والصغار . وأخرج عنه أنه قال : ما يسرنى أن الأرض كلها لى بجزية خمسة دراهم أقر فيها بالصغار على نفسى . وأخرج عن ابن مسعود قال : من أقر بالطلق فقد أقر بالصغار . قلت : الطلق : خراج الأرض — مغرب

(٤) وعند ابن جرير : « اجتمعت »

(٥) قلت : أخرج البيهقى من طريق يحيى بن آدم عن حفص عن مجاهد عن

حدثنا المجالد عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلمي ^(١) أنه قال لعمر ابن الخطاب رضى الله عنه : إني اشتريت أرضا من أرض السواد ؛ فقال عمر : أكل أصحابها أرضيت ؟ قال : لا ، قال : فأنت فيها مثل صاحبها ^(٢)

الشعبي قال : اشترى عبد الله أرض الخراج من دهقان وعلى أن يكفيه خراجها . وأخرج عن القاسم بن عبد الرحمن قال : اشترى عبد الله أرض الخراج قال : فقال له صاحبها ، يعنى دهقانها : أنا أكفيك إعطاء خراجها ، والقيام عليها . وأخرج عن حسن بن صالح عن ابن أبي ليلى قال : اشترى الحسن بن علي رضى الله عنهما ملحمة أو ملحاً ، واشترى الحسين بن علي رضى الله عنهما بردين من أرض الخراج وقال : قد رد إليهم عمر رضى الله عنه أرضهم وصالحهم على الخراج الذي وضعه عليهم . وأخرج عن الحجاج عن عبد الله بن حسن أن الحسن والحسين رضى الله عنهما اشترى قطعة من أرض الخراج . وأخرج عن الحجاج قال : بلغنا أن حذيفة اشترى قطعة من أرض الخراج . وأخرج عن يحيى عن عبد الرحيم عن أشعث عن الحكيم عن شريح أنه اشترى أرضا من أرض الحيرة

(١) عتبة بن فرقد بن يربوع السلمي ، صحابي عداة في الكوفيين . روى عنه قيس بن أبي حازم وعبد الله بن ربيعة السلمي وعرجة بن عبد الله الثقفي والشعبي . شهد خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقسم له منها ، هو الذي فتح الموصل زمن عمر رضى الله عنه سنة ثمان عشرة

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الدراية : أبو يوسف قال في الخراج : حدثنا مجالد بن سعيد عن عامر عن عتبة بن فرقد أنه قال لعمر رضى الله عنه : اشتريت أرضا من أرض السواد فقال عمر : أنت فيها مثل صاحبها . وأخرج يحيى بن آدم في الخراج وعبد الرزاق وابن أبي شيبة من حديث طارق بن شهاب قال : أسلمت امرأة من أهل نهر الملاك فكاتب عمر : إن اختارت أرضها وأدت ما على أرضها غلوا بينها وبين أرضها . وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق الزبير ابن عدى أن دهقاناً أسلم على عهد عمر فقال : إن أقت بأرضك رفعنا الجزية عن رأسك وأخذناها من أرضك وإن تحولت فنحن أحق بها . ومن طريق محمد بن عبد الله

حدثنا ابن أبي ليلى^(١) عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من
عظماهم أسلوا في زمان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، وعلى بن أبي طالب
رضى الله عنه ، ففرض عمر على الذين أسلوا في زمانه ألفين ألفين^(٢)

الثقي عن عمرو على قال : إذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية وأخذنا خراجها .
قلت : أخرج يحيى بن آدم في الخراج عن عبد السلام بن حرب عن بكير عن
عامر قال : اشترى عتبة بن فرقد أرضا من أرض الخراج ثم أتى عمر رضى الله
عنه فأخبره فقتل . بمن اشتريتها ؟ قال : من أهلها . قال : فهؤلاء أهلها ، للسلين ،
أبتموه شيئا ؟ قالوا : لا ، قال : فاذهب فاطلب مالك حيث وضعته . وأخرجه
عن قيس عن أبي إسماعيل عن الشعبي عن عتبة قال : اشترت عشرة
أجربة من أرض السواد على شاطيء القرات لتصب اداوى ، فذكرت ذلك لعمر ،
فقال اشتريتها من أصحابها ؟ قلت : نعم ، قال : رح إلى ، فرحت إليه فقال : يا هؤلاء
أبتموه شيئا ؟ قالوا : لا ، قال : ابنت مالك حيث وضعته

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الانصارى أبو عبد الرحمن قاضى
الكوفة وأحد الأعلام . روى عن أخيه عيسى والشعبى وعطاء ونافع ، وعنه شعبة
والسفيانان ووكيع وأبو نعيم . قال أبو نعيم : محله الصدق ، شغل بالقضاء فساء
حفظه . وقال العجلي : كان فتيها صاحب سنة جائز الحديث . مات سنة ثمان
وأربعين ومائة . قلت : روى له الأربعة

(٢) أخرج يحيى بن آدم في كتاب الخراج عن شريك ، وقيس عن جابر عن
عامر ، أى الشعبى ، قال : أسلم الرقيق فأعطاه عمر أرضه بخراجها وفرض له ألفين .
وأخرج هذا الحديث عن عبد السلام بن حرب عن أشعث بن سوار عن رجل عن ربيع
ابن عميلة الفزارى . أيضا . وأخرج عن حسن بن صالح عن إسماعيل بن أبي خالد
قال فرض عمر رضى الله عنه للهمزان دهبان الأهواز ألفين حين أسلم . وأخرج
عن حفص بن غياث عن محمد بن قيس الأسدى عن أبي غون الثقي ، قال : كان عمر
وعلى رضى الله عنهما إذا أسلم الرجل من أهل السواد تركاه يقوم بخراجها في أرضه .
وأخرج عن هشيم عن سيار أبي الحكم عن الزبير بن عدى قال : أسلم دهبان

وقال أبو يوسف : ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه أخرج هؤلاء من أرضهم ، وكيف الحكم في أرض هؤلاء ، أيكون الحكم لهم أم لغيرهم ؟

باب شراء أرض الجزية ^(١)

قال أبو يوسف رضى الله عنه : وسئل أبو حنيفة رضى الله عنه عن الرجل المسلم يشتري أرضا من أرض الجزية ، فقال : هو جائز وقال الأوزاعي : لم تزل أئمة المسلمين ينهون عن ذلك ويكتبون فيه ، ويكرهه علماءهم وقال أبو يوسف : القول ما قال أبو حنيفة رضى الله عنه

باب المستأمن في دار الاسلام

قال أبو يوسف : وسئل أبو حنيفة رضى الله عنه عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين للتجارة ، فزنى بعضهم في دار الإسلام ، أو سرق هل يحد ؟ قال : لا حد عليه ، ويضمن السرقة ^(٢) لأنه لم يصلح ولم تسكن له ذمة

قال الأوزاعي رحمه الله : تقام عليه الحدود

من أهل السواد في عهد على رضى الله عنه فقال له : إن أقمت على أرضك رفعت الجزية عن رأسك وأخذنا من أرضك ، وإن تحولت عنها فحن أحق بها (١) دلائل هذا الباب مرت في الباب الذى قبله ؛ والبايان متشابهان والفرق بينهما يسير وحكما واحد ، والله أعلم

(٢) قال ابن جرير في اختلاف الفقهاء ص ٥٦ قالوا ، يعنى أبا حنيفة وأصحابه : لو أن أناسا من أهل الحرب خرجوا إلينا بأمان فزنى بعضهم أو سرق ، درى

وقال أبو يوسف: القول ما قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، ليس ثقام عليهم الحدود ، لأنهم ليسوا بأهل ذمة ، لأن الحكم لا يجرى عليهم ، أرأيت إن كان رسولا للمكهم فزنى أترجمه (١) ١٤ أرأيت إن زنى رجل بامرأة منهم مستأمنة أترجمها ١٤ أرأيت إن لم أرحمهما حتى عادا إلى دار الحرب ثم خرجا بأمان ثانية أمضى عليهما ذلك الحد ١٤ أرأيت إن سبيا أيمضى عليهما حد الحر أم حد العبد وهما رقيق لرجل من المسلمين ١٤ أرأيت إن لم يخرجنا ثانية

عنه الحد ، وضمن السرقة . ولو قتل رجل منهم رجلا من المسلمين قتل به وإن قذف رجلا من المسلمين رجل منهم ضرب الحد ، وإن زنى رجل منهم بامرأة من المسلمين درى عنه الحد وأوجع عقوبة . ولو أن بعضهم قطع يدرجل من المسلمين قطعت يده ، وكذلك لو استدان بعضهم من بعض المسلمين قضى عليهم بذلك . ولو أن مسلما قتل بعضهم درى عنه القتل وضمن الدية في ماله إن كان القتل عمداً ، وإن كان خطأ كان على عاقلته المدية وكانت عليه الكفارة ، وكذلك لو أن مسلما قطع يد بعضهم أو رجله أو فقا عينه أو قتل ابنه متعمداً درى عنه القتل والقصاص وكان عليه الأرض في ماله ، وإن فعل ذلك خطأ كان على عاقلته . ولو أن مسلما اغتصب من بعضهم غصباً مالا أو عرضاً فاستهلكه ، أو كان قائماً ، قضى على المسلم برده وأجبر على دفع ذلك إليه . وكذلك لو استدان مسلم من بعضهم ديناً أجبر على رده . ولو أن مسلماً زنى بامرأة منهم دخلت إلينا بأمان أقيم عليه الحد ، ودرى عن المرأة . ولو سرق مسلم من بعضهم سرقة درى عنه القتل وضمن السرقة . وكذلك لو أن رجلاً من هؤلاء الحريرين المتأسمين قتل رجلاً من أهل الذمة أو قطع يده متعمداً اقتص منه . ولو أن الذمى قتل الحرى أو قطع يده متعمداً ضمن الأرض ولم يقتص منه الخ

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم منع من قتل الرسل ، وذلك معروف عند

أهل العلم بالحديث والسيرة

فأسلم أهل تلك الدار وأسلمها ، أو صاروا ذمة أيؤخذون ١٩ وإن أخذوا
بذلك في دار الحرب ثم خرجوا إلينا أنقيم عليهم الحد ١٩

باب بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب بأمان

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان
فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن بذلك بأس ، لأن أحكام المسلمين لا تجرى
عليهم ، فبأى وجه أخذ أموالهم برضا منهم فهو جائز

قال الأوزاعي رحمه الله تعالى : الربا عليه حرام في أرض الحرب
وغيرها ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من ربا أهل الجاهلية
ما أدركه الإسلام من ذلك ؛ وكان أول ربا وضعه ربا العباس بن عبد المطلب
رضى الله عنه ^(١) فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرم الله عليه
دماءهم وأموالهم ١٩ وقد كان المسلم يبايع الكافر في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يستحل ذلك

(١) قلت أخرج الحديث مسلم والبيهقي وزاد « فانه موضوع كله » . قال الشيخ
العلامة علاء الدين في الجوهر النقي : قلت : مذهب البيهقي وأصحابه أن البيع المذكور
لا يجوز وأن الربا ثابت بين المسلم والحربي ، وهذا الحديث يدل على خلاف
ذلك وأنه لا ربا بينهما ، وقال ذلك في خطبته يوم عرفة في حجة الوداع في السنة
التاسعة ، وكان إسلام العباس قبل ذلك . قال صاحب التمهيد : أسلم قبل فتح خيبر
وكان يكتم إسلامه ، وذلك في حديث الحجاج بن علاط أنه كان مسلماً فسرّه
ما يفتح الله على المسلمين ، ثم أظهر إسلامه يوم فتح مكة ، وشهد حنيناً ، والطائف
وتبوك . ويقال إن إسلامه قبل بدر ، وكان يحب أن يقدم على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن متمالك
بمكة خير » ، فلذلك قال عليه السلام يوم بدر : من لقي منكم العباس فلا يقتله فانه

وقال أبو يوسف : القول ما قال الأوزاعي ، لا يحل هذا ولا يجوز . وقد بلغتنا الآثار التي ذكر الأوزاعي في الربا ، وإنما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لاربا بين أهل الحرب » وقال أبو يوسف : وأهل الإسلام ^(١)

لأنما أخرج مكرها ، وفي الصحيح أنه عليه السلام أتى وهو يجهر بقلادة - الحديث وفي آخره قال عليه السلام : « الذهب بالذهب وزنا بوزن » ثبت أن الربا كان محرما ، وأن العباس بمكة يعامل بالربا إلى الفتح . قال الطحاوي : فدل وضع النبي عليه السلام ربا على أن الربا بين المسلمين والمشركون في دار الحرب جائز على ما يقوله أبو حنيفة والثوري والنخعي قبلهما ، لأن قوله عليه السلام : « ربا الجاهلية موضوع » دليل على أنه كان قائما إلى أن ذهبت الجاهلية بفتح مكة ، ووضع ربا العباس دليل على أنه كان قائما إلى ذلك الوقت ، لأنه لا يوضع إلا ما كان قائما ، قال الفقيه أبو الوليد بن رشد : وهذا استدلال صحيح ؛ لأنه لو لم يكن الربا بين المسلمين والمشركون حلالا في دار الحرب لكان ربا العباس موضوعا يوم أسلم ، وما قبض منه بعد ذلك مردودا ، لقوله تعالى : « وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم » الآية ، وفي أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٧١ تحت هذا الحديث : وفيها أي خطبة النبي الدالة على أن العقود الواقعة في دار الحرب إذا ظهر عليها الامام لا يعترض عليها بالفسخ ، وإن كانت معقودة على فساد ، لأنه معلوم أنه قد كان بين نزول الآية وبين خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ووضع الربا الذي لم يكن مقبوضا عقود من عقود الربا بمكة قبل الفتح ولم يتعتم بها بالفسخ ولم يميز ما كان منها قبل نزول الآية مما كان منها بعد نزولها ، فدل ذلك على أن العقود الواقعة في دار الحرب بينهم وبين المسلمين إذا ظهر عليها الامام لا يفسخ منها ما كان مقبوضا

(١) قال المولى على القارى في شرح المختصر : وما رواه مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لاربا بين المسلم والحربي في دار الحرب » ذكره محمد بن الحسن ، أظنه في المبسوط ، وأسند البيهقي في المعرفة في كتاب السير عن الشافعي قال : قال أبو يوسف : إنما قال أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة

(١) في قولهم إنهم [لو] (٢) لم يتقابضوا ذلك حتى يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ، ولكنه كان يقول : إذا تقابضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم (٣) ، والله أعلم

باب في أم ولد الحربى

تسلم وتخرج إلى دار الإسلام

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في أم ولد أسلت في دار الحرب ثم

حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا ربا بين أهل الحرب » وأظنه قال : وأهل الإسلام . قال الشافعى : وهذا حديث ليس له ثبات ولا حجة فيه . وقال فى المبسوط : هذا مرسل ، ومكحول فقيه ثقة ، والمرسل من مثله مقبول

(١) هنا يبايض فى الأصل ولعل الساقط « ولا خلاف » ولعل لفظ قولهم تصعيف ، والصواب : قوله . والله أعلم

(٢) لفظ « لو » ساقط من الأصل زيد بين القوسين ليستقيم المعنى

(٣) لهذا القول شاهد فى المبسوط ، قال الامام السرخسى فى مبسوطه ج ١ ص ٥٩ ناقلا عن مختصر الحاكم : وإذا تباع أهل الحرب بالربا فى دار الحرب ثم خرجوا فأسلوا أو صاروا ذمة قبل أن يتقابضوا أو يتبض أحدهما ثم اختصموا فى ذلك أبطلته . ثم قال بعد شرح هذا القول : وكذلك لو اختصموا بعد التقابض فى دار الإسلام فانهم يؤمرون برد ذلك ، لأن التقابض بعد العصمة بالاحراز كان باطلا شرعا ؛ وكذلك المسلم يبايع الحربى بذلك فى دار الحرب ثم أسلم الحربى وخرج إلى دارنا قبل التقابض ، فإن خاصمه فى ذلك إلى القاضى أبطله ، وإن كانا تقابضا فى دار الحرب ثم اختصما لم أنظر فيه ، ويستوى إن كان المسلم أخذ الدرهمين بالدرهم أو الدرهم بالدرهمين ، لأنه طيب نفس الكافر بما أعطاه ، قل ذلك أو أكثر ، وأخذ ماله بطريق الإباحة كما قرنا

خرجت إلى دار الإسلام وليس بها حمل : إنها تزوج إن شاءت ،
ولا عدة عليها ^(١)

وقال الأوزاعي رحمه الله : أى امرأة هاجرت إلى الله بدينها فخالها
كحال المهاجرات : لا تزوج حتى تنقضى عدتها

المرأة تسلم في أرض الحرب

قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى امرأة أسلمت من أهل الحرب
وخرجت إلى دار الإسلام وليست بحبلى إنه لا عدة عليها ، ولو أن زوجها
طلقها لم يقع عليها طلاقه ^(٢)

(١) لأن العيب إذا خرجوا من دار الحرب مسلمين عتقوا ، فإذا عتقت أم
الولد تصير مثل المراغمة المهاجرة التى أسلمت فى دار الحرب ، وهى لا عدة عليها
كما يذكر حكمها بعد ذلك ، فكذلك هذه ، وهذا إذا لم تكن حبلى من مولاهما ، فإذا
كانت حبلى فلا يجوز نكاحها حتى تضع ، وفى رواية الحسن عنه يجوز ، ولكن
لا يجوز وطؤها له

(٢) قال الامام السرخسى فى المبسوط ج ٥ ص ٥٧ : وأصل المسألة فى المهاجرة
فإنها إذا خرجت إلى دار الاسلام مسلبة أو ذمية لم تلزمها العدة فى قول أبى حنيفة
إلا أن تكون حاملا فحينئذ لا تزوج حتى تضع حملها ، وإن كانت حاملا فلها أن
تزوج فى الحال ؛ وعلى قول أبى يوسف ومحمد تلزمها العدة ؛ ثم ذكر حجتهم ، ثم
قال : وأبو حنيفة استدل بقوله تعالى : « ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن
أجورهن » ، فأنه تعالى أباح نكاح المهاجرة مطلقة فتقيد ذلك بما بعد انقضاء العدة
يكون زيادة ؛ وقال الله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » وفى إيجاب العدة تمسك
بعصمة الكافرة . والمعنى فيه أن هذه الفرقة وقعت بتباين الدارين فلا توجب العدة
عليها ، وكالمسيسة هذا ، لأن تباين الدارين حقيقة وحكم مناف للنكاح فيكون
منافيا لأثر النكاح ، فلا تجب العدة لحق الشرع مع وجود المنافى ، ولا لحق الزوج

قال الأوزاعي : بلغنا أن المهاجرات قدمن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزاجهن بمكة مشركون فن أسلم منهم فأدرك امرأته في عدتها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال أبو يوسف : على أم الولد العدة ، وعلى المرأة الحرة العدة ، كل واحدة منهن ثلاث حيض ، لا يتزوجن حتى تقضى عددهن ، ولا سيل لأزواجهن ولا للوالى عليهن آخر الأب

أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب ^(١) عن أبيه عن عبد الله ابن عمرو رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رد زينب إلى زوجها بنكاح جديد ^(٢)

لأنه حرى غير محترم ، وهو نظير من اشترى امرأته لا تجب العدة لحقه لأن الحل الثابت بالملك حقه ، ولا تجب لحق الشرع لوجود المنافى ، فأما إذا كانت حاملا فلا نقول تجب العدة عليها ولكنها لا تتزوج ما لم تضع حملها ، لأن في بطنها ولدا ثابت النسب من الغير ، وذلك مانع من النكاح كأم الولد إذا جلبت من مولاها ليس له أن يزوجه حتى تضع . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها إذا تزوجت صح النكاح ولكن لا يقربها زوجها حتى تضع لأنه لا حرمة لماء الحرى كما الزانى فهو بمنزلة ماء الزانى والحبل من الزنا لا يمنع النكاح عندنا ، ولكن الأول أصح ، لأن الحبل من الزنا لا نسب له وهنا النسب ثابت من الحرى ، وباعتبار ثبوت النسب المحل مشغول ، فلهذا لا يصح النكاح ما لم يفرغ المحل عن حق الغير ، ويستوى في وقوع الفرقة بقبالين الدارين إن خرج أحدهما مسلما أو ذميا ، أو خرج مستأثما أسلم أو صار ذميا لأنه من أهل دارنا حقيقة وحكما في النصابين ^(١) هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي ؛ روى عن جده عبد الله بن عمرو وأبيه محمد وابن عباس وابن عمر ، وعنه ابنه عمرو وعمر وثابت البناني وعطاء بن أبي مسلم ، ثبت سماعه عن جده ، وثقه ابن حبان . قلت : روى له البخارى في الأدب المفرد وجزء القراءة ، والأربعة ^(٢) وأخرجه الترمذى عن أبي معاوية عن الحجاج عن عمرو بن شعيب عن

وإنما قال أبو حنيفة رضى الله عنه : ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبايا يوطأن إذا استبرثن بحیضة ^(١) فقال : السباة والإسلام سواء

قال أبو يوسف : حدثنا الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن عبيد بن خرجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما ^(٢)

أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص ابن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد ، ثم روى عن ابن عباس قال : رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحا ، ونقل عن يزيد بن هارون أن حديث ابن عباس أجود إسناداً وقال : والعمل على حديث عمرو بن شعيب

(١) وهو ما أخرجه أبو داود والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدرى في سبايا أو طاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » . وفي لفظ لابي داود : « ولا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر يسقى ماءه زرع غيره ، ولا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها » وفي مصنف ابن أبي شيبة عن علي رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ الحامل حتى تضع ، أو الحائل حتى تستبرئ بحیضة . وقد ذكر بعض هذه الأحاديث قبل ذلك ، قلت : فعمل من قول أبي يوسف ، أن عليه أن يستبرئ بحیضة ، ولا يقر بها قبل الاستبراء ، وهذا معنى قوله « لا عدة عليهن » والله أعلم

(٢) أخرجه البيهقي من طريق حفص بن غياث عن الحجاج — الحديث سنداً ومتناً ، وزاد في متنه « فأسلما فأعتقهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما أبو بكره » . وأخرج عن أبي معاوية عن الحجاج بهذا السند أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعق من خرج إليه يوم الطائف من عبيد المشركين . وأخرج من

وحدثنا بعض أشياخنا ^(١) أن أهل الطائف خاصموا في عبيد خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقهم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أولئك عتقاء الله »

طريق حماد بن سلبة عن الحجاج بالسند المذكور في المتن أن أربعة أعبد وثبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم زمن الطائف فأعتقهم . وأخرج البيهقي من طريق هشام عن ابن جريج ، قال : قال عطاء عن ابن عباس قال : « وإن هاجر عبد منهم ، يعني أهل الحرب ، أو أمة فهما حران ولهما ما للهاجرين » . وأخرج عن محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن منصور بن المعتمر عن ربيعة بن حراش عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : خرج عبدان إلى رسول الله يوم الحديبية قبل الصلح فكتب إليهم مواليتهم قالوا : يا محمد والله ما خرجوا إليك رغبة في دينك وإنما خرجوا هربا من الرق ، فقال ناس : صدقوا يا رسول الله رددهم إليهم . فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « ما أراكم تاتهمون يامعشر قريش حتى يعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا » وأبي أن يردهم وقال : « هم عتقاء الله عز وجل »

(١) قلت : بعض أشياخه محمد بن إسحاق ، روى عن عبد الله بن المكدم الثقفي : لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف خرج إليه رقيق من رقيقهم أبو بكرة ، وكان عبداً للحارث بن كعدة ، والمنبعت ويحسن ، ووردان ، في رهط من رقيقهم فأسلبوا ، فلما قدم وفد أهل الطائف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلبوا قالوا : يا رسول الله ردعيلنا رقيقنا الذين أتوك . فقال : « لا ، أولئك عتقاء الله عز وجل » ورد على كل رجل ولأهله عبده فجعله إليه . أخرجه البيهقي عن يونس بن بكير عن ابن إسحاق ، وقال : هذا منقطع . وأخرجه ابن إسحاق أيضا في سيرته فقال : أخبرني من لا أتهم عن عبد الله بن المكدم عن رجال من ثقيف الحديث بطوله

باب الحرية تسلم فتزوج وهى حامل

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا كانت المرأة المسلمة التى جاءت من دار الحرب حاملا فتزوجت فنكاحها فاسد
وقال الأوزاعى رحمه الله : ذلك فى السبايا فأما المسلمات فقد مضت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلموا فى العدة ^(١)
وقال أبو يوسف : إن تزوجهن فاسد ، وإنما قاس أبو حنيفة رضى الله عنه هذا على السبايا على ^(٢) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ الحبالى من النىء حتى يضعن » قال : فكذلك المسلمات

باب فى الحربى يسلم وعنده خمس نسوة

قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى رجل من أهل دار الحرب تزوج خمس نسوة فى عقدة ثم أسلم هو وهن جميعا وخرجوا إلى دار الإسلام : إنه يفرق بينه وبينهن

(١) لما روى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه بلغه أن نساء فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم كن أسلين بأرض غير مهاجرات وأزواجهن حين أسلن كفار ، منهن عاتكة ابنة الوليد بن المغيرة كانت تحت صفوان بن أمية فأسلت يوم الفتح وهرب زوجها صفوان بن أمية من الاسلام ، الحديث بطوله ، إلى أن قال : ولكنه لم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى رسول الله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الكافر ، إلا أن يقدم مهاجراً قبل أن تنقض عدها ، فانه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوجها إذا قدم عليها مهاجراً وهى فى عدها

(٢) على بدل من على السبايا

وقال الأوزاعي رحمه الله : بلغنا أنه قال : أيتها شاء^(١)

(١) وهو ما أخرجه الترمذى وابن ماجه والطحاوى والبيهقى عن الزهرى عن سالم عن عبد الله أن غيلان بن سلبة الثقفى أسلم وله عشر نسوة فى الجاهلية فأسلبن معه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير منهن أربعا . قال الترمذى : هكذا رواه معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه ، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب بن أبى حمزة وغيره عن الزهرى قال : حدثت عن محمد بن سويد الثقفى أن غيلان بن سلبة أسلم وعنده عشر نسوة ، قال محمد : وإنما حديث الزهرى عن سالم عن أبيه أن رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر : لتراجعن نساءك أو لأرجن قبرك كما رجم قبر أبى رغال . قلت : وقد رواه البيهقى من طريق أيوب عن نافع وسالم عن ابن عمر موصولا أن غيلان بن سلبة الثقفى أسلم وعنده تسع نسوة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعا ، قال : وفى رواية النسائى عنده عشر نسوة فأسلم وأسلبن معه ، زاد ابن ناجية فى روايته قال : فلما كان زمان عمر طلق نساءه وقسم ماله فقال له عمر : لتراجعن فى مالك ونساءك أو لأرجن قبرك كما رجم قبر ذى رغال ، قال أبو على : تفرد به سرار بن محشر وهو بصرى ثقة . وأخرجه عن ابن عباس أيضا : أسلم غيلان ابن سلبة وتحتة عشر نسوة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسك أربعا ويفارق سائرهن ، قال : وأسلم صفوان بن أمية وعنده ثمان نسوة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسك أربعا ويفارق سائرهن . وأخرج عن الحارث بن قيس أنه أسلم وعنده ثمان نسوة . قال ابن أبى لیلی : فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعا . وأخرج عن عروة بن مسعود قال : أسلمت وتحتى عشر نسوة أربع منهن من قريش لإحداهن بنت أبى سفيان ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعا وخل سائرهن ، فاخترت منهن أربعا منهن ابنة أبى سفيان . قال الشيخ الحافظ علاء الدين : بل أحاديث هذا الباب كلها معلولة ، وليست أسانيدھا قوية ، كذا قال أبو عمر فى التمهيد ، وعلى تقدير ثبوتها تحمل على أن ذلك كان قبل تحريم الجمع بين الخمس وبين الاختين ،

وقال أبو يوسف : ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال .
وقد بلغنا من هذا ما قال الأوزاعي ، وهو عندنا شاذ والشاذ من الحديث
لا يؤخذ به ، لأن الله تبارك وتعالى لم يحل إلا نكاح الأربع ، فما كان
من فوق ذلك كله فحرام من الله في كتابه : فالخامسة ، ونكاح الأم ، والأخت
سواء في ذلك كله حرام ، فلو أن حرياً تزوج أما وابنتها أكنت أدعهما
على النكاح ، أو تزوج أختين في عقدة ثم أسلبوا أكنت أدعهما على النكاح
وقد دخل بالأم والبنت أو بالأختين ؟ فكذلك الخنس في عقدة . ولو كن
في عقد متفرقات جاز نكاح الأربع وفارق الآخرة (١)

فعلی هذا يكون العقد حين وقع صحيحاً ثم طرأ التحريم بعد ، فيكون ، الخيار ، كما
نقول في رجل طلق إحدى امرأتيه بغير عينا لا يفسد عقدهما وله الخيار في تعيين
الطلاق في إحداها ، إذ لا عموم في لفظه عليه السلام فيحمل على ما ذكرناه .
قلت : في بعض روايات الحديث كما رواه الطحاوي ، زاد أنه كان
تزوجهن في الجاهلية ، وهذه تؤيد قول الامام وأبي يوسف ، قال الامام
الطحاوي : فكان تزويج غيلان للنسوة اللاتي عنده حين أسلم في وقت كان
تزوج ذلك العدد جائزاً والنكاح عليه ثابت ولم يكن للواحدة حينئذ من ثبوت
النكاح إلا ما للمعاشرة مثله ، ثم أحدث الله عز وجل حكماً آخر وهو تحريم ما فوق
الأربع فكان ذلك حكماً طارئاً طرأت به حرمة حادثة على نكاح غيلان ، فأمره
النبي صلى الله عليه وسلم لذلك بأن يمسك من النساء العدد الذي أباحه الله ويفارق
ما سوى ذلك ، وجعل كرجل له أربع نسوة فطلق إحداهن ، فحكمه يختار منهن واحدة
فيجعل ذلك الطلاق عليها ويمسك الأخرى ، وكذلك أبو حنيفة وأبو يوسف
يقولان في هذا

(١) قال الامام السرخسي في المبسوط ص ٥٣ ج ٥ قال : حربي أسلم وتحتته
خمس نسوة وأسلمن معه ، فإن كان تزويجهن في عقدة واحدة يفرق بينه وبينهن ،
وإن كان تزويجهن في عقود متفرقة فنكاح الأربع الأول جائز ، ونكاح الخامسة
فاسد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : سواء تزويجهن في عقدة

واحدة أو في عقود متفرقة يخير فيختار أى أربع منهن شاء ويفارق الخامسة ، وهو قول الشافعى ؛ وكذلك لو كان تحته أختان فأسلىن معه فان تزوجهما في عقدة واحدة بطل نكاحهما ، ولو كان تزوجهما في عقدين جاز نكاح الأولى وبطل نكاح الثانية عندهما . وقال محمد والشافعى : يختار أيتهما شاء ويفارق الأخرى ، واستدل بحديث غيلان بن سلبة أنه أسلم وتحته ثمان نسوة وأسلىن معه فقال صلى الله عليه وسلم : « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » وقيس بن حارثة أسلم وتحته عشرين نسوة وأسلىن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً منهن . والضحاك بن فيروز الديلى أسلم وتحته أختان فقال صلى الله عليه وسلم : « اختر أيتهما شئت » إلى أن قال وفرق محمد في السير الكبير بين أهل الحرب وأهل الذمة فقال : لو كانت هذه العقود فيما بين أهل الذمة كان الجواب كما قال أبو حنيفة ، لأن خطاب الشرع بحكم الشيوع في دار الاسلام يجعل ثابتاً في حق أهل الذمة وأن لا يتعرض لهم ما لم يسلبوا . وقد بينا هذا من أصلهما ، والشافعى يسوى بين أهل الحرب وأهل الذمة . فأما أبو حنيفة وأبو يوسف فاستدلوا بقوله تعالى : « وأن تجمعوا بين الأختين » فالجمع بين الأختين نكاحاً حرام بهذا النص ، وبنكاح الأولى ما حصل الجمع ، فوقع نكاحها صحيحاً بحكم الاسلام ، وبنكاح الثانية حصل الجمع فلم يكن نكاحها صحيحاً بحكم الاسلام ، وإنما وجب الاعتراض بعد الاسلام بسبب الجمع ، إذ لا سبب هنا سوى الجمع ، فتعين الفساد في نكاح من حصل الجمع بنكاحها وكان نكاحها فاسداً بحكم الاسلام ، دون من لم يحصل بنكاحها الجمع وكان نكاحها صحيحاً بحكم الاسلام . وإن تزوجهما في عقدة واحدة فالجمع حصل بهما ولم يكن نكاح إحداهما بأولى من الأخرى ، فبطل نكاحهما ، بمنزلة حرية تحت رجلين إذا أسلبت وأسلبا معها ، وكذلك في نكاح الخنس : الحرمة بسبب الجمع بين ما زاد على الأربع فانما حصل ذلك بنكاح الخامسة فصرف الفساد إليها أولى ، وإن كان تزويجهن في عقد واحد فالجمع حصل بهن جميعاً ، وهذا بخلاف ما لو ماتت إحداهن أو بانئت ، لأن الاعتراض بسبب الجمع بعد الاسلام فلا بد من بقاء الجمع المحرم بعد الاسلام حتى يجب الاعتراض ولم يبق ذلك إذا ماتت إحداهما أو بانئت . الخ إلى أن قال : والأحاديث التي رويت ، فقد قال

أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم أنه قال في ذلك
ثبت الأربع الأول ونفرق بينه وبين الخامسة (١)

باب في المسلم

يدخل دار الحرب بأمان فيشتري داراً أو غيرها

قال أبو يوسف : سئل أبو حنيفة رضى الله عنه عن رجل مسلم دخل
دار الحرب بأمان فاشتري داراً أو أرضاً أو رقيقاً أو ثياباً فظهر عليه
المسلمون ، قال : أما الدور والأرضون فهي في المسلمين ، وأما الرقيق
والمنايع فهو للرجل الذي اشتراه (٢)

وقال الأوزاعي رحمه الله : فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة
عنة نخل بين المهاجرين وأرضهم ودورهم بمكة ولم يجعلها فينا
قال أبو يوسف : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عن مكة

مكحول إن تلك كانت قبل نزول الفرائض ، معناه قبل نزول حرمة الجمع ،
فوقعت الانكحة صحيحة مطلقاً ، ثم أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم باختيار
الأربع لتجديد العقد عليهن ، أو لما كانت الانكحة صحيحة في الأصل جعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك مستثنى من تحريم الجمع ، ألا ترى أنه قال
في بعض الروايات : « وطلق سائرهن » ؟ فهذا دليل على أنه لم يحكم بالفرقة بينه وبين
ما زاد على الأربع ، ثم ذكر مسألة لو أسلم وتحت بنت وأم فأسلت ، وذكر فروعها
(١) قلت : وأخرج الامام الطحاوي في معاني الآثار بسنده عن قتادة قال :
يأخذ الأولى والثانية والثالثة والرابعة . قلت : فمن شاء أن يطلع بعلى طرق
أحاديث غيلان ، والحارث بن قيس ، وفيروز الديلمي وشرح معانيها فليراجع شرح
معاني الآثار للطحاوي

(٢) قال الامام محمد في السير الكبير : قال أبو حنيفة : إذا دخل الرجل

وأهلها وقال : « من أغلق عليه بابه فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن » ، ونهى عن القتل إلا نفراً قد سباهم ^(١) إلا أن يقاتل أحد فيقتل ، وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد : « ما ترون أنى صانع بكم ، قالوا : خيراً أخ كريم ، وابن أخ كريم » ، قال : « اذهبوا فأنتم الطلقاء ^(٢) » ، ولم يجعل شيئاً قليلاً ولا كثيراً من متاعهم فيثا . وقد أخبرتك

المسلم دار الحرب بأمان فاكسب مالا ، واشترى وباع فلك خيلا وسلاحا ودوراً وغير ذلك ، ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فله جميع ما اكتسب من ذلك إلا العقار من الدور والأرضين فإن ذلك يكون فيثا للمسلمين ، أما ماسوى العقار فلا يكون فيثا . قال السرخسى في شرح السير الكبير ص ٢٣٨ ج ٤ في شرح هذا القول معلا له : لأن ماسوى العقار من متول هو في يده ويده غير مغنوم فإ في يده كذلك ، وأما العقار فهو تحت يد ملكهم مغنوم فإ في يده مغنوم . وروى عن أبي يوسف في الرجل أسلم في دار الحرب وله عقار فظفر المسلمون على الدار أن عتاره لا يكون فيثا ، فعلى قياس تلك الرواية عتار هذا المسلم المستأمن لا يكون فيثا كما لا يكون متولاه فيثا . وروى محمد في الكتاب : أى السير الكبير ، عن عبد الله بن المبارك عن الوضين بن عبد الله الخولاني عن محمد بن الوليد الزهرى عن ابن هشام عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من منحه المشركون أرضاً فلا أرض له » ، وروى في رواية أخرى : « من منحه المشركون داراً فلا دار له » ، قال السرخسى : ولم يرد بهذا أنه لم يملكه بالمنحة ولكن أراد به أنه لا يديم ملكه فيها ، فإن المسلمين إذا ظهروا عليها تصير لهم

(١) وهم عبد الله بن سعد أخو بني عامر بن لؤى ، وعبد الله بن خطل من بني تميم بن غالب ، وقتيبة كانتا تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحويرث بن نقيذ بن وهب بن عبد بن قصى ، ومقيس بن صبابه ، وسارة مولاة لبعض بني عبد المطلب كانت ممن يؤذيه بمكة ، وعكرمة بن أبى جهل . قتل منهم عبد الله بن خطل ، ومقيس ، وإحدى قيتى عبدالله ، وأسلم بقيتهم

(٢) ذكر حديث الفتح ابن إسحاق مفصلاً ، ورواه الشيخان وغيرهما . وأما

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كغيره فهذا من ذلك .
وتفهم فيما أتاك عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لذلك وجوها ومعاني .
فأما الرجل الذي دخل دار الحرب فالقول فيه كما قال أبو حنيفة رضي الله

قوله : « ماترون أنى فاعل بكم » الخ فبند ابن إسحاق في سيرته ، ورواه البيهقي من طريق أبي داود عن أبي هريرة ، وفي آخره زاد فيه القاسم بن سلام بن مسكين عن أبيه بهذا الاسناد قال : ثم أتى الكعبة فأخذ بمضادق الباب فقال : ما تقولون وما تظنون ؟ قالوا نقول : ابن أخ كريم ، وابن عم حلیم رحيم ، قال وقالوا ذلك ثلاثا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقول كما قال يوسف : « لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين » قال فخرجوا كأنما نشروا من القبور فدخلوا في الاسلام . قال الحافظ علاء الدين في الجواهر النقي بعد ما نقل عن البيهقي حديث فتح مكة قلت : مذهب الشافعي أنها فتحت صلحا ، وهذا الحديث في الحقيقة حجة عليه ، أخرجه ابن حبان في صحيحه وقال : فيه بيان واضح أن فتح مكة عنوة لا صلحا . وقال النووي في شرح هذا الحديث : قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير العلماء وأهل السير : فتحت عنوة ، واحتجوا بقوله : « احصدوهم حصداً » ، وبقوله « أبيضت خضراء قريش » قالوا وقال عليه السلام من فعل كذا فهو آمن ، فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتاج إلى هذا ، وكيف يدخلها صلحا ويخفى ذلك على رضى الله عنه حتى يريد قتل الرجلين اللذين دخلا في الأمان ! وكيف يحتاج إلى أمان أم هانيء بعد الصلح ! انتهى كلامه . وقوله عليه السلام : « ماترون أنى صانع بكم » يدل على أنه يخبر فيهم وأنه لم يكن أمان سابق ، إذ لو كان أمان لقالوا : وما تقدر أن تصنع وقد انعقد بيننا وبينك أمان ، مع علمهم أنه كان أوفى الخائن ذمة ، وأصدقهم عهدا ! وظهر بهذا أن قوله عليه السلام : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » لإنشاء للنبأ عليهم . والاطلاق ، وتسمية هذه الغزوة غزوة الفتح يدل على ذلك أيضا ؛ وكذا قوله تعالى : « إنا فتحنا لك فتحا مبينا » وقوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » المراد بهما عند الجمهور فتح مكة . وهذا اللفظ لا يستعمل في الصلح إنما يستعمل في الغلبة والقهر . وأيضا فإن أهل السير

غته : المتاع ، والثياب ، والرقيق للذى اشترى ، والدور ، والأرضون
فيه لأن الدور والأرضين لا تحول ، ولا يحرزها المسلم ، والمتاع والثياب
تحرز وتحول

عدوا الفتح من جملة الغزوات التى قاتل فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، وعدّها ابن
سعد تسعا منها الفتح ثم قال : هذا الذى اجتمع لنا عليه ؛ وادعى المازرى أن
الشافعى انفرد بقوله فتحت صلحا ، قال : وتأويلهم أنه عليه السلام إنما أمر بقتل
من لم يقبل أمانه ، وأن المعاهدة على ذلك كانت دعوى ، وإضافة إلى الحديث
ما ليس فيه ، وكيف يتفق المعاهدة على مثل هذا ! ولما رأى الشافعى أنه عليه السلام
لم يستج أموالها ، ولا قسمها بين الغائبين ، اعتقد أنه صلح ، وهذا لا تعلق له فيه ،
لأن الغنيمة لا يملكها الغائبون بنفس القتال على قول كثير من أصحابنا ، وللامام أن
يخرجها عنهم ويمن على الأسرى بأنفسهم وحرّيمهم وأموالهم ؛ وكأنه صلى الله
عليه وسلم رأى من المصاحبة بعد إغنائهم والاستيلاء عليهم أن يبقّهم ، لحرمة العشيّة
وحرمة البلد ، وما رجا من إسلامهم ، وتكثير عدد المسلمين بهم ، فلا يرد
ما قدمناه من الأدلة الواضحة بمثل هذا المحتمل . وفى التجريد للقدرى : لم يكن
أبو سفيان رسولا لأهل مكة حتى يعقد لهم الصلح وإنما خرج متجسسا ، ولم يعلم
أنه عليه السلام قصدهم ، ولو كان ثم أمان سابق لم يلتجئوا إلى دخول الكعبة
ولم يقاتلوا ولم يستثن عليه السلام بعد ذلك الجماعة الذين استثناهم ، فدل ذلك أنه
عليه السلام دخلها بلا أمان وأنشأ الأمان بمكة ، ولهذا
قال عبد الله بن رواحة : « اليوم نضربكم على تأويله »

وذكر شارح العمدة حديث أبي شريح الخزاعى « فلا يحل لأحد يؤمن
بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعصدها شجرة ، فإن أحد
ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا : إن الله أذن لرسوله ولم
يأذن لكم ، وإنما أذن لرسوله ساعة من نهار ، الحديث ، قال : فيه دليل على
أن مكة فتحت عنوة ، وهو مذهب الأكثرين . وقال الشافعى وغيره فتحت
صلحا . وقيل فى تأويل الحديث : إن القتال كان جائزا لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فى مكة ولكن ما احتاج إليه . وهذا التأويل يضعفه قوله عليه السلام

باب اكتساب المرتد المال في رده

قال أبو يوسف : سئل أبو حنيفة رضى الله عنه عن المرتد عن الإسلام إذا اكتسب مالا في رده ثم قتل على الردة فقال : ما اكتسب في بيت المال (١) لأن دمه حلال لخل ماله (٢)

وقال أبو يوسف : مال المرتد الذي كان في الإسلام (٣) والذي اكتسب في الردة ميراث بين ورثته المسلمين . وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم أنهم قالوا : ميراث المرتد لورثته المسلمين (٤)

« فان أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه يقتضى وجود قتال منه صلى الله عليه وسلم ظاهرا ؛ وأيضا السير التي دلت على وقوع القتال . وقوله عليه السلام : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » ، إلى غيره من الأمان المعلق على أشياء بخصوصها يمد هذا التأويل (١) كذا في الأصل ولعله سقط لفظ : يوضع من الأصل ، أى يوضع في بيت المال

(٢) لوجه لذكر هذا الباب في هذا الكتاب ، لأنه بناء على الاختلاف بين أبي حنيفة والأوزاعي ، وإس فيه تعرض منه لاختلافه ، أو سقط قوله من الكتاب هاهنا ، والله أعلم

(٣) وكان في الأصل في دار الإسلام ، والصواب في الإسلام (٤) قلت : أخرج حديث علي الطحاوى وابن أبي شبة وعبد الرزاق والبيهقي عن أبي عمرو الشيباني أنه جعل ميراث المستورد لورثته من المسلمين . قلت : ذكر البيهقي قصة المستورد أنه كان من بنى عجل ، كان مسلما فتنصر . قال الشيخ علاء الدين التركمانى : أبو عمرو أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم فروايته محمولة على الاتصال اهـ وحديث ابن مسعود أخرجه الطحاوى والبيهقي عن القاسم بن عبد الرحمن

وقال أبو حنيفة : إنما هذا فيما كانت له قبل الردة
وقال أبو يوسف : هما سواء ما اكتسب المرتد في الزدة وقبل ذلك
لا يكون فينا (١)

وقال أبو حنيفة : يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين (٢)

عنه أنه قال : إذا مات المرتد ورثه ولده . وأخرج الطحاوي عن الحكم عنه أنه
قال ميراثه لورثته من المسلمين . وأخرج أبو يوسف في الخراج عن الأعمش عن
أبي عمرو عن علي رضي الله عنه أنه أتى بمستورد العجلى وقد ارتد فعرض عليه الاسلام
فأبى فقتله وجعل ميراثه بين ورثته من المسلمين . ونقل البيهقي في سننه عن الشافعي
ناقلا عن يزنم أن الحفاظ لم يحفظوا عن علي فتسم ماله بين ورثته المسلمين ونخاف
أن يكون الذي زاد هذا خلط . قال الحفاظ علاء الدين : قلت : صحح ابن حزم
ذلك عن علي ، قلت : وأخرج الطحاوي في معاني الآثار عن موسى بن أبي كثير
قال : سألت سعيد بن المسيب عن المرتدين ، قال : نرثهم ولا يرثونا . وروى عن
الحسن ، قال : ميراثه لوارثه من المسلمين إذا ارتد عن الاسلام
(١) وبه قال محمد أيضا لأن كسبه يوقف على أن يسلم له بالاسلام فيخلقه
وارثه فيه بعد موته ككسب الاسلام

(٢) أى كسب إسلامه . وقال مالك والشافعي وأحمد : هو في . كما اكتسب
في رده ، لما رواه أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يرث الكافر
المسلم ، ولا المسلم الكافر » أخرجه البخاري ومسلم والشافعي والطحاوي والطبراني
 وغيرهم . وأخرج الحارثي عن الامام عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته »
وأخرج محمد والحسن عنه عن حماد عن إبراهيم عن عمر رضي الله عنه قال :
« المشركون بعضهم أولياء بعض لا نرثهم ولا يرثونا » وللحديث ألفاظ مختلفة
وطرق أخرجهما أصحاب السنن والمسائيد . وحجة الامام وأصحابه مذكورة الامام
الطحاوي في شرح معاني الآثار فقال : « خالفهم في ذلك آخرون فقالوا : ميراثه
لورثته من المسلمين ، وكان من الحجة لهم على أهل المقالة الأولى أن ذلك الكافر
الذي عناء النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث لم يبين لنا فيه أى كافر هو

فقد يجوز أن يكون هو الكافر الذى له ملة ، ويجوز أن يكون هو الكافر كل كفر كان ما كان ملة أو غير ملة . فلما احتتمل ذلك لم يجوز أن يصرف إلى أحد الملعين دون الآخر إلا بدليل ، فنظرنا هل فى شيء من الآثار ما يدل على ما أراد به من ذلك فإذا ربيع المؤذن قد حدثنا قال ثنا أسد بن موسى ، قال ثنا هشيم الزهرى قال : حدثني على بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يوارث أهل ملتين لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم ، فلما جاء هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا علمنا أنه أراد الكافر إذا الملة ، فلما رأينا الردة ليست بملة ورأيانهم بجمعين أن المرتدين لا يرث بعضهم بعضاً لأن الردة ليست بملة ، ثبت أن حكم ميراثهم حكم ميراث المسلمين . فان قال قائل : فأنت لا تورثهم من المسلمين فكذا لا تورث المسلمين منهم ، قيل له : ما فى هذا دليل لك على ما ذكرت ، لأننا قد رأينا من يمنع الميراث بفعل كان منه ولا يمنع ذلك الفعل أن يورث ، من ذلك أنا رأينا القاتل لا يرث من قتل ، ورأينا لو جرح رجلاً جراحة ثم مات الجراح ثم مات المجروح من الجراحة والجراح أبو المجروح أنه يرثه ، فقد صار المقتول يرث من قتله ولا يرث القاتل من قتل ، لأن القاتل عوقب بقتله فنزع الميراث من قتله ولم يمنع المقتول من الميراث من جرحه الجراحة التى قتله إذ كان لم يفعل شيئاً ، فكذلك المرتد منع من ميراث غيره عقوبة لما أتاه ولم يمنع غيره من الميراث منه إذ لم يكن منه ما يعاقب عليه فثبت بذلك قول من يورث من المرتد ورثته من المسلمين . إلى أن قال : وفى ذلك حجة أخرى من طريق النظر أيضاً ، وهى أنا رأيانهم قد أجمعوا أن المرتد قبل رده محظور دمه وماله ، ثم إذا ارتد فكل قد أجمعوا أن الحظر المتقدم قد ارتفع عن دمه وصار دمه مباحاً ، وماله محظور فى حالة الردة بالحظر المتقدم ، وقد رأينا الحريين حكم دماهم وحكم أموالهم سواء ، قتلوا أو لم يقتلوا ، فلم يكن الذى يحل به أموالهم هو القتل بل كان الكفر ، وكان المرتد لا يحل ماله بكفره ، فلما ثبت أن ماله لا يحل بكفره ثبت أنه لا يحل بقتله ، وقد رأينا أموال الحريين تحل بالنكاح فتملك بها ، ورأينا ما وقع من أموالهم فى دارنا ملكناه عليهم وغنمناه بالدار وإن لم نقتلهم ، فلما كان مال المرتد غير

مغنوم برده كان في النظر أيضاً غير مغنوم بسفك دمه ، فلما ثبت أن ماله لا يدخل في حكم الغنائم لم يخل من أحد الوجهين : إما أن يرثه ورثته الذين يرثونه لو مات على الاسلام ، أو يصير للمسلمين ، فان صار لورثته من المسلمين فهو ما قلنا ، وإن صار لجميع المسلمين ، فقد ورث المسلمون مرتداً ، فلما كان المرتد في حال من يرثه من المسلمين ، ولم يخرج برده من ذلك ، كان الذين يرثونه هم ورثته الذين كانوا يرثونه لو مات في الاسلام لا غيرهم ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وقال الامام السرخسي في مبسوطه ص ١٠٠ ج ١٠ : وحجتنا في ذلك ظاهر قوله تعالى : « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » ، والمرتد هالك لأنه ارتكب جريمة استحق بها نفسه فيكون هالكا . ولما مات عبد الله بن أبي ابن سلول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله لورثته المسلمين ، وذلك مروى عن ابن مسعود ومعاذ رضی الله عنهما : والمعنى فيه أنه كان مسلماً ماله لوالديه ، فإذا تم هلاكه يخلفه وارثه في ماله ، كالومات المسلم . وتحقيق هذا الكلام أن الردة هلاك فانه يصير به حرباً وأهل الحرب في حق المسلمين كالموتى ، إلا أن تمام هلاكه حقيقة بالقتل أو الموت ، فإذا تم ذلك استند التوريث إلى أول الزدة ، وقد كان مسلماً عند ذلك فيخلفه وارثه المسلم في ماله ، ويكون هذا توريث المسلم من المسلم ؛ وهذا لأن الحكم عند تمام سببه يثبت من أول السبب ، كالبيع بشرط الخيار إذا أجزئ يثبت الملك من وقت العقد حتى يستحق المبيع بزوافده المتصلة والمنفصلة جميعاً . فعلى هذا الطريق يكون فيه توريث المسلم من المسلم الخ واحتج له على صاحبه للكسب حال الزدة فقال : الورثة خلافة في الملك والردة تنافي بقاء الملك فتنافي ابتداء الملك بطريق الأولى ، فما اكتسب في إسلامه كان مملوكاً له فيخلفه وارثه فيه إذا تم انقطاع حتمه عنه ، وكسب الردة لم يكن مملوكاً له لنظام المنافق عند الاكتساب ، وإنما كان له حق أن يملك أن لو أسلم ، والوارث لا يخلفه في مثل هذا الحق ، فبقى هذا مالا ضائعاً بعد موته يوضع في بيت المال . والأصح أن نقول : لإسناد التوريث إلى أول الردة في كسب الاسلام يمكن ؛ لأن السبب يعمل في المحل والمحل كان موجوداً عند أول الردة ، فأما إسناد التوريث في كسب الردة فغير ممكن لانعدام المحل عند السبب في هذا الكسب . فلو

باب ذبيحة المرتد

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا تؤكل ذبيحة المرتد وإن كان يهوديا أو نصرانيا ، لأنه ليس بمنزلته لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم ^(١)

ثبت فيه حكم التوريث ثبت مـصوراً على الحال وهو كافر بعد الاكتساب ، والمسلم لا يرث الكافر فيبقى موقوفاً على أن يسلم له بالإسلام ، فإذا زال ذلك بأن مات أو قتل ، فهذا كسب حربى لا أمان له فيكون فيثأ للسليلين يوضع في بيت مالهـم . قلت ثم اختلفت الروايات عن الامام فيمن يرث المرتد فروى الحسن عنه أنه من كان وارثاً له وقت رده وبقي إلى موت المرتد فانه يرثه ، ومن حدث له صفة الوراثـة بعد ذلك لا يرثه حتى لو أسلم بعض قرابته بعد رده أو ولد له من علوق حادث بعد رده فانه لا يرثه . وفى رواية أبى يوسف عنه يعتبر وجود الوارث وقت الردـة ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل موت المرتد . وفى رواية محمد عنه وهو الأصح أنه يعتبر من يكون وارثاً له حين مات أو قتل سواء كان موجوداً عند الردـة أو حدث بعده لأن الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه يجعل كالموجود عند ابتداء السبب . انتهى ملخصاً من المبسوط

(١) وبه قال مالك والشافعى ، وفى المدونة ج ١ ص ٤٣٢ . قلت : بل كان مالك يكره ذبائح اليهود والنصارى من أهل الحرب قال أهل الحرب والذين عندنا من النصارى واليهود عند مالك سواء فى ذبائحهم ، وهو يكره ذبائحهم كلهم من غير أن يحرمها ، ويكره شراء اللحم من مجازرهم ولا يراه حراماً . قال مالك : بلغنى أن عمر بن الخطاب كتب إلى البلدان ينهـاـهم أن يكون النصارى واليهود فى أسواقهم صيارفة أو جزارين وأن يتاموا من الأسواق ، فإن الله تبارك وتعالى قد أغنانا بالمسلمين . قال فقلت لمالك ما أراد بقوله يتامون من الأسواق ؟ قال لا يكونون صيارفة ولا جزارين ، ولا يبيعون فى أسواق المسلمين فى شىء من أعمالهم . قال مالك وأرى أن يكلم من عندهم من الولاة فى ذلك أن يتيهم . قلت : أ رأيت الرجل المسلم يرتد إلى اليهودية أو النصرانية أتحل ذبيحته فى قول مالك ؟ قال لا

وقال الأوزاعي رحمه الله : معنى قول الفقهاء أن من تولى قوما فهو منهم^(١) وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره ودمأؤهم حلال

وقال أبو يوسف : طعام أهل الكتاب وأهل الذمة^(٢) سواء ، لا بأس بذبائحهم وطعامهم كله ؛ فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا وإن والاهم ؛ ألا ترى أني أقبل من أهل الكتاب جميعا ، ومن أهل الشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والسنة في المرتد مخالفة للسنّة في المشركين والحكم فيه مخالف للحكم فيهم ؟ ألا ترى أن امرأة لو ارتدت عن الإسلام إلى النصرانية فتزوجها مسلم لم يحز ذلك ، وكذلك لو تزوجها نصراني لم يحز ذلك أيضاً ، ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك ؟

أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومناحتهم فكره نكاح نسائهم وقال : لا بأس بأكل ذبائحهم^(٣)
وقال أبو يوسف : فالمرتد أشد من ذلك !

- (١) كذا في الأصل ولعل بعض العبارة سقطت من الأصل
(٢) كذا في الأصل ولعل بعض الكلمات سقطت من الأصل ؛ والصواب أهل الكتاب من أهل الحرب وأهل الذمة ، والله أعلم
(٣) وأخرجه الإمام محمد أيضا في السير الكبير ج ١ ص ١٠١ عن علي ولفظه أنه سئل عن ذبائح النصارى من أهل الحرب فلم ير بها بأسا وكره تزويج نسائهم ثم قال : وإنما كره ذلك مخافة أنه يبقى له نسل في دار الحرب ، فأما أن يكون حراما فلا . قال السرخسي : واستدل «أى الإمام محمد» على هذا الحديث بأن رسول الله كتب إلى مجوس هجر يدعهم إلى الاسلام ، فن أسلم قبل منه

باب العبد يسرق من الغنيمة

قال أبو يوسف : سئل أبو حنيفة رضى الله عنه عن العبد يسرق من الغنيمة وسيده فى ذلك الجيش أيقطع ؟ قال : لا
وقال الأوزاعى رحمه الله : يقطع لأن العبد ليس له من الغنيمة شئ ،
ولأن سيده لو أعتق شيئا من ذلك السبى وله فيهم نصيب كان عتقه باطلا .
وقد بلغنا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قطع رقبا سرقوا من
دار الإمارة
وقال أبو يوسف : لا يقطع فى ذلك

ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية فى أن لا يؤكل لحم ذبيحة ، ولا ينكح منهم امرأة
فكان استبدل بتخصيص رسول الله صلى الله عليه وسلم المجوس بذلك أنه لا بأس
بنكاح نساء أهل الكتاب من أهل الحرب ، فانه يبنى هذا على أن المفهوم حجة ،
ويأتى بيان ذلك فى موضعه . وأخرج الجصاص فى أحكام القرآن ص ٣٢٤ ج ٢
عن حذيفة بن اليمان أنه تزوج يهودية فكتب إليه عمران خل سيلها ، فكتب
إليه حذيفة : أحرام هى ؟ فكتب إليه عمر : لا ، ولكنى أخاف أن توافقوا
المومسات منهم قال : أبو عبيد : يعنى العواهر . وأخرج عن ابن عمر أنه كان لا يرى
بأسا بطعام أهل الكتاب ، ويكره نكاح نسائهم . وأخرج عن حماد قال : سألت
سعيد بن جببر عن نكاح اليهودية والنصرانية ، قال : لا بأس به ، قال : قلت
فان الله قال : « ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن » قال : أهل الاوثان والمجوس .
وأخرج ابن خسر والاشئانى من طريق أبى يوسف عن الامام عن الهيثم عن عكرمة
عن ابن عباس أنه سئل عن ذبائح نصارى بنى تغلب والفلاحين ولم يقرءوا الانجيل
فتمرأ هذه الآية « ومن يتولهم منهم فانه منهم » ولا بأس بذبائحهم . وأخرج الامام
محمد فى الآثار عن إبراهيم عن حذيفة أنه تزوج يهودية بالمداين : فكتب اليه عمر
أن خل سيلها ، فكتب إليه : أحرام هى يا أمير المؤمنين ؟ فكتب اليه عمر : أعزم

حدثنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران ^(١) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبداً من الخمس سرق من الخمس فلم يقطعه ، وقال : مال الله بعضه في بعض ^(٢)

حدثنا بعض أشياخنا عن سمالك بن حرب ^(٣) عن النابغة ^(٤) عن

عليك أن لا تضع كتابي حتى تخلّي سبيلها ، فاني أخاف أن يتتدى بك المسلمون فيختاروا نساء أهل الذمة للجهنم ، وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين . قال محمد : وبه نأخذ ، لانراه حراما ، ولكننا نرى أن يختار عليهن نساء المسلمين ، وهو قول أبي حنيفة

(١) هو ميمون بن مهران الرقي . روى عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم وطائفة ، وعنه ابنه عمرو والحكم وأيوب وخلق . وثقه النسائي وأحمد والعجلي وابن سعد . قال أبو المليلح : ما رأيت أفضل منه . مات سنة سبع عشرة ومائة . روى له الخمسة والبخاري في الأدب . قلت : يروى الامام أبو يوسف عنه بواسطة ابنه عمرو ، كما في الخراج ، والامام أبي حنيفة

(٢) قلت : وأخرجه البيهقي من طريق الشافعي عن أبي يوسف سنداً ومتناً . وأخرجه هو عن أبي يعلى وابن ماجه في سننهما عن جبارة بن مغلس عن حجاج ابن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أن عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطعه وقال : مال الله عز وجل سرق بعضه بعضاً ، موصولاً . قال البيهقي : وفي سنده ضعف

(٣) هو سمالك بن حرب بن أوس البكري الذهلي أبو المغيرة الكوفي ، أحد الاعلام التابعين . روى عن جابر بن سمرة والنعمان بن بشير ثم عن علقمة بن وائل ومصعب بن سعد وتمام بن طرفة والشعبي ، وعنه الأعمش وشعبة والثوري وشريك وإسرائيل وزائدة وأبو عوانة وخلق . وثقه أبو حاتم وابن معين . مات سنة ثلاث وعشرين ومائة . روى له الخمسة والبخاري تعليقا . قلت : روى عنه أبو يوسف بلا واسطة وبواسطة المغيرة والحجاج وإسرائيل أيضاً ، كما في الخراج ، والأعمش وشعبة والثوري . وشريك أيضاً من شيوخه

(٤) قال في لسان الميزان : نابغة عن علي في زيارة القبور . روى عنه ابنه

علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رجلا سرق مغفراً^(١) من
المغرم فلم يقبله^(٢)

ربيعة في مسند أحمد . قال ابن أبي حاتم : ويقال نابعة بن مخارق بن سليم . قلت :
أبوه مختلف في صحبته وأما هو فلا أعرف حاله . وفي تعجيل المنفعة : هو مجهول .
وقال ابن أبي حاتم : نابعة بن مخارق بن سليم . قلت : مخارق بن سليم الشيباني
أخرج له النسائي . وذكر صاحب التهذيب أنه روى عنه ولداه قابوس وعبد الله
ولم يذكر نابعة ، والله أعلم

(١) في المغرب : المغفر : ما يلبس تحت البيضة ، والبيضة أيضا . وأصل
الغفر : الستر

(٢) أخرجه البيهقي من طريق أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن ابن عبيد بن
الابرص ، قال : شهدت عليا في الرحبة وهو يتقسم خمسا بين الناس فسرق رجل
من حضرموت مغفر حديد من المتاع فألقى به على فتال : ليس عليه قطع ، هو
خائن وله نصيب . وأخرج أيضا عن الثوري عن سماك عن دينار بن يزيد بن عبيد
ابن الابرص نحوه . قلت : كذا في السنن ويأتي خلافة عن كثر العمال وفيه تصحيف
وتعليب . وفي اللسان : يزيد بن دينار بن عبيد بن الابرص من أهل الكوفة يروى
عن علي ، روى عنه سماك بن حرب قال ابن جبان في الثقات : ربما أخطأ وأخرج
سعيد بن منصور في سننه كما في الكنز . وأخرج البيهقي من طريق الشعبي عن علي
رضي الله عنه أنه كان يقول : ليس علي من سرق من بيت المال قطع . وعن
يزيد بن دينار قال : أتى علي برجل سرق من الخمس فتال : له فيه نصيب ولم يقطع .
ذكره في كنز العمال ، وسقط رمز مخرجه . وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة
عن القاسم أن رجلا سرق من بيت المال فكتب إلى عمر بن الخطاب : لا تقطعه
فإن له فيه حتما ، ذكره في الكنز . وأخرج أبو يوسف في الخراج عن المسعودي
عن القاسم أن رجلا سرق من بيت المال فكتب فيه سعد إلى عمر رضي الله عنهما
فكتب عمر : ليس عليه قطع . وروى عن سعيد عن قتادة عن الحسن قال : إذا
سرق من الغنيمة وله فيها شيء لم يقطع ، وإن سرق منها وليس له فيها شيء قطع

وقال أبو يوسف : وعلى هذا جماعة فقهائنا لا يختلفون فيه . أما قوله : لاحق له في المغنم فقد حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى^(١) للعبيد في المغنم ولم يضرب لهم بسهم^(٢) حدثنا بعض أشياخنا عن عمير^(٣) مولى أبي اللحم : أنا العبد الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يسأله ، قال : فقال لي : تقلد هذا السيف فتقلدته ، فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرثي المتاع^(٤)

(١) في المغرب : رضى رأسه كسره ، ومنه : رضى له إذا أعطاه شيئا قليلا (٢) اختصر الزهري حديث ابن عباس الذي أخرجه مسلم وأبو داود فيما كتب إلى نجدة الحروري : وسألت عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم إذا حضروا الحرب فانهم لم يكن لهم سهم معلوم إلا أن يحدوا من الغنائم . وفي رواية أبي داود : فأما أن يضرب لمن بسهم فلا ، وقد كان يرضخ لمن . وقد مر حديث نجدة وما يتعلق به قبل ذلك . وقال الامام السرخسي في مبسوطه ص ٤٥ ج ١٠ : لحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد وكان يرضخ لهم . وعن فضالة بن عبيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرضخ للمالك ولا يسهم لهم

(٣) عمير مولى أبي اللحم ، له حجة وأحاديث ، انفرد له مسلم بحديث ، وأخرج له الأربعة . روى عنه يزيد بن الهاد ومحمد بن إبراهيم التيمي

(٤) الخرثي بضم الخاء وتشديد الياء ، قال في المغرب : متاع البيت ، وعند الفقهاء : سقط متاعه ، ومنه حديث عمير : أعطاني من خرثي المتاع ، قال : يعنى الشف منه ، هكذا جاء موصولا به ، وهو : الردىء من الأشياء ، يقال ثوب شف أى ردىء رقيق . قلت : وأخرج الحديث في خراجه عن الحسن عن محمد بن يزيد عن عمير مولى أبي اللحم ، قال : شهدت خيبر وأنا عبد مملوك ، فلما فتحها النبي صلى الله عليه وسلم أعطاني سيفا فقال : تقلد هذا ، وأعطاني من خرثي المتاع ، ولم يضرب لي بسهم . قلت : كان هنا في الاصل « عن العبد » والصواب : أنا العبد . وأخرجه أبو داود والترمذي والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق أيضا

باب الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم

قال أبو يوسف : سئل أبو حنيفة رضى الله عنه عن الرجل يسرق من الغنيمة وقد كان أبوه فى ذلك الجند أو أخوه أو ذو رحم محرم ، أو امرأة سرت من ذلك وزوجها فى الجند ، فقال : لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الأوزاعى رحمه الله تعالى : يقطعون ولا يبطل الحد عنهم وقال أبو يوسف : لا يقطعون وهؤلاء والعبيد فى ذلك سواء ، أرايت رجلا سرق من أبيه أو أخيه أو امرأته ، والمرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ؟ ليس يقطع واحد من هؤلاء . وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك »^(١) ، فكيف يقطع هذا ؟

باب الصبي يسبى ثم يموت

قال أبو يوسف : سئل أبو حنيفة رضى الله عنه عن الصبي يسبى وأبوه كافر وقعا فى سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن

(١) أخرج ابن ماجه عن جابر أن رجلا قال : يا رسول الله إن لى مالا وولدا وإن أبى يريد أن يحتاج مالى ، قال : « أنت ومالك لأبيك » . وأخرجه الطبرانى فى الصغير من وجه آخر مطولا . وأخرجه ابن حبان من رواية عبد الله بن كيسان عن عطاء عن عائشة . وأخرجه البزار والطبرانى والعتبى فى ترجمة عبد الله بن إسماعيل عن سمرة . وأخرجه البزار وابن عدى فى ترجمة سعيد بن بشير عن عمر رضى الله عنه . وأخرجه الطبرانى فى الكبير والأوسط ، وابن عدى فى الكامل عن ابن مسعود رضى الله عنه . وأخرجه أبو يعلى والبزار عن ابن عمر رضى الله عنهما

أن يتكلم بالإسلام ، فقال : لا يصلى عليه وهو على دين أبيه ، لأنه لم يقر بالإسلام

وقال الأوزاعي رحمه الله : مولاه أولى من أبيه يصلى عليه وقال : لو لم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأمنا أكان مولاه أن يبيعه من أبيه ؟ ^(١)

وقال أبو يوسف : إذا لم يسب معه أبوه كان مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان ، وهو ينقض قول الأوزاعي لأنه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسألة قبل هذا . فالقول في هذا ما قاله أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام ^(٢) ، وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم ^(٣) والله أعلم

(١) وفي اختلاف الفقهاء لابن جرير في قول الأوزاعي : من اشترى وصيفا وإن كان معه أبوه فهو أولى به منه : ولو خرج أبوه مستأمنا يريد شراءه لم يصلح له يبيعه ، من أجل أنه قد فارق ملته ودخل في صبغة الاسلام حين اشتراه

(٢) رواه البيهقي عن الأسود بن سريع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية يوم حنين فقاتلوا المشركين فأفضى بهم القتل إلى الذرية ، فلما جاءوا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما حملكم على قتل الذرية ؟ » قالوا : يا رسول الله إنما كانوا أولاد المشركين ، قال : « وهل خياركم إلا أولاد المشركين ، والذي نفس محمد بيده ما من نسمة تولد إلا على الفطرة حتى يعرب عنها لسانها » قال البيهقي قال الشافعي في رواية أبي عبد الرحمن عنه : هي الفطرة التي فطر الله عليها الخلق ، فجعلهم ، ما لم يفصحوا بالقول ، لاحكم لهم في أنفسهم إنما الاحكم لهم بأبائهم

(٣) قال في الهداية : وإن لم يسب معه أحد أبويه صلى عليه ، لأنه ظهرت تبعية الدار لحكم بالإسلام كما في اللقيط . قال ابن الهمام : اعلم أن التبعية على مراتب ، أقواها تبعية الأبوين أو أحدهما ، أى في أحكام الدنيا لا في العقبي ، فلا يحكم بأن أطفالهم في النار ألينة بل فيه خلاف قيل يكونون خدم أهل الجنة وقيل إن كانوا

قالوا بلى يوم أخذ العهد عن اعتقاد فى الجنة وإلا فى النار، وعن محمد أنه قال
 فيهم لى أعلم أن الله لا يعذب أحداً بغير ذنب. وهذا فى هذا التفصيل. وتوقف
 فيهم أبو حنيفة رضى الله عنه. واختلف بعد تبعية الولادة فالذى فى الهداية تبعية
 الدار وفى المحيط عند عدم أحد الأبوين يكون تبعا لصاحب اليد وعند عدم
 صاحب اليد يكون تبعا للدار ولعله أولى، فإن من وقع فى سهمه صبي من الغنيمة
 فى دار الحرب مات يصلى عليه ويجعل مسلما تبعا لصاحب اليد. وفى شرح السير
 الكبير للسرخرسى ج ٤ ص ٣٦٩: قد بنا أن الصبي يتبع خير الأبوين دينا، فإذا
 سبى ومنه أحد أبويه لم يحكم له بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه أو يسلم من
 معه من الأبوين، وإن سبى وليس معه أحد الأبوين فإنه لا يحكم باسلامه. أيضا
 حتى يخرج إلى دار الاسلام فيصير مسلما تبعا للدار، أو يقسم الامام الغنائم أو
 يبيعها فى دار الحرب فيصير مسلما حيثئذ. أما إذا كان من وقع فى سهمه أو اشتراه
 مسلما فلا إشكال فيه، لأن تأثير التبعية للمالك فوق تأثير التبعية للدار، وأما إذا
 كان المشتري ذميا أو كان أعطاه الذى بطريق الرضخ من الغنيمة فكذلك الجواب
 فى أنه يكون محكوما باسلامه حتى إذا مات يصلى عليه ويجبر الذى على بيعه، لأنه
 صار محرزا بقوة المسلمين، فالذى إنما يملكه فى هذا الموضع باحراز المسلمين
 إياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع نظير تمام الاحراز بالاخراج إلى دار
 الاسلام. ولو سبى معه أبواه فماتا ثم أخرج إلى دار الاسلام وليس معه أحد
 أبويه فهو مسلم، لأن أبويه حين ماتا فى دار الحرب فقد خرج هو من أن يكون
 تبعا لهما، بمنزلة ما لو بقيا فى دار الحرب، وإنما حصل هو وحده فى دار الاسلام
 بخلاف ما إذا خرج إلى دار الاسلام أو قسم أو بيع ثم مات من معه من
 الأبوين فإنه لا يحكم باسلامه حتى يصف الاسلام بنفسه لأن أوان الحكم باسلامه
 وقت الاحراز، فوجود أحد الأبوين معه فى ذلك الوقت منع الحكم باسلامه ثم
 بموته بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم، بمنزلة ولد الذى إذا مات أبواه وبقي وحده
 صغيرا فى دار الاسلام فإنه لا يحكم باسلامه. وزاد صورا فى المتن لا تخلو عن
 الفائدة، وهى: ولو أن ذميا دخل دار الحرب متلصصا فأخرج صغيرا إلى دار
 الاسلام فهو مسلم يجبر الذى على بيعه، بمنزلة المنفل فإن الأمير لو قال فى دار

باب المدبرة وأم الولد تسييان

هل يطوهما سيدهما إذا دخل بأمان

قال أبو يوسف : سئل أبو حنيفة رضى الله عنه عن المدبرة أسرها العدو وأم الولد ، فدخل سيدهما بأمان ، فقال : إنه لا بأس أن يطأهما إن لقيهما لأنهما له ولأنهم لم يحرزوها

وقال الأوزاعي رحمه الله : لا يحل له أن يطأ فرجا يطؤه المولى سرا والزوج الكافر علانية ، ولو لقيها وليس لها زوج ما كان له أن يطأها حتى يخلو بينها وبينه ويخرج بها ، ولو كان له ولد منها كانوا أملك به منه

وقال أبو يوسف : قول الأوزاعي هذا ينقض بعضه بعضا . قال الأوزاعي في غير هذه المسألة : لا بأس أن يطأ السبي في دار الحرب وكره أن يطأ أم الولد التي لا شأن له في ملكها ، كيف هذا ١٩

قال أبو يوسف : كان أبو حنيفة يكره أن يطأ الرجل امرأته أو مدبرته أو أمتة في دار الحرب ، لأنها ليست بدار مقام ، وكره له المقام فيها وكره له

الحرب : من أصاب رأسا فهو له فأصاب الذمى صغير السن معه أحد أبويه فانه يكون مسلما ، بخلاف ما إذا دخل الذمى دار الحرب بأمان واشترى صغيرا من عااليكهم فانه لا يكون مسلما ، وإن قبضه الذمى ، فان أخرجه إلى دار الاسلام لم يكن مسلما أيضا ، بخلاف ما إذا كان المشتري مسلما فدخل إليهم بأمان أو كان أسيرا فيهم أو كان رجلا أسلم منهم فانه إذا أخرجه إلى دار الاسلام وحده كان مسلما باسلامه ، فان خرج معه أبواه أو أحدهما عبدا لمولاه أو حرا معا هدا فالصبي على دين أبيه ، فان كان خرج معه أحد الأبوين بأمان فالصبي مسلم ، فان بدا للستامن فصار ذميا بعد ذلك كان الصبي مسلما الخ فان شئت زيادة الاطلاع على الفروع أو علل هذه الفروع فارجع إلى الاصل

أن يكون له فيها نسل على قياس ما قال في مناحتهم ، ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس يملكهما العدو وكان يقول : إن وطئها في دار الحرب فقد وطئ ما يملك ولم يكن يقول إن كان لها زوج هنالك يطؤها أن مولاهما أن يطأها ^(١)

(١) قلت : وفرق في ذلك بين أمة وبين أم الولد والمدبرة وبين المكاتبه وبين المستأمن وبين الأسير والزوج . قال الامام السرخسى في مبسوطه ج ١ ص ٦٥ : « وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وله في أيديهم جارية مأسورة كرهت له غصبها ووطأها » لأنهم ملكوها عليه والتحقت بسائر أملاكهم ، فلو غصبها منهم أو سرقها كان ذلك منه غدرآ للأمان وقد ضمن أن لا يغدر بهم ولا يأخذ شيئاً من أموالهم إلا بطيب أنفسهم ، وإن كانت مدبرة أو أم ولد لم يكره له ذلك ، لأنهم لم يملكوها عليه ، فهو إنما يعيد ملكه إلى يده ولا يتعرض للملكهم بشئ . فلم يكن ذلك منه غدرآ للأمان ، ألا ترى أنهم لو أسلوا كان عليهم ردها بخلاف الأمة « وإن كان الرجل مأسوراً فيهم لم أكره له أن يغصب أمة أو يسرقها » لأنه ما كان بينه وبينهم أمان ولكنه مقهور فيهم مظلوم ، فكان له أن يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه ، ألا ترى أن له أن يقتل من قدر عليه منهم وأن يسرق ما استطاع من أموالهم وأولادهم بخلاف الذي دخل لإيهم بأمان . وفي السير الكبير وشرحه للسرخسى ج ١ ص ١٠٠ « فإن دخل مولاه دارهم بأمان فلا بأس بأن يطأ مدبرته وأم ولده إذا خلا بها ولم يكن الحربى وطأها » لأنها باقية على ملكه . فإن وطئها الحربى فليس لمولاهما أن يطأها بعد ذلك ، لأن فيه اجتماع رجلين على امرأة واحدة في طهر واحد « إلا أن يترك الحربى وطأها لحيتئذ للبولى أن يطأها إذا استبرأ رحمها ، فأما المكاتبه فليس له أن يطأها كالم يكن له ذلك قبل الأسر » لأنها بالكاتبه صارت كالتخارجة عن ملكه « وكذلك لو زوجها إياه الحربى » لأنها باقية على ملكه حقيقة فلا يثبت النكاح بينه وبينها « بخلاف المدبرة وأم الولد ، فهناك إذا زوجها الحربى منه جازله وطؤها » ولو أسروا امرأته وهى حرة أو أمة ثم دخل لإيهم بأمان فلا بأس بأن يطأها ، لبقاء النكاح بينهما . فان قيل هذا فى الحرة

باب الرجل يشتري أمته بعد ما يحرزها العدو

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا اشترى الرجل أمته ، فليس له أن يطأها

وقال الأوزاعي رحمه الله : يطؤها

وقال أبو يوسف : قال أبو حنيفة : لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهى ويقول : قد أحرزها أهل الشرك ، ولو أعتقوها جاز عتقهم ، فكيف يطؤها مولاهما ؟ وليست هذه كالمدبرة وأم الولد ، لأن أهل الشرك يملكون الأمة ، ولا يملكون أم الولد ولا المدبرة

باب الحربى يسلم فى دار الحرب وله بهامال

قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل من أهل الحرب يسلم فى دار الحرب وله بها مال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار : إنه يترك له ما كان

صحيح وأما فى الأمة فهو غير صحيح ، لأنها صارت مملوكة لهم حتى لو أسلموا كانت لهم والمملوك تبع لمولاه فتد صارت بهذا الطريق من أهل دار الحرب ، وتباين الدارين حقيقة وحكما موجب للفرقة بينهما . قلنا لا كذلك ، فانها كانت من أهل دارنا لكونها مسلمة أو ذمية ، وذلك لا ينتقض بتملكهم إياها بالأحرار ، كما لا ينتقض بتملكهم إياها بالشراء والادخال فى دار الحرب ، فكما لا يفسد النكاح بينهما هناك لا يفسد هاهنا إلا أن يكون مولاهما الحربى قد وطئها فحينئذ لا يحمل للزوج أن يطأها حتى يستبرئها بحضنة ، وإن كانت حرة فوطئها الحربى لم يكن لزوجها أن يطأها حتى تعتد بثلاث حيض لأن ما كان من الحربى فى معنى الوطء بشبهة ، فالتأويل الباطل منهم معتبر بالتأويل الصحيح فى الحكم إلى أن قال : ولو كانت المسبية أمة لمسلم ثم دخل مولاهما إليهم بأمان فليس له أن يطأها لأنهم ملكوها

في يده من ماله ورقيقه ومتاعه وولده الصغار^(١) وما كان من أرض
أو دار فهو فيه ، وامرأته إذا كانت كافرة ، فإذا كانت حبي
فما في بطنها فيه^(٢)

وقال الأوزاعي رحمه الله : كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم داراً ولا أرضاً ولا امرأة وآمن الناس وعفا عنهم

بالأحرار فيكون هو واطناً ملك غيره لو فعل ذلك ، وذلك لارخصة فيه بحال ،
بخلاف أم الولد والمديرة ، فإن زوجها الحربي منه جاز النكاح وإن كان ذلك
مكروها للمسلم ، بمنزلة مالو زوجته أمة أخرى له مسلمة أو كثنائية . فلم أن الامام
لا يحل للولي أن يطأ فرجاً يطؤه الزوج الكافر علانية

(١) قال الامام السرخسي في مبسوطه ج ١٠ ص ٦٦ « وإذا أسلم الحربي
في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار ترك له ما في يده من ماله ورقيقه
وولده الصغار » لأن أولاده الصغار صاروا مسلمين بإسلامه تبعاً فلا يسترقون ،
والمنقولات في يده حقيقتة وهي يد محترمة لاسلام صاحبها فلا يتملك ذلك عليه
بالاستيلاء ، ولأنه صار محرزاً ما في يده من المال بمنعة المسلمين ، وذلك سبب
لتقرير ملك المسلم لا لإبطال ملكه ، يوضحه أن يده إلى أمتته أسبق من
يد المسلمين

(٢) قال الامام السرخسي في مبسوطه ص ٦٦ ج ١٠ : « فأما عقاره فانهما
تصير غنيمة للمسلمين في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف : أستحسن
فأجعل عقاره له ، لأنه ملك محترم له كالمقول » واستدل بحديث الكلبي ومحمد بن
إسحاق « أن نفراً من بني قريظة أسلبوا حين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم محاصراً
لهم فأحرزوا بذلك أنفسهم وأموالهم ، قال : وعامة أموالهم الدور والأراضي »
ولكننا نقول : هذه بقعة من بقاء دار الحرب فتصير غنيمة للمسلمين كسائر
البقايا . وهذا لأن اليد على العقار إنما ثبتت حكماً ودار الحرب ليست بدار

الأحكام فلا يعتبر يده فيها قبل ظهور المسلمين عليها ، وبعد الظهور يد الغائمين فيها أقوى من يده ، فهذا كانت غنيمة بخلاف المنقولات ، وتأويل الحديث إن صح في المنقول دون العقار « وكذلك أولاده الكبار في » لأنهم ما صاروا مسلمين باسلامه ، ولا كانت له عليهم يد فهم كسائر أهل الحرب « وكذلك زوجته الحبل » لأنها لا تصير مسلمة باسلام زوجها فتكون فيئا ويده عليها يد حكيمية بسبب النكاح ومثله لا يمنع الاغتنام كاليد على العقار « وكذلك مافي بطنها في » عندنا . وقال الشافعي : لا يكون فيئا لأن مافي بطنها مسلم باسلام أبيه والمسلم لا يسترق أبداً كالأولاد المنفصل . ولكننا نقول الجنين في حكم جزء من أجزاء الأم وهي قد صارت فيئا بجميع أجزائها ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يستثنى الجنين في إعتاق الأم كما لا يستثنى سائر أجزائها ؟ وكما أن في الاعتاق لا يصير الجنين مستثنى عند إعتاق الأم بحال ، فكذلك في الاسترقاق لا يصير الجنين مستثنى بعد ما ثبت الرق في الأم ، وهذا لأن الحكم في التبعية لا يثبت ابتداء بل بثبوته في الأصل يظهر في التبعية فيكون هذا في حق التبعية بمنزلة بقاء الحكم والاسلام لا يمنع بقاء الرق . قلت : أما ما ذكر عن أبي يوسف من حديث ابن إسحاق والكلبي فقد مر بيانه وتخريجه قبل ذلك ، وأما خلاف أبي يوسف فما ذكره هنا في المتن من موافقته قول الامام فهو قوله الآخر ، وأما ما ذكره في المبسوط فهو قوله الاول ، وهو قول محمد أيضاً كما في الهداية خلاف المبسوط ، لكن ما ذكره في الهداية بصيغة قبيل ، وذكر نضر الاسلام وقاضيحان والترمذاني في شروحه للجوامع النصير قوله مع قول محمد . ذكره ابن الهمام ، وأما دليل هذه المسألة فتأوله عليه السلام : « من أسلم على مال فهو له » رواه البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً ، وفي سنده ياسين الزيات ؛ ورواه محمد وسعيد بن منصور عن عروة مرسلاً . وقال البيهقي : إنما يروى عن ابن أبي مليكة مرسلاً ، والثاني ما رواه أبو داود عن صخر بن عيلة في قصة ماء لبنى سليم أعطاه صخرأ : « يا صخر إن القوم إذا أسلبوا أحرزوا ماءهم وأموالهم ، فادفع إلى القوم ماءهم » . وفي سنده أبان بن عبد الله يختلف في توثيقه وتضعيفه ، وهما بظاهرها يشملان العقار أيضاً ، وأجاب عن هذا الامام السرخسي كما ذكرته ، والثاني علل بالضعف أيضاً مع احتمال أن يراد حقيقة الماء لا الأرض ، والله أعلم

قال أبو يوسف : قد نقض الأوزاعي حجة هذه ، ألا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وآمنهم ، الكافر منهم والمؤمن ، ولم يكن في مكة غنيمة ولا في ؟ فهذه لا تشبه الدار التي تكون فيها يقتسمها المسلمون بما فيها .

باب الحربى المستأمن يسلم فى دار الاسلام

قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل من أهل الحرب يخرج مستأمنا إلى دار الإسلام فيسلم فيها ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله : هم فيء أجمعون (١)

وقال الأوزاعي رحمه الله : يترك له أهله وعياله ، كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن (٢) معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة

(١) قال الامام السرخسى فى مبسوطه ج ١٠ ص ٦٦ : وإن كان خرج إلى دار الاسلام ثم أسلم ثم ظهر المسلمون على الدار فأهله وماله وأولاده أجمعون فيء ، لأنه لما أسلم فى دارنا فولده الذى فى دار الحرب لا يصير مسلما باسلامه ، لما بينا أن تبان الدارين حتمية وحكما متاف للتبعية ، ولأنه لا يد له على شيء مما خلفه فى دار الحرب من أمواله ، فلهذا كان جميع ذلك فيئا للمسلمين ، لأنهم أحرزوه دونه . وقال ابن الهمام ج ٤ ص ٣١٦ : وثالثها مستأمن أسلم فى دار الاسلام ثم ظهرنا على داره لجميع ما خلفه فيها من الاولاد الصغار والمال فيه ، لأن تبان الدارين قاطع للحصمة بالظهور ثبت الاستيلاء على مال غير معصوم . وأما غير الاولاد فظاهر . وأما فيئهم فلأنهم لم يصيروا مسلمين باسلامه لانقطاع التبعية بتبائن الدارين ، فكانوا من جملة الأموال

(٢) وعند ابن جرير فى اختلاف الفقهاء ص ٤٨ فى قول الأوزاعي : لمن كان معه من المسلمين حين ظهر على المشركين بمكة أهليهم وعيالاتهم ، وقال من أسلم

قال أبو يوسف : ليس في هذا حجة على أبي حنيفة ، وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك من أهله بمكة أموالهم وعيالهم عنهم جميعا

قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب (١) كان له ولده الصغار ، لأنهم مسلمون على دينه ، وما سوى ذلك من أهله وماله فهو فيء.

وقال الأوزاعي رحمه الله : حال هذا كحال المهاجرين من مكة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرد إليه أهله وماله كما رده لأولئك

قال أبو يوسف : قد فرغنا من القول في هذا ، والقول فيه كما قال أبو حنيفة رضي الله عنه

في دار الحرب ثم خرج إلى دار الاسلام فذلك المهاجر إلى الله الفار بدينه إلى الاسلام فخاله في ماله حين ظهر المسلمون على أرضه حال إخوانه من المهاجرين حين ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على المشركين بمكة ، فإنه لم يقبض لهم مالا ولا أرضا ولا داراً ، قال : وكذلك إن كانت له ودائع في دار الحرب في أيدي المشركين من أهل الحرب فهي له إن غلب المسلمون على أرضه

(١) يريد أسلم في دار الحرب وخرج إلى دار الاسلام وترك ولده الصغار وماله وعقاره وأهله في دار الحرب . قال في المبسوط ج ١٠ ص ٦٧ : « ولو أسلم في دار الحرب ثم دخل دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على الدار لجميع ماله فيه إلا أولاده الصغار ، لأنهم صاروا مسلمين بإسلامه ، لأنه حين أسلم في دار الحرب كانت التبعية بينه وبينهم قائمة وبعد ما صاروا مسلمين لا يسترقون . فأما الأموال فلم يبق له يد فيها بعد ما خرج إلى دار الاسلام وتركها في دار الحرب

باب المستأمن يسلم

ويخرج إلى دار الإسلام وقد استودع ماله

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لو كان أخذ من ماله شيئا فاستودعه رجلا من أهل الحرب كان فيئا أيضا (١)

وقال الأوزاعي : لا ، واحتج في ذلك بصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ، وقال : أحق من اقتدى به وتمسك بسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال شريح : إن السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تتبدعوا فانكم لن تضلوا ما أخذتم بالآثر

وقال أبو يوسف : ليس يشبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ، ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ منهم جزية ، ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل (٢) وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم

(١) وفي المبسوط وإن كان أودع شيئا من ماله مسلما أو ذميا فذلك المال لا يكون فيئا ، لأن يد المسلم والذي يد صحيحة على هذا المال فتكون مانعة لإحراز المسلمين إياها كما في سائر أموال المودع ، وإذا لم تصر غنيمة كانت يد المودع فيها كيد المودع فيصير هو المحرر لها من هذا الوجه فترد عليه ، وإن كان أودع شيئا من ماله حرييا فذلك المال فيء ، في ظاهر الرواية . وقد روى عن أبي حنيفة أنه لا يكون فيئا لأن يد المودع كيد المودع فجعلت يده باقية على هذا المال حكما يدين من يخلفه . وجه ظاهر الرواية أن يد المودع في هذا المال ليست يد صحيحة ، ألا ترى أنها لا تكون دافعة لاغتنام المسلمين عن سائر أمواله ؟ فكذلك عن هذه الوديعة ، وإذا لم تكن يده معتبرة كان هذا والمال الذي لم يودعه أحداً سواء

(٢) أخرج البيهقي في سننه عن الشافعي قال : قد أخذ رسول الله صلى الله عليه

وسلم الجزية من أكيدر النسائي ، ويروون أنه صالح رجلا من العرب على الجزية . فأما عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومن بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتتوخ وبهراء وخطط من خلط العرب وهم إلى الساعة مقيمون على النصرانية يضاعف عليهم الصدقة وذلك جزية وإنما الجزية على الأديان لا على الانساب ، ولولا أن نأثم بتمنى باطل وددنا أن الذى قال أبو يوسف كما قال ، وأن لا يجرى صغار على عربى ، ولكن الله أجل فى أعيننا من أن نحب غير ما قضى به . قلت : لم ينكر أبو يوسف أخذ الجزية من أهل الكتاب ، من العرب كانوا أم من العجم ، إنما قال : لا تؤخذ من مشركى العرب ولا يقبل منهم إلا الاسلام أو القتل ، لأنه قال فى خراجه ص ١٥٣ : وجميع أهل الشرك من المجوس وعبدية الأوثان وعبدية النيران والحجارة والصابئين والسامرة تؤخذ منهم الجزية ما خلا أهل الردة من أهل الاسلام وأهل الأوثان من العرب ، فإن الحكم فيهم أن يعرض عليهم الاسلام فإن أسلوا وإلا قتل الرجال منهم وسبي النساء والصبيان ، ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من أحد من مشركى العرب وإنما أخذت من أكيدر وغيره من الذين تهودوا وتصوروا ومن المجوس وعبدية الأوثان من غير العرب ، وإنما لم يأخذ من مشركى العرب لأن الله تعالى قال : وقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم قال الامام أبو بكر الجصاص : وهذا فى عبدية الأوثان من العرب . ويدل على جواز أخذ الجزية من سائر المشركين سوى مشركى العرب حديث علانمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال «إذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فإن أبوا فادعوهم إلى إعطاء الجزية وذلك عام فى سائر المشركين وخصصنا منهم مشركى العرب بالآية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم . وقال الحافظ علاء الدين فى الجواهر : قلت قد ورد أنها لا تؤخذ من العرب ، قال عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح عبدة الأوثان على الجزية إلا من كان منهم من العرب . والقاتلون بهذا المذهب يحتجون بالمرسل . قال أبو عمرو أى ابن عبد البر : فاستثنى العرب وإن كانوا عبدة أوثان ، من بين سائر عبدة الأوثان . وبه يقول ابن وهب اه وروى البيهقي عن ابن عباس قال : عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا طالب وعنده ناس من قريش وعند رأسه مقعد رجل فلباراه

أبو جهل قام فجلس فقال ابن أخيك يذكر آلهتنا فقال أبو طالب ما شأن قومك يشكونك قال : يا عم أريدكم على كلمة يدين لهم العرب وتؤدي إليهم العجم الجزية . قال : ماهي ؟ قال شهادة أن لا إله إلا الله فناموا وقالوا أجعل الآلهة إلهًا واحدًا . قال ونزل « ص » والقرآن ذى الذكر « حتى بلغ » إن هذا شيء عجاب « وأخرجه الترمذى أيضا . قال الحافظ علاء الدين تحت حديث بريدة : قال النووي في شرح مسلم : هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما في جواز أخذ الجزية من كل كافر عربيا كان أو أعجميا كتابيا أو مجوسيا أو غيرهما . وذكر الخطابي هذا الحديث في المعالم ثم قال : ظاهره موجب قبول الجزية من كل مشرك كتابي أو غير كتابي من عبدة الشمس والنيران والأوثان انتهى كلامه ويؤيد هذا المذهب قوله عليه السلام في حديث ابن عباس « يؤدي إليهم العجم الجزية » أخرجه الترمذى وقال : حسن صحيح . وذكره البيهقي بعد في باب من زعم أنه إنما يؤخذ الجزية من العجم . وقوله عليه السلام في المجوس « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » نص في أنهم ليسوا من أهل الكتاب . ويدل على أن الجزية تؤخذ من غير أهل الكتاب لكونهم في معانهم . قلت وخصص منهم العرب كما مر عن الجصاص . وأما قوله إنما الجزية على الأديان لأعلى الانساب قلت بل الجزية على الكفار والكفر ملة واحدة ، وإنما خص منهم العرب لما مر . وأما قوله ولولا أن نأثم بتمنى باطل الخ قلت ليس هذا بتمنى باطل ، وليس غير ما قضى به بل تمنى حق وقضائه « تقتلونهم أو يسلبون » وفي الهداية « ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب ولا المرتدين » لأن كفرهما قد تغلط . أما مشركو العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالمعجزة في حقهم أظهر . وأما المرتد فلأنه كفر بربه بعد ما هدى للإسلام ووقف على محاسنه فلا يقبل من الفريتين إلا الإسلام أو السيف زيادة في العقوبة ، وعند الشافعي يسترق مشركو العرب . قال ابن الهمام : وهو قول مالك وأحمد لأن الاسترقاق إتلاف حكم فيجوز كما يجوز إتلاف نفسه بالنقل . ولنا قوله تعالى « تقتلونهم أو يسلبون » أى إلى أن يسلبوا . وروى عن ابن عباس أنه عليه السلام قال : « لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف » وذكره محمد بن الحسن عن يعقوب عن الحسن عن المقسم عن ابن عباس وقال « أو القتل » مكان « أو السيف » وعنه عليه السلام « لا ربق على عربي » وأخرجه البيهقي عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأن إماما لو ظهر على مدينة من مدائن الروم أو غيرها من أهل الشرك حتى تصير فيئا أو غنيمة في يده لم يكن له أن يفتك منها شيئا ولا يصرفها عن الذين اقتحوها يخمسها ويقسمها بينهم ، وأن السنة هكذا كان الإسلام على (١) وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا لله حرّمها فلم تحل لأحد قبل ولا تحل لأحد بعدى (٢) ، وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هوازن وسبي يوم بنى المصطلق ويوم خير في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة ، لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لأحد من الناس أن يسبي أحدا أبداً ولا كانت غنيمة ولا فيه . ولكن الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير

قال : لو كان ثابت على أحد من العرب لكان اليوم اه ص ٣٧٢ ج ٤ وقال الطبري في تاريخه : فلما ولي عمر رضى الله عنه قال : إنه ليحبج بالعرب أن يملك بعضهم بعضا وقد وسع الله وفتح الأعاجم واستشار في فداء سبايا العرب في الجاهلية والاسلام إلا امرأة ولدت لسيدها ، إلى أن قال : وقال عمر رضى الله عنه : لا ملك على عربي للذي أجمع عليه المسلمون معه

(١) يياض في الأصل ولعله « وهكذا كان الاسلام على عهد الخلفاء ، فسقط بعض الألفاظ قبل « كان ، أيضا ، والله أعلم

(٢) والحديث أخرجه البخارى وغيره من الأئمة . ومراد الامام من إيرادِه أن السنة في مكة وأهل مكة على غير ما في غيرها لأنهم لم تحل لأحد قبله ولا تحل لأحد بعده فهكذا المن على أهلها من عفوه عنهم وتركهم أموالهم وعيالهم ، لأنه آمنهم وقال : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن ، على أن من آمنه المسلمون على نفسه وعياله وماله فهو آمن بعياله وماله فن آمنه صلى الله عليه وسلم أولى وأحق بعصمة نفسه وماله ، والله أعلم

ما عليه المقاسم والمغانم . فتفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . لم يغنم
من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ، ولا سبي منها لامن عيال مسلم ولا من
عيال كافر ، وعفا عنهم جميعا . وقد جاءته هوازن فكانت سنته ما أخبرت به .
وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحقه من السبي كل رأس
بسته فرائض ^(١) فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة . وما صنع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق كما صنع ، ليس لأحد بعده في مثل
هذا ماله ، والله أعلم بالصواب

(١) وقدمر تخريج حديث هوازن ، وكذلك القول في فتح مكة قبل ذلك بأنها
فتحت عنوة أو صلحا . وأما ما قاله الأوزاعي برد أموال المهاجرين عليهم فوضع
نظر . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « وهل ترك لنا عقيل داراً ؟ »
وقد تم التعليق ، والحمد لله أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على رسوله النبي الامي
الكريم ، البر الرحيم

فهرس مضامين الرد على سير الأوزاعي

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٣٤	المدد يلحق الجيش بعد ما غنموا	١	باب قسمة الغنائم
	قبل أن يحرزوا الغنائم	١	لا تقسم الغنيمة في أرض العدو
٣٧	يرضخ للبرأة تداوى الجرحى		قبل الأحرار بدار الإسلام
	وتنفع الناس	١٣	باب أخذ السلاح
٣٩	يرضخ لأهل الذمة يستعين بهم	١٣	لا بأس بأخذ السلاح من المغنم
	المسلمون يقاتلون معهم العدو		للقتال إذا احتاج ثم يردّه
٤٠	باب سهمان الخيل	١٧	باب سهم الفارس والراجل
٤٠	لا يسهم لفرسين		وتفصيل الخيل
٤٢	لا يسهم لصبي في الغنيمة	١٧	يضرب للفارس بسهمين
٤٣	لا يضرب يسهم لرجل يسلم ثم		وللراجل بسهم
	يلحق بعسكر المسلمين إلا أن	١٩	الفرس والبرذون في استحقاق
	يقاتل معهم		الغنيمة سواء مع الدلائل
٤٤	لا يسهم للتاجر والذي يسلم	٢٣	هل يسهم لرجل يموت أو يقتل
	فيالحقان بالمسلمين بعد ما يصيبون		في دار الحرب قبل القسمة؟
	الغنيمة	٢٤	معيّار صحة الحديد وقبولته
٤٥	لا ينبغي للإمام أن ينفل القاتل		عرضه على كتاب الله وما ورد
	سلب المقتول إلا إذا تقدم بقوله		فيه من الآثار
	من قتل قتيلا فله سلبه	٣٠	قول سيدنا عمر رضي الله عنه:
٤٩	من وقع على الجارية من الغنيمة		أقولوا الرواية عن رسول الله صلى
	يدراً عنه الحد ويؤخذ منه العقر		الله عليه وسلم
	ولا يثبت النسب منه	٣١	إني لأحرم ما حرم القرآن
٥٣	باب في المرأة تسبي ثم يسبي		الحديث
	زوجها	٣٣	قصة وفد هوازن يسألون
			أموالهم ونساءهم

(ب)

المضمون	صفحة	المضمون	صفحة
٧٠ إذا قال الامام من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها مادام في دار الحرب		٥٣ إذا سببت المرأة ثم زوجها بعدها يوم في دار الحرب لا ينقطع النكاح بينهما	
٧٢ بحث كراهية قول الرجل في الفتوى هذا حلال وهذا حرام مع الدلائل		٥٥ إن سبى أحد الزوجين فأخرج إلى دار الاسلام ثم أخرج الآخر بعده فلا نكاح بينهما	
٧٥ باب بيع السبي في دار الحرب		٥٦ العبد إذا أبقى إلى العدو فأخذه المسلمون يأخذه سيده بغير قيمة ، وإذا أسره العدو فأدركه سيده في الغنيمة يأخذه قبل القسمة بغير قيمة وبعدها بقيمة إن شاء	
٧٦ إذا خرج الرجل أو الرجلان من دار الاسلام فأغاروا في أرض الحرب لا يخمس ما أصابا		٦١ كراهية بيع السبي من أهل الحرب إذا خرجوا إلى دار الاسلام	
٧٩ باب الرجلين يخرجان من العسكر فيصيان جارية فيتبايعانها		٦٣ إذا قال رجل من المسلمين أو اثنان بعد أن أخرج أسرى إلى دار الاسلام كنا أمنائهم قبل أن يؤخذوا لا يصدقون	
٧٩ إذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية فاشتري أحدهما نصيب الآخر منه أنه لا يجوز ولا يطؤها المشتري		٦٥ إذا تترس المشركون بأطفال المسلمين يرمونهم ويعمدون العدو	
٨٠ باب إقامة الحدود في دار الحرب		٦٨ باب ما جاء في أمان العبد مع مولاه	
٨٠ لا يقيم الحدود أمير العسكر في أرض الحرب		٦٨ العبد إذا قاتل جاز أمانه وإن لم يقاتل لا يجوز	
٨٣ باب ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم		٧٠ باب وطء السبايا بالملك	

(ج)

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٨٣	إذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم ففجزوا عن حملها ذبحوا الأنعام وحرقوا المتاع واللحوم كراهية أن ينفع بذلك أهل الشرك	٩٨	أم ولد أسلمت في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الاسلام وليس بها حمل أنها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها
٨٥	باب قطع أشجار العدو	٩٩	المرأة تسلم في أرض الحرب
٨٥	لا بأس بقطع أشجار المشركين ونخلهم وتحريق ذلك في الحرب	٩٩	حرية أسلمت وهاجرت لا يقع عليها طلاق زوجها ولا عدة عليها إلا أن تكون حاملا
٨٩	كرهية عقر الخيل في الحرب وتمذيب الحيوان	١٠٠	رد النبي صلى الله عليه وسلم زينب إلى زوجها بنكاح جديد
٨٩	باب ما جاء في صلاة الحرس	١٠١	إذا خرج عبد من أهل الحرب إلى دار الاسلام مهاجراً عتق
٨٩	إذا كان في الحرس من يكتفى به فالصلاة أولى من الحرس	١٠٣	باب الحرية تسلم فتزوج وهي حامل
٩٠	باب خراج الأرض	١٠٣	الحاملة إذا هاجرت فتزوجت في دار الاسلام فكأحها فأسد
٩١	لا بأس بأداء الخراج من الأرض	١٠٣	باب في الحربى يسلم وعنده خمس نسوة
٩٤	باب شراء أرض الجزية	١٠٣	إذا تزوج الكافر خمس نسوة في عقدة ثم أسلم يفرق بينه وبينهن
٩٤	باب المستأمن في دار الاسلام	١٠٥	إذا تزوج الكافر خمس نسوة أو أكثر في عقد متفرقات جاز نكاح الأربع
٩٤	هل تقام الحدود على أهل الحرب إذا دخلوا دار الاسلام مستأمنين		
٩٦	باب بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب		
٩٦	جواز بيع الدرهم بالدرهمين من أهل الحرب في دار الحرب		
٩٨	باب في أم ولد الحربى تسلم وتخرج إلى دار الاسلام		

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
١٠٧	باب في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري داراً أو غيرها	١١٨	باب رجل سرق مغفراً من المغنم فلم يقطعه سيدنا على رضي الله عنه
١٠٧	إذا اشترى مسلم داراً أو أرضاً أو رقيقاً أو ثياباً في دار الحرب فظاهر المسلمون عليها فعقاره فيء وعروضه تسلم له	١٢٠	النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عميراً مولى أبي اللحم من خروئ المتاع يوم خيبر
١٠٩	بحث فتح مكة عنوة أو صلحا	١٢١	باب الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم
١١١	باب اكتساب المرتد المال في رده	١٢١	إذا سرق من الغنيمة وأبوه أو ذو رحم منه في ذلك الجند أو سرت امرأة وزوجها في الجند لا يقام عليهما الحد
١١١	كسب المرتد إذا قتل ليت مال المسلمين	١٢١	باب الصبي يسبي ثم يموت
١١١	ميراث المرتد لورثته المسلمين	١٢١	إذا سبي مع أبيه الكافر ثم مات أبوه ثم مات الغلام لا يصلى عليه
١١٥	باب ذبيحة المرتد	١٢٤	باب المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطؤهما سيدهما إذا دخل بأمان ؟
١١٥	لا تؤكل ذبيحة المرتد وإن صار كتائباً	١٢٤	يكراه أن يطأ الرجل امرأته أو مدبرته أو أمتة في دار الحرب ، وكراه له المقام فيها
١١٦	لو ارتدت المرأة إلى النصرانية فتزوجها مسلم لم يحز ذلك كره نكاح نساء أهل الكتاب ولا بأس بذبائهم	١٢٦	باب الرجل يشتري أمة بعد ما يحزها العدو
١١٧	باب العبد يسرق من الغنيمة لا يقطع عبد سرق من المغنم وسيده في ذلك الجيش	١٢٦	إذا اشترى الرجل أمة من أهل الحرب فليس له أن يطأها

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
١٢٦	باب الرجل يسلم في دار الحرب وله بها مال	١٣١	باب المستأمن يسلم ويخرج إلى دار الاسلام وقد استودع ماله
١٢٦	إذا أسلم الرجل في دار الحرب ثم ظهر عليها المسلمون يترك له ما في يديه وولده الصغار إلا العقار وزوجته	١٣١	إذا استودع ماله رجلا من أهل الحرب فيها ثم دخل دار الاسلام فأسلم فالوديعة في.
١٢٩	باب الحر في المستأمن يسلم في دار الاسلام	١٣٤	معاملة النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل مكة كانت على غير ما كانت مع أهل البلاد المفتوحة
١٢٩	إذا أسلم الرجل في دار الاسلام وأهله وماله في دار الحرب فالمال والعيال كلهم في.		

فهرس أسماء الرجال

صفحة	صفحة
٨٨ عبادة بن نسي	٤٦ إبراهيم بن يزيد النخعي
١ عبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي	٣٨ إسماعيل بن أمية
٨٨ عبد الرحمن بن غنم	٢٩ إسماعيل بن أبي خالد
٥٨ عبيد الله بن عمر العمرى القرشي	٢٩ أشعث بن سوار
٩٢ عتبة بن فرقد السلي	١٠ أشياخنا
٧٢ عطاء بن السائب الثقفي الكوفي	٨٢-٢٣٣ بعض أشياخنا
٥٩ عمرو بن شعيب بن محمد بن	٨١ ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي
عبد الله السهمي	١٢ الحارث بن معاوية
٢٩ عمرو بن مرة	٥٩ حجاج بن أرطاة
٨١ عمير بن سعد الأوسي	٨ الحسن بن عمارة
١٢٠ عمير مولى أبي اللحم	٨ الحكم بن عتيبة
٦٨ فضيل بن زيد الرقاشي	٨١ حكيم بن عمير
٣٠ قرظة بن كعب الأنصاري	٤٦ حماد بن أبي سليمان
٧ محمد بن إسحاق المظلي المدني	٢٤ خالد بن أبي كريمة الأصفهاني
١١ محمد بن السائب الكلبي	٧٢ الربيع بن خيثم الثوري المخضرم
٩٣ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٣٥ زياد بن علاقة الثعلبي
القاضي	٢٩ سعيد بن فيروز الطائي أبو البختری
٢٥ محمد بن علي بن حسين أبو جعفر	١٦ سليمان بن أبي سليمان فيروز
الباقر الامام	أبو إسحاق الشيباني
١٦ محمد بن أبي الجبال	١١٨ سمالك بن حرب
١٠ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	١٠٠ شعيب بن محمد بن عبد الله بن
٥ مجالد بن سعيد	عمرو بن العاص السهمي
٢٨ مسعر بن كدام	٦٨ عاصم بن سليمان الاحول
	٦ عامر بن شراحيل الشعبي الامام

صفحة	صفحة
١٠	٨
١	١٠
٢٤	١١٨
٩٣	١١٨
٣٨	٥٨
(النسب)	٣٨
٦٨	٢
١	٣٦
٢٥	٣٨
١١	(الكنى)
١٠	١٦
٦	٧
١٦	٢٩
أولسحاق	٧٣
١١	٢٥
٤٦	٧٢
التصويبات	التصويبات
ص	ص
س	س
٢١	٩
١٣	١٣
٦	١٨
١١	٢٤
٣	٢١
١٦	٥
٢١	٣٣
١٧	٧
٤٥	٤٥
٥٦	١٦
٦١	٢٨
٨٤	٣٣
٩٦	٤٥
٩٩	١٠٨
١٠٨	١٠٩
١٠٩	

لجنة إحياء المعارف النعمانية

انتدب جماعة من علماء الهند لتشكيل لجنة إحياء المعارف النعمانية مقصدها السعى في تحصيل كتب متقدمى علماء الأحناف الفقهية والحديثية النادرة وطبعها، وتصحيح ما طبع منها على غير وجه الصحة وطبعه. وإليك بعض ما أخرجته : —

كتاب الأكل

للامام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارى صاحب أبي حنيفة رضى الله عنهما. وهو سفر جليل حوى نحو ألف وستة وستين حديثاً في أمهات المسائل في جميع أبواب الفقه. وقد ازداد بما علمه عليه فضيلة الأستاذ أبي الوفا الأفغانى من تحقيقات متعة تنبىء عن سعة دائرة بحثه في مقارنة ما فيه من الآثار فى المسانيد من الروايات، والكشف عن رجاله الذين عزت تراجمهم فى كتب الرجال المتداولة. وهو مطبوع على ورق أبيض مصقول وحرف جميل وثمنه ١٠ قروش

المناجاة الكبرى

للامام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبي حنيفة رضى الله عنهما وهو آية فى الإبداع ينطوى على دقة بالغة فى التفريع على قواعد الشريعة خلا ما يحتوى عليه من المضى على دقائق أصول الشرع الأغنى رضى الله عنه : ما وضع فى الاسلام كتاب فى الفقه مثل كتاب المناجاة الكبير. وقد طبع بعد أن عارضه بثلاث نسخ خطية فضيلة الأفغانى على ورق أبيض مصقول وحرف جميل. وثمنه ١٠ قروش. وتطلب مطبوعات اللجنة من فضيلة الأستاذ أبي الوفا الأفغانى الشيوخ رضوان محمد رضوان، ومن المكتبة التجارية، ومكتبة

Bibliotheca Alexandrina



0424324